



تعزير استقلالية الشباب في تونس وثقتهم



مراجعات حوكمة القطاع العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تعزيز استقلالية الشباب في تونس وثقتهم



تمّ نشر هذا المنشور على مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الآراء المعرب عنها والحجج المعروضة فيه لا تعبّر بالضرورة عن الرأي الرسمي للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

لا تمسّ هذه الوثيقة، ولا أي بيانات أو خريطة واردة فيها، بوضع أو سيادة أي إقليم، ولا بترسيم الحدود والتخوم الدولية ولا بإسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

إن البيانات الإحصائية الخاصة بإسرائيل مزوّدة من قبل السلطات الإسرائيلية المعنية وتحت مسؤوليتها. إن استخدام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لهذه البيانات لا يخلّ بوضع مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

يرجى التنويه إلى هذا المنشور كالتالي:

OECD (2022), تعزيز استقلالية الشباب في تونس وثقتهم, مراجعات حوكمة القطاع العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية , Éditions OCDE, Paris, <https://doi.org/10.1787/122f7b9e-fr>

ISBN 978-92-64-84745-3 (print)

ISBN 978-92-64-42434-0 (PDF)

العنوان الأصلي: OECD (2021), Renforcer l'autonomie et la confiance des jeunes en Tunisie, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, <https://doi.org/10.1787/122f7b9e-fr>.

تمت هذه الترجمة بتكليف من إدارة الحوكمة (Public Governance Directorate) ولا يمكن ضمان دقتها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. النسخة الرسمية الوحيدة هي النص الفرنسي .

مصادر الصور: الغلاف John Lund/Blend Images/Getty Image

يمكن الاطلاع على التصويبات المدخلة على المنشورات على الموقع التالي: www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm

© OECD 2022

إن استخدام النسخة الرقمية أو المطبوعة لهذا المنشور يخضع للأحكام والشروط الموجودة على الرابط التالي:

<http://www.oecd.org/termsandconditions>

الافتتاحية

منذ سنة 2011، اتخذت الدولة التونسية الانفتاح والحوار عنصرا أساسيا في ترسيخ العلاقة بين السلطات العمومية والمواطنين، وخاصة فئة الشباب. وقد جاء دستور سنة 2014 ليكرّس هذا التوجه من خلال فصله الثامن الذي ينصّ على أنّ الشباب "قوة فاعلة في بناء الوطن" وهو ما يلزم الدولة بأن توفر لهم الظروف الكفيلة بتنمية قدراتهم.

إن الاهتمام بفئة الشباب له ما يبرّره، إذ يمثل الأشخاص دون 35 سنة 57% من سكان تونس، إلى جانب مساهمتهم الكبيرة والفعالة في جهود الانتقال الديمقراطي منذ سنة 2011.

لقد عملت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011 على تكريس مبادئ الديمقراطية ووضع سياسات مندمجة تهدف إلى الاستجابة للمتطلبات الحقيقية للشباب. وعلى هذا الأساس، تعهّدت الدولة بالقيام بإصلاحات لفائدة فئة الشباب، تشمل جملة من الإجراءات من بينها خاصة تحديث دور الشباب وإنشاء مجالس محلية للشباب وبعث وكالة وطنية للعمل التطوعي يرافقها برنامج وطني لتعزيز المشاركة في العمل الجماعي. كما شرعت الدولة التونسية في إعداد استراتيجية مندمجة للشباب تهدف إلى الاستجابة إلى التطلعات والحاجيات التي عبّرت عنها هذه الشريحة المجتمعية ومختلف الأطراف المعنية بالتعامل معها. وقد تمثّلت أولى مراحل هذا المسار في إجراء حوار مجتمعي حول الشباب خلال الفترة الممتدة بين شهري أكتوبر وديسمبر سنة 2016. يستدعي الأمر في مرحلة تالية تحديث قاعدة البيانات وإضافة البيانات التي تم تجميعها لاستكمال إعداد الاستراتيجية المندمجة للشباب.

وما يزال الشباب التونسي يواجه عقبات وتحديات كبيرة تحول دون تمكنه من تحقيق ذاته ومشاركته في الحياة العامة والمساهمة بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، إذ يواجه الشباب عدة صعوبات من بينها أساسا عدم ملائمة مناهج وبرامج التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني مع متطلبات سوق الشغل. ممّا يُؤدّي إلى تقليص فرصهم في الحصول على عمل لائق ويعمّق اعتمادهم اقتصاديا على الأجيال الأكبر سنا، فضلا عن التحديات الاجتماعية التي تعترضهم مثل الحصول على سكن في المتناول ورعاية صحية جيدة، والقضايا المتعلقة بالهوية والتي قد تقلص رغبهم في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية.

ومن جانب آخر، عمّق وباء كوفيد 19 الصعوبات التي تواجهها جميع فئات المجتمع، وخاصة التحديات التي يجابهها الشباب، بما يذكّر بضرورة العمل على إدماج الشباب في الحياة العامة وتمكينهم من الإسهام بشكل فعال في بناء مجتمع أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات. وهو ما يقدّم للحكومة فرصة "لإعادة بناء أفضل" من خلال الحرص على أن تكون السياسات العمومية أكثر استجابة لمتطلبات الأجيال الحالية والمقبلة وعلى مجابهة تدني نسبة ثقة الشباب التونسي في الحكومة، خاصة وأن هذه النسبة لم تتجاوز 14٪ خلال سنة 2018 حسب البارومتر العربي.

وقد دأبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ سنة 2016 على دعم تونس في رسم حلول لهذه التحديات وعلى تنفيذها وعلى تشجيع المشاركة الفعالة للشباب في الحياة العامة من خلال مشروع "مشاركة الشباب في الحياة العامة: نحو مشاركة مفتوحة ومندمجة للشباب". ويهدف هذا المشروع إلى دعم صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية مندمجة للشباب تعالج التحديات المعقدة التي يواجهها هذا الأخير، وإلى تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني، بالإضافة إلى دعم الأشكال الحالية لتعبئة الشباب التونسي والبحث عن أشكال أخرى جديدة، وإدماج اهتمامات الشباب في السياسات العمومية. وإلى جانب تونس، يشمل هذا المشروع الإقليمي كلا من الأردن والمغرب، ويتم إنجازه بتمويل من شراكة دوفيل-مجموعة السبع (Deauville-G7) مع البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية من خلال صندوق التحول لدعم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (صندوق التحول MENA). وتشرف على تنفيذه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالشراكة مع رئاسة الحكومة (وبالتحديد الوزارة المسؤولة عن الحوكمة) والوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب في تونس.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة عامة عن إدارة شؤون الشباب في تونس ويحلّل التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والقدرات المؤسسية والموارد المالية والبشرية وأدوات وآليات الحوكمة المعتمدة من طرف الدولة التونسية لتوفير سياسات وخدمات عمومية تلبي احتياجات الشباب التونسي. كما يبيّن التحديات التي تحول دون مشاركة الشباب والفرص المتاحة إزاءها. ويقدم جملة من التوصيات إلى الحكومة التونسية استنادا إلى تجارب البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومعاييرها بشأن سياسات الشباب وبالأخص فيما يتعلّق بتمكين الشباب ومشاركتهم في الحياة العامة.

وعلى نطاق أوسع، يندرج التعاون بين تونس ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للحكومة (Programme MENA-OCDE pour la Gouvernance)، وهو شراكة استراتيجية بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد شغلت تونس دور الرئيس المشترك للبرنامج منذ سنة 2016. وفي هذا الإطار، تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجهود التي بذلتها الدولة التونسية خلال السنوات الخمس عشر الماضية في عدة مجالات تتعلق بالحوكمة العمومية، مثل الحكومة المفتوحة والنزاهة ومكافحة الفساد ومشاركة المواطنين والمساواة بين الجنسين وإدارة الميزانية والحكم المحلي.

وفيما يتعلق بمجال حوكمة شؤون الشباب، تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعث مجالس محلية نموذجية للشباب وتعزيز قدراتها وكذلك تحديث إدارة دور الشباب. كما تشجع على إنشاء مجلس وطني للشباب ووضع وتنفيذ سياسة مندمجة للشباب وتحديث التواصل بين الإدارة والشباب.

الشكر

تُعرب أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن امتنانها لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير.

وتتوجّه بالشكر في البداية إلى فريق رئاسة الحكومة التونسية، وبالأخص إلى الإدارة العامة للحكومة والتوقي من الفساد، وفريق وزارة الشباب الذين ساهما في إعداد هذا التقرير.

كما تودّ أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تتقدم بشكر خاص لمعالي الوزير السيد كمال دقيش، وزير الشباب والرياضة، ولمعالي الكاتبة العامة للحكومة السيدة سارة رجب، بالإضافة إلى كل من السيد سليم بن جراد، المدير العام للحكومة الرشيدة والتوقي من الفساد، والسيدة إيناس خراط، مديرة بالإدارة العامة للحكومة الرشيدة والتوقي من الفساد، والسيد عبد الخالق الزاهي، المدير العام للشباب، والسيد فؤاد العوني، المدير العام للمرصد الوطني للشباب، والسيد نجيب شعبان، مدير مؤسسات الشباب، والسيد فاروق المذّب، رئيس مكتب التعاون الدولي والعلاقات الخارجية، والسيد عبد الهادي الحمزاوي، المكلف بالمشاريع لدى الإدارة العامة للشباب.

وتُعرب أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن شكرها أيضا لأعضاء الحكومة الذين ساهموا تباعا في قيادة مشروع "مشاركة الشباب في الحياة العامة: نحو مشاركة مفتوحة ومندمجة للشباب". وهم الوزراء السابقون للحكومة: السيد كمال العيادي (2016)، والسيد عبيد البريكي (2016-2017)، والسيد كمال مرجان (2018-2020)، والسيد محمد عيو (2020)، والكتّاب العامون السابقون للحكومة: السيد الهادي الماكني (2017-2018)، والسيد رياض مؤخر (2018-2019)، والسيد عبد اللطيف حمام (2019-2020) والسيدة حسناء بن سليمان (2020-2021)، والوزراء السابقون للشباب: السيدة مجدولين الشارني (2016-2018)، والسيدة سنية بالشيخ (2018-2020)، والسيد كمال دقيش (2020-2021)، والسيدة سهام العيادي (2020-2021)، ووزراء الدولة السابقون للشباب: السيدة فاتن قلال (2016-2017) والسيد عبد القدوس السعداوي (2017-2020)، بالإضافة إلى المدير السابق للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية السيد حاتم بن سالم (2015-2017). الشكر موصول أيضا إلى فرقه المتتالية: السيد حبيب قوبعة، المدير العام لمصالح الحكومة، السيد كمال العربي، المدير العام السابق للشباب، والسيدة مها الطرابلسي والسيد نزار البركوتي، المديران العامان السابقان لخلية الحكومة، والسيدة إيمان بالهادي، المديرة العامة السابقة للمرصد الوطني للشباب، والسيد كمال هنيذ، المدير السابق لمؤسسات الشباب.

كما تقدّم أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية شكرها إلى كل المسؤولين وممثلي الجهات الفاعلة الذين شاركوا في اجتماعات استعراض النظراء واجتماعات اللجنة التوجيهية: السيدة ليلي الوسلاتي (مجلس نواب الشعب)، والسيدة ريم القرناوي والسيدة إيناس الموحلي (رئاسة الحكومة)، والسيد قيس الهمامي (المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية)، والسيد محمد أمين السايب (وزارة الخارجية)، والسيد سفيان الطرابلسي (وزارة الشؤون الدينية)، والسيدة سندس محفوظ والسيد حاتم عز الدين (وزارة التربية)، والسيد سمير الرايري والسيدة ألفة قاسم (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، والسيد نجيب البكوشي والسيد أيمن السويسي (وزارة التكوين المهني والتشغيل)، والسيدة نادية بن حمدان (وزارة الصحة العمومية)، والسيد ضياء الشليوي (وزارة الشؤون المحلية والبيئة)، والسيدة سلوى عبد الخالق والسيدة ربيعة القايدي والسيدة فاتن الوسلاتي (وزارة الشؤون الثقافية)، والسيد محمد علي الخالدي (وزارة المرأة والأسرة والطفولة)، والسيدة سلوى خير الله والسيدة منال حمودي (وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي)، والسيدة سناء بوزواش والسيد حمدي الشرفي (وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان)، والسيد ابراهيم بن عمار (وزارة العدل)، والسيد بشير كشبوري (المرصد الوطني للشباب)، والسيد حبيب السماوي والسيد لطفي الصغير (وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي)، والسيدة فتحية الناجي والسيد رضا عرجون (وزارة النقل)، والسيدة شيماء بوهلال والسيد معز عطية والسيد إلياس الزين والسيدة هاجر الطرابلسي والسيدة ولاء القاسمي (مجتمع مدني).

كما تودّ أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توجيه الشكر للمسؤولين العموميين في البلدان الأعضاء في المنظمة الذين شاركوا في استعراض النظراء: السيدة دومينيك دو فوس، وكالة التبسيط الإداري، بلجيكا؛ والسيد فريدريكو فونسيكا، مساعد نائبة الوزير للفرنسة والإدماج، كيبك، كندا؛ والسيد مورغان جاكمين، مساعد سابق بمكتب السياسات الشبابية، وزارة الشباب والرياضة، فرنسا.

كما تقدّم شكرها للمسؤولين الحكوميين وممثلي الجمعيات ومجالس الشباب والخبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذين شاركوا في مختلف بعثات تبادل الخبرات في تونس: السيد أليخاندرو بيريز، الرئيس المشارك لمجلس الشباب في برشلونة، إسبانيا؛ السيدة كريستيل براسي، الأمينة العامة للمجلس التوجيهي لسياسات الشباب في فرنسا؛ السيدة فرانسواز كريمي، المكلفة بمهمة، وزارة فدرالية والونيا-بروكسل - مصلحة الشباب، بلجيكا؛ السيدة إيريس نادولني، عضو المجلس الفدرالي للشباب بألمانيا؛ السيدة كاسيا

سيماسز، المجلس الوطني للشباب في ألمانيا؛ السيدة باولا فورتيزا، رئيسة OGPToolbox.org، فرنسا؛ السيد روي نيكسيرا، ممثل المجلس البلدي ومجلس الشباب المحلي في غايا، البرتغال؛ السيد شاه محمود، خبير في الشباب، المملكة المتحدة؛ السيد توماس روجي، رئيس مصلحة سياسات الشباب، إدارة الشباب والرياضة، بلدية باريس، فرنسا؛ السيدة تينا هوسيفار، نائبة رئيس المجلس الوطني للشباب في سلوفينيا.

كما تؤدّ الأمانة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تعرب عن امتنانها العميق لجميع دول مجموعة السبع على الدعم المالي المقدم لهذا المشروع من خلال صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لشركة دوفيل، وبالأخص كندا (سعادة السفيرة كارول ماكويين)، إيطاليا (سعادة السفير أنطونيو برنارديني، الممثل الدائم لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والرئيس المشارك لبرنامج الحوكمة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، والمملكة المتحدة (سعادة السفير إدوارد أوكدن، و سعادة السفيرة لويز دي سوزا، والسيدة إيما شوفلين، والسيدة هاتي ديفيدسون، والسيدة رجاء محجوب)، والولايات المتحدة (السيد جوناثان بيشيا)، وفرنسا (السيدة إيناس دي بريون من المعهد الفرنسي في تونس). كما تعرب الأمانة العامة عن امتنانها للدعم الذي قدمته هولندا (سعادة السفير تون لانسينك، والسيدة بيانكا فان لوم والسيد توماس بارتيلز).

تم إعداد هذا التقرير تحت إشراف السيدة إلسا بيليشوفسكي، مديرة الحوكمة العمومية. وهو يندرج ضمن سلسلة المراجعات التي يصدرها قسم مراجعة الحوكمة والشراكات تحت مسؤولية السيد مارتن فورست وتحت الإدارة الاستراتيجية للسيدة مريم علام، منسقة برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية..

وقد أشرفت على الكتابة السيدة أميرة التليلي، منسقة المشروع، بمساهمة السيد ريتشارد مارتينيز والسيد غيوم بيغانزولي والسيدة مانون إفر إيربارت والسيد ريمي روسنيل والسيدة ستيفاني أتيل، وبإثراء من السيدة كارين بدر والسيد جان جاك هيل. وتكفّلت السيدة كيارا مولر بالتنقيح النهائي وتنظيم النص. كما أثرت التقرير التعليقات القيمة لفريقي الحوكمة المفتوحة والمساواة بين الجنسين لدى إدارة الحوكمة العمومية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بقيادة السيد أليساندرو بيلانتوني والسيدة تاتيانا تيبيلوفا، على التوالي.

قائمة المحتويات

11	1 السياق: ما هو وضع الشباب في تونس؟
28	2 الإطار القانوني والتنظيمي للشباب في تونس
47	3 المقاربة الحكومية المندمجة لدعم انتقال الشباب في تونس نحو حياة مستقلة
64	4 المؤسسات والتنسيق متعدد القطاعات لفائدة للشباب في تونس
87	5 إدماج "بُعد" الشباب في صياغة السياسات العمومية في تونس
100	6 مشاركة الشباب في الحياة العامة في تونس

بإمكانك متابعة منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على:



http://twitter.com/OECD_Pubs



<http://www.facebook.com/OECDPublications>



<http://www.linkedin.com/groups/OECD-Publications-4645871>



<http://www.youtube.com/oecdilibrary>



<http://www.oecd.org/oecdirect/>

دليل القارئ

يقدم هذا التقرير عرضاً لوضع إطار حوكمة شؤون الشباب الحالي في تونس ويشرح بالتفصيل السياسات العمومية التي تنفذها الحكومة لمرافقة الشباب ومساعدتهم لبلوغ الاستقلالية. ويقدم جملة من التوصيات لدعم جهود الحكومة التونسية في هذا الإطار. كما يستعرض تحليلاً للمؤسسات والممارسات وآليات استيعاب متطلبات واحتياجات الشباب التونسي. وقد ساهم هذا التقرير في حصر التحديات الخاصة بالشباب التونسي وتحديد الفرص المتاحة لتحسين السياسات العمومية التي تستهدفهم.

تمت دراسة التوصيات وتطويرها بالتعاون مع رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للحوكة والتوقي من الفساد) والوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب (الإدارة العامة للشباب) والأمانة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بدعم من نظراء من الدول الأعضاء في المنظمة من خلال استعراض النظراء على المستويين المركزي والمحلي، بالتعاون مع الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب والمؤسسات الخاضعة لإشرافها والوزارات القطاعية المساهمة في تحديد السياسات العمومية المتعلقة بالشباب (وزارة العلاقات مع مجلس النواب والمجتمع المدني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الثقافية، وزارة المرأة والأسرة والمسنين، وزارة الصحة العمومية) ومن خلال تبادل منتظم مع الوزارات ذات الصلة بشؤون الشباب والسلطات الجهوية والشباب وجمعيات الشباب إضافة إلى الفاعلين من العالم الأكاديمي الذين تمّ التواصل معهم خلال مختلف الأنشطة التي تم تنظيمها بين سنتي 2017 و2020.

ويستند التحليل أيضاً على أمثلة عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من 38 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية¹، بعضها معروض في تقرير "إشراك الشباب وتمكينهم في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (2019) وتقرير "الحوكمة في صالح الشباب، الثقة والعدالة بين الأجيال: هل هي سياسات مناسبة لجميع الأجيال؟" (2021). نظرت هذه التقارير في مدى قدرة القوانين والسياسات والقدرات المؤسسية وممارسات المشاركة وأدوات الحوكمة الموجودة على خلق الظروف الضرورية لكي تستجيب السياسات العمومية للشباب إلى احتياجاتهم وترافقهم في عملية التمكين.

¹ كانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشمل 38 دولة عضو زمن كتابة هذا التقرير.

التلخيص

يقدم هذا التقرير لمحة عن الإطار الحالي لحوكمة شؤون الشباب في تونس ويقترح جملة من التوصيات العملية لدعم العناصر الشبابية الفاعلة في تونس في وضع وتنفيذ السياسات والخدمات العمومية التي تلبي احتياجات الشباب. وتنقسم هذه التوصيات إلى خمسة محاور:

تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لفائدة الشباب

يمكن القول إنّ الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بشؤون الشباب التونسي ناجح نسبياً، مع إمكانية العمل على تعزيزه في بعض المجالات. إذ يمكن للحكومة التونسية أن تعمل على استكمال الإطار القانوني والتنظيمي وتعزيزه من خلال اعتماد جملة من الإجراءات الجديدة الهادفة إلى لتدعيم مشاركة الشباب في العملية الانتخابية والرفع من نسبة تمثيلهم في الهياكل السياسية والإدارية المعتادة. ويمكن أن نذكر من بين هذه الإجراءات ما يلي:

- وضع سياسات وبرامج لتوعية الشباب بأهمية مساهمتهم في صنع القرار السياسي.
- تنظيم حوارات مع الأحزاب السياسية حول الإجراءات التي تُمكن من تعزيز انخراط الشباب فيها.
- تأسيس مجالس الشباب المحلية بوصفها هيئات استشارية للشباب على المستوى المحلي.

اعتماد مقاربة حكومية مندمجة لدعم تمكين الشباب التونسي

انخرطت تونس منذ سنة 2016 في مسار إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للشباب تهدف إلى إنشاء خارطة طريق على المدى البعيد وبلورة سياسات عمومية متعددة القطاعات تكون مخصصة لهذه الشريحة المجتمعية.

وفي هذا الإطار، عملت وزارة الشباب خلال سنة 2016 على جمع البيانات المتعلقة بالشباب وتحليلها وذلك بإشراك فئة الشباب وعائلاتهم وجميع الفاعلين في وضع وتنفيذ السياسات العمومية لشؤون الشباب. وتمكنت الوزارة من تجميع أكثر من 35 ألف إجابة مكّنت من تقديم صورة دقيقة عن واقع الشباب التونسي وإتاحة منطلق أساسي لبلورة استراتيجية مندمجة تعتمد على معطيات جديدة. غير أنه تمّ في الأثناء وضع رؤية قطاعية للشباب، دون استغلال المعطيات المنبثقة عن الحوار المجتمعي.

في هذا السياق، ولمواصلة إعداد هذه الاستراتيجية وضمان نجاحها، يُمكن للحكومة التونسية:

- استكمال وضع الاستراتيجية الوطنية المندمجة في الأشهر المقبلة بتحديث واستغلال البيانات المستمدة من الحوار المجتمعي للشباب لعام 2016.
- تركيز آلية توجيهية مندمجة للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، تؤمّن إعداد الميزانية ومتابعتها وتقييمها والتخطيط لها.
- إشراك الجهات الفاعلة التي تمتلك خبرة جيدة في مجال السياسات المتعلقة بالشباب في إعداد الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.
- تحديد الفئات العمرية والجمهور المستهدف بوضوح، إضافة إلى الإجراءات والتدابير المقرر تنفيذها لكل محور من محاور الاستراتيجية.
- إشراك الهياكل المحلية القائمة رسمياً على مراقبة الشباب في تنفيذ السياسات العمومية للشباب.
- إدماج الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب في مسار تحقيق اللامركزية الذي انطلق في تونس من خلال برمجة تنفيذها محلياً.
- الاعتماد على إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلق بمعايير جودة استراتيجيات الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[1]).

تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق متعدد القطاعات الموجّه للشباب

تستند سياسات الشباب، وخاصة في جانبيها متعدد القطاعات، إلى قدرة مختلف الجهات الفاعلة على التنسيق وطنيا ومحليا لتيسير تنفيذ مختلف التدابير المعتمدة وتعزيز تكاملها. وفي هذا الصدد، بإمكان الحكومة التونسية:

- التفكير في تحديث إدارة الموارد البشرية للشباب مع التركيز على تنمية قدرات الموظفين، خاصة على المستوى الجهوي والمحلي.
- تعزيز التنسيق المؤسسي الأفقي والعمودي من خلال حوار دوري تشارك فيه كل الأطراف المعنية بسياسات الشباب من مختلف مستويات الحكومة.
- تقديم وثيقة ميزانية واحدة لسياسة تقاطعية للشباب تُرفق بمشروع قانون المالية.
- تعزيز دور وقدرات المؤسسات المكلفة بدراسة سياسات الشباب على الصعيد الوطني والمصادقة عليها، وعلى وجه الخصوص لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي التابعة لمجلس نواب الشعب، وتشجيع دورها في تقديم الخبرة في هذا المجال.
- تعزيز صلاحيات وقدرات مؤسسات الشباب على المستوى الجهوي والمحلي، خصوصا مراكز الشباب.
- الحرص على تفعيل الكامل للهيئات الاستشارية للشباب ومأسستها على الصعيد المحلي.

إدماج "بُعد" الشباب في صياغة السياسات العمومية

يعتبر إدماج توجه يراعي مشاغل الشباب في صياغة السياسات العمومية وسيلة أساسية للاستجابة لتوقعات الشباب على نحو ملائم. يوجد الكثير من أدوات الحوكمة المبتكرة التي تتيح للحكومات مواءمة سياساتها وخدماتها مع احتياجات الشباب وتحليل أثرها المحتمل على هذه الشريحة من المواطنين. وكانت الدولة التونسية رائدة في اعتماد الميزانية التشاركية على الصعيد المحلي، إضافة إلى نشر الميزانيات للمواطنين.

ويمكنها النظر فيما يلي:

- الاستفادة من الأدوات والآليات المتوفرة ومنهجة استعمالها وتشجيع وضع ميزانية تأخذ بعين الاعتبار النفقات العمومية الموجّهة للشباب وتكون المعلومات حولها متاحة لهم.
- بناء قدرة صانعي القرارات العمومية على التقييم القبلي لأثر القوانين والإجراءات الجديدة على مختلف فئات السكان حسب أعمارهم أو جنسهم أو منطقتهم.
- تعزيز جمع البيانات وإتاحتها حسب السن والجنس عن طريق الاستخدام الأمثل لهيئات جمع البيانات والمعلومات في تونس.

تعزيز مشاركة الشباب التونسي في الحياة العامة

إنّ محدودية ثقة الشباب في الأحزاب السياسية والمؤسسات العمومية علاوة عن الصعوبات المختلفة التي تحول دون الإصغاء لهم تحدّ من فرص مشاركتهم في هياكل ومسارات صنع القرار. ورغم هذه التحديات، يبدي الشباب التونسي اهتمامًا متزايدًا بعدة مواضيع متعلقة بالشأن العام ويسعى إلى إيصال صوته وتصوراته من خلال قنوات جديدة ومتنوعة وغير رسمية.

وفي هذا السياق، بإمكان الحكومة التونسية:

- الاعتراف بالفضاء المدني وحمائيته وتعزيزه بصفته فضاء ملائما لتعزيز العلاقة بين الشباب والمؤسسات العمومية.
- اعتماد تدابير تحفيزية وأشكال مشاركة مبتكرة لإعادة كسب اهتمام الشباب وتيسير مشاركتهم في صنع القرار السياسي.
- إعادة التفكير بشكل شامل في مشاركة الشباب، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة مثل الشابات والشباب في المناطق الريفية، وذلك في جميع مراحل بلورة السياسات العمومية من خلال التخطيط الاستراتيجي لتكثيف فرص المشاركة وذلك عن طريق التواصل والاتصال الملأئم الذي يضمن مشاركة مستتيرة، إضافة إلى تعزيز آليات المشاركة المخصصة والمؤسسية القائمة لدعم التطور الشامل لأنماط الحوار نحو مزيد من الانتظام والتبادل وأشكال أكثر ابتكارًا.
- دعم اكتساب ثقافة الالتزام والمشاركة منذ سن مبكرة من خلال تعزيز التربية المدنية والمواطنة، داخل المدرسة وخارجها، والعمل الجمعياتي.

1_ السياق: ما هو وضع الشباب في تونس؟

يستعرض هذا القسم مختلف تعاريف الشباب المعتمدة دوليا وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويقدم مفهوم حوكمة سياسات الشباب. كما يتناول الخصائص الرئيسية للشباب في تونس، إضافة لأبرز التحديات التي تواجهه عند انتقاله نحو سنّ الرشد. ويبين التقرير أخيرا أنّ هذه التحديات تتفاقم في سياق جائحة كوفيد-19.

مفاهيم حوكمة الشباب

كيف نعرّف الشباب؟

إنّ تعريف الشباب شرط أساسي لأي دراسة في مجال حوكمة شؤون الشباب. وتحديد الفترة الفاصلة بين شريحتين عمريتين كمعيار لتعريف مفهوم الشباب يجعل من الممكن تحديد المستفيدين من إجراءات الحكومة في مختلف القطاعات بصفة عامة ومجردة، فضلاً عن صياغة وتقييم وتكييف الإجراءات المخصصة لهم بشكل أفضل.

ومع ذلك، فإنّ تعريف الشباب ليس بالأمر الهين. إذ أنّ هذا المفهوم متغيّر ويحدّد الانتقال من المراهقة إلى مرحلة الرشد (أوروستات، 2015 [1])، مع التركيز على ظاهرة التمكين والاستقلال. ولا يحدث هذا الانتقال بشكل موحد بين جميع الأفراد فيجدون أنفسهم في مواقف مختلفة ولا يتعرّضون للتحديات نفسها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2019 [2]).

لا يوجد بالتالي تعريف متفق عليه عالمياً لبداية فترة الشباب ونهايتها. فعلى سبيل المثال، لم تعتمد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفاً واحداً للشباب وليس لدى الدول الأعضاء فيها ممارسة موحدة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2019 [2]). تعرّف الأمم المتحدة من جانبها الشباب بالفترة الممتدة ما بين 15 و 24 سنة (الأمم المتحدة، دون تاريخ [3])، وهو التحديد الذي اعتمدته العديد من الدول والمؤسسات على المستوى الوطني. أما الميثاق الإفريقي للشباب الذي سبق لتونس أن وقّعت عليه، فيعطي تعريفاً أوسع نطاقاً ويعرّف الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 سنة (الاتحاد الإفريقي، 2006 [4]).

غالبا ما تعتبر تونس أن الشباب يغطي الفترة العمرية ما بين 15 و 29 سنة على غرار دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كالمغرب أو لبنان، وهي بذلك تنضم إلى ممارسة دولية محدّدة (فلوريس، دون تاريخ [5]). يأتي هذا التعريف من استخلاصات الممارسة التي تقوم بها عديد المؤسسات العمومية التونسية، من بينها الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب 1 (انظر الجدول 1.1). ومع ذلك، ليس لها أي مدى عام أو قيمة قانونية مطلقة في تونس.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه تونس الآن العديد من الظواهر التي تستوجب إعادة التفكير حول الصورة التقليدية للشباب وتؤثر بالضرورة على تعريفه. كما أن التمديد في سنوات الدراسة وارتفاع نسبة البطالة وتنوع وهشاشة أشكال العمل والتوظيف وتفاقم التفاوت والفقر وتقدم سنّ الاستقلال المالي أو الحصول على سكن مستقل وتنوع النماذج الزوجية والتساؤل حول المعايير الاجتماعية والسياسية واختلاف أنماط الاستهلاك والاتصال التي تساهم في تعديل طرق الانتقال إلى الاستقلال (البنك الدولي، 2014 [6])، يجعل تعريف الشباب أكثر تعقيداً.

الجدول 1-1 تعريف الشباب حسب الفئة العمرية في بعض البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البلد/المصدر	الفئة العمرية
قانون إستونيا حول عمل الشباب (2010)	26-7 سنة
قانون فنلندا حول الشباب (2006)	20-0 سنة
قانون إيسلندا حول الشباب (2007)	25-6 سنة
قانون كوريا حول الشباب (2008)	24-9 سنة
قانون لكسمبورغ حول الشباب (2008)	30-12 سنة
قانون لاتفيا حول الشباب (2006)	25-13 سنة
قانون سلوفينيا حول الشباب (2010)	29-15 سنة
سياسة السويد حول الشباب (2014)	25-13 سنة
استراتيجية النمسة حول الشباب	30/24-15 سنة
لبنان (تعريف تمّ تبنيه من قبل وزارة الشباب)	29-15 سنة
المغرب (تعريف تمّ تبنيه من قبل وزارة الشباب)	29-15 سنة
موريتانيا (تعريف تمّ تبنيه من قبل وزارة الشباب)	35-15 سنة

المصدر (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، 2019 [2])، (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، 2019 [7])، (المفوضية الأوروبية، دون تاريخ [8]).

الاتفاق على تعريف موحد للشباب كمجموعة محددة يسهّل تنفيذ السياسات العمومية المقررة لصالحهم. ومع ذلك، فإنّ التعريف المبني على معيار واحد فقط قد يفرض قيوداً كثيرة تحول دون معالجة حقيقية لمشاكل الشباب بكل تنوعهم. لذلك، يبدو أحياناً من الضروري الجمع

بين معايير مختلفة، مثل السنّ والجنس ومستوى التعليم والاندماج الاجتماعي. تتوجّه السلطات العمومية من خلال هذه المقاربة إلى وضع سياسة شبابية مرنة تتكيف مع تشعب قضايا الشباب والصعوبات التي تطرحها.

تبنت بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل اليابان والبرتغال هذا التوجّه ووضعت معايير مختلفة للشباب حسب القطاع المعني (الإطار 1.1). وفي نفس السياق، تعتمد الدولة التونسية على عدة تعريفات للشباب بالاعتماد على العناصر المتداخلة والموضوع الذي يتم تناوله: إذا كانت الفئة العمرية المحددة عمومًا هي فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا، توجد فئات عمرية أخرى لتحديد حقوق وواجبات الشباب. تمّ، على سبيل المثال، تحديد السن الأدنى للانضمام للجمعيات أو للأحزاب السياسية بـ 16 و18 سنة على التوالي، وأما القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاءات فيعتبر شابًا كل من سنّه دون 35 سنة (الجمهورية التونسية، 2014 [9]).

وإدراكًا لتنوع مسارات الحياة والتطور وإعادة التفسير المستمر لمراحل الحياة، يُعرّف هذا التقرير "الشباب" على أنه فترة نحو سنّ الرشد تتميز بانتقالات مختلفة في حياة الفرد. (على سبيل المثال من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي إلى سوق الشغل؛ من منزل الوالدين لاستئجار شقة، وما إلى ذلك). وحيثما أمكن، ولأسباب تتعلق بالتناسق الإحصائي، يعتمد التقرير تصنيف الأمم المتحدة "الشباب" كأشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة.

الإطار 1.1. تعريف الشباب في السياسات العمومية

اليابان

يشير مصطلح "الشباب" إلى الفترة التي ينتقل فيها الشباب من مرحلة الطفولة إلى المراهقة، بناءً على نموهم الذهني والجسدي. خلال هذه الفترة التي يتعرّضون فيها لاضطرابات وصراعات عاطفية مختلفة، يضع المراهقون أسس إسهاماتهم في المجتمع من خلال مشاركتهم في الشأن العام وتوسيع نطاق أنشطتهم على الصعيدين الوطني والدولي، وفقًا لكفاءاتهم ومهاراتهم.

البرتغال

توجد تعريفات مختلفة للشباب في البرتغال وفقًا لمجال النشاط ونوع البرنامج والمساعدة المقدمة. تمتدّ الفئة العمرية الأكثر اعتمادًا من 18 إلى 30 سنة على الرغم من أن بعض البرامج تنطبق على الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 30 عامًا. مثالًا:

- ينص قانون جمعيات الشباب على أن المنظمات الشبابية يجب أن يكون أكثر من 75٪ من الأعضاء المنتسبين إليها تحت سن 30 وأن 75٪ من الهيئة التنفيذية يجب أن تتكوّن من الشباب الذين تبلغ أعمارهم 30 سنة أو أقل.
- يعرف هذا القانون المجموعات غير الرسمية من الشباب على أنها تتكون حصريًا من الشباب الذين تبلغ أعمارهم 30 سنة أو أقل.
- تستهدف مبادرة تمكين الشباب من أجل تعزيز التشغيل، الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة.
- بعض البرامج التي تدعم ريادة الأعمال وخلق فرص العمل موجّهة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، والبعض الآخر للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 عامًا.
- يستهدف برنامج "Porta 65" للمساعدة في الإيجار الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا.
- برنامج "Programa Escolhas" من أجل الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب من خلفيات اجتماعية واقتصادية هشّة يخصّ الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و30 سنة.
- بطاقة الشباب، التي تتيح الحصول على تخفيضات على مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، مخصصة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و29 عامًا.
- الإجراءات السياسية التي تستهدف صغار الفلاحين تغطي الفئة العمرية بين 18 و40 سنة.

المصدر: (المقر الرئيسي لتنمية الشباب، 2008 [10])؛ (المفوضية الأوروبية، 2020 [11]).

حوكمة سياسات الشباب

الحكومة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية اللازمة لإدارة شؤون الدولة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2006 [12]). تتكوّن سياسات الشباب من جملة الأهداف والوسائل التي تحدّدتها السلطات العمومية لمراعاة وضع واحتياجات وتوقعات الشباب

على جميع المستويات وفي جميع المجالات (الإطار 2.1). رغم أنّ هذه السياسات لها هدف عام، فإنّها تأخذ بعين الاعتبار جملة من الخصوصيات التي تتسم بها فئة الشباب، باعتبارها مجموعة غير متجانسة تشمل فئات فرعية قد يكون لها احتياجات خاصة تتطلب تعاملاً خاصاً. وهي تشمل أيضاً عناصر السياسات القطاعية، أي تلك التي يتمّ إنشاؤها حسب قطاع النشاط مثل إسمان الشباب أو الانقطاع المدرسي. لذلك يجب أن تكون السياسات مدمجة لكل القطاعات لكي تلبي الاحتياجات المتنوعة للشباب على أفضل وجه. كما تهدف هذه السياسات أيضاً إلى وضع أهداف من خلال استراتيجية واسعة وواضحة، ضمن إطار زمني محدد. وهي تتطلب توفير موارد مادية وبشرية لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً. كما يجب أن تستفيد من آليات التقييم المناسبة التي يتمّ تحديدها منذ صياغتها.

الإطار 2.1. تعريف السياسة العمومية للشباب حسب اليونسكو

تقدم السياسة العمومية للشباب منظوراً شاملاً للبرمجة المخصصة للشباب وتتطرق إلى عديد المجالات والمواضيع العامة والتي تشمل، من بين أمور أخرى، التعليم والتشغيل والتنمية الاجتماعية والتمثيل الديمقراطي والبحث العلمي والابتكار والثقافة والرياضة والتواصل. المصدر (اليونسكو، 2014 [13])

تعتبر سياسات الشباب من مسؤولية السلطات العمومية، التي تعمل على كافة المستويات: وطنياً ومحلياً وجهوياً ونظراً لامتدادها وتنوعها الكبير يمكن أن يتدخل فاعلون آخرون من الخواصّ مثل الجمعيات أو هياكل التكوين التي قد تلعب دوراً مهماً للغاية، حسب السياق الوطني. وبالتالي، فإنّ سياسات الشباب بطبيعتها المندمجة تفرض التوجه إلى حوكمة ملائمة، ويُعهد بها إلى هيكل واحد أو تنظم بشكل مشترك بين الوزارات، وتوضع مقارنة متناسقة تشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الموجودة في مختلف المستويات الإقليمية. تمرّ هذه المقاربة بمرحلة تحديد مركز المسؤولية الذي يضطلع بمهمة قيادة وتنسيق سياسات الشباب بين مختلف القطاعات وعلى كافة المستويات: وطنياً ومحلياً وجهوياً. وعلى ضوء عناصر التحليل التي تمّ التطرّق إليها أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن الشباب في تونس وحتى الآن، لم يكن محور سياسة عمومية مدمجة ومهيكلية بشكل واضح.

لمحة عامة عن وضع الشباب في تونس

الشباب التونسي والتطور الديموغرافي

يبين التعداد الوطني الأخير الذي أجري سنة 2014 أنّ حوالي 48% من السكان التونسيين تقلّ أعمارهم عن 30 سنة و24.5% منهم تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة (الجدول 2.1). ويُعتبر هذا المعدل منخفضاً قليلاً بالمقارنة مع معدلات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يمثل السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة حوالي 30% من إجمالي السكان (راز، 2019 [14]).

الجدول 2-1 توزيع السكان التونسيين حسب الفئة العمرية

في 2015	> 20 سنة	> 25 سنة	> 30 سنة	> 35 سنة
من 0 إلى 4 سنوات	987 383			
من 5 إلى 9 سنوات	862 275			
من 10 إلى 14 سنة	801 953			
من 15 إلى 19 سنة	840 413			
من 20 إلى 24 سنة	939 859			
من 25 إلى 29 سنة	949 244			
من 30 إلى 34 سنة	999 197			
من 35 إلى 49 سنة	2,262,650			
من 50 إلى 69 سنة	1,902,767			
70 سنة فما فوق	608,632			
المجموع	11 154 373			

المصدر: (وزارة الشباب والرياضة، 2017 [15])

بلغ عدد السكان في تونس سنة 2019 قرابة 11.7 مليون نسمة (البنك الدولي، 2019 [16]). ويمكن أن يصل إلى حوالي 12.5 مليون نسمة سنة 2026 وما بين 13.2 و 13.9 مليون نسمة سنة 2041 وفقاً لتقديرات المعهد الوطني للإحصاء. وسيكون هذا النمو الديموغرافي مصحوباً ببطء في زيادة نسبة الشباب بسبب انخفاض معدل الخصوبة، وبالتالي ستراجع تدريجياً نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة (المعهد الوطني للإحصاء، 2020 [17]) كما هو موضح في الرسم البياني 1.1.

الرسم البياني 1.1. أهرامات الأعمار في تونس، 1950 و 2010 و 2050



المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017 [18])

تبيّن المؤشرات الديموغرافية² أنّ تونس في طريقها إلى تحقيق تحول ديموغرافي جديد من شأنه أن يحدث نوعاً من التوازن بين السكان الشباب والسكان العاملين وأن يسمح في السنوات القادمة بالاستثمار وتقديم خدمات لسكانها بما يتناسب مع قدرات الدولة.

جعلت التغيرات الديموغرافية السريعة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ملاءمة الهياكل والسياسات العمومية أمراً ضرورياً. وبالمثل، فإنّ الوضع الديموغرافي في تونس (وبشكل أعمّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) يستدعي إجراء تحليل معمّق للطلب الحالي والمستقبلي على الخدمات العمومية الموجهة للشباب، لا سيما في مجالات معينة مثل التعليم أو الصحة أو المساعدة في الاندماج. لذلك سيكون من الضروري اعتماد مقاربة أكثر ابتكاراً في صياغة السياسات والخدمات العمومية وتنفيذها. فالحوكمة العمومية الجيدة يجب أن تستجيب فعلاً لاحتياجات الشباب الذين سيرسمون مستقبل المنطقة خلال العقود القادمة.

يواجه الشباب التونسي تحديات عدّة

يمثل الشباب جزءاً هاماً من الشعب التونسي، لكنهم لا يزالون في مواجهة تحديات كبرى تحول دون مساهمتهم الكاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة ومشاركتهم في الحياة العامة. نجد من بينها صعوبات تتعلّق بالتشغيل أو التكوين المهني بما يتماشى مع احتياجات سوق الشغل الحالية (وهو ما يؤدي إلى التبعية الاقتصادية للأجيال الأكبر سناً)، وجودة الرعاية الصحية، وقضايا الهوية والمجتمع، والمشاركة المدنية والسياسية، والإسكان الميسور الذي تكون كلفته متاحة.

من المحتمل أن تترتّب عن نظام الحوكمة هذا آثار متباينة على الشباب إذا تمّت بلورته وتنفيذه بما يمكنه من تشجيع الشباب على المشاركة في الحياة العامة، وبالتالي ينجح في جعل السلطات العمومية تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم وتوقعاتهم وتضمن وصولهم إلى الخدمات العمومية الضرورية لانتقالهم إلى مرحلة الرشد؛ وإلا فإنّ ذلك سيشكل عقبة تتسبّب في إقصائهم من الحياة العامة والخدمات العمومية وتعيق انتقالهم الكامل إلى مرحلة الرشد.

تحديات النظام التعليمي

منذ استقلال تونس سنة 1956، بذلت السلطات العمومية التونسية جهوداً كبيرة لفائدة قطاع التعليم. وأدت الإصلاحات المتتالية لقطاع التعليم إلى تركيز تعليم موحّد طيلة 13 سنة، يكون مجانياً وإلزامياً من سن 6 إلى 16 سنة. في سنة 2014، كان معدل الالتحاق للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة 95.9% بالنسبة للتعليم الابتدائي (المعهد الوطني للإحصاء، 2017 [19])، وهو أقل من معدل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي يصل إلى 97% (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017 [20]).

ومع ذلك، يتسم النظام المدرسي التونسي بضعف أداء التلاميذ. وفقاً للترتيب العام لاستقصاء البرنامج الدولي لتقييم الطلبة التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2015 حول أداء أنظمة التعليم، إذ تحتل تونس المرتبة 65 فقط من مجمل 70 دولة (بما في ذلك 35 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). بالإضافة إلى ذلك، لم يظهر أي تغيير جوهري مقارنة بنتائج استقصاء 2006 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [21]). وبصفة أشمل، لننخفضت نسبة الأمية في البلاد بعد الاستقلال، فقد عادت للارتفاع مرة أخرى سنة 2018 (المعهد الوطني للإحصاء، 2017 [19]). كما اعتبر العديد من الطلبة المحاولات الأخيرة لإصلاح قطاع التعليم في تونس فاشلة لأنها مسقط ولم يتم أخذها في الاعتبار بشكل كافٍ من قبل المدرسين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015 [22]).

كما كانت محدودية نظام التعليم في القدرة على الإعداد للحياة العملية واحتياجات سوق الشغل موضع انتقادات شديدة. ويتجلى فقدان الثقة في المدارس العمومية وفي قدرتها على ضمان الاندماج الاجتماعي في الارتفاع المستمر لعدد التلاميذ الملحقين بالتعليم الخاص (من 0.6% من العدد الإجمالي في 1994 إلى 6.5% في 2017) وفي التفاوت العميق بين القطاعين العام والخاص. كما أنّ معدلات الرسوب (18.1%) والانقطاع (10.8%) أعلى أيضاً في المدارس الثانوية العمومية مقارنة بالنظام الخاص (البحيرة، 2018 [23]). بين سنتي 2017 و2018، غادر أكثر من 104000 تلميذاً من التعليم الابتدائي والثانوي مقاعد الدراسة. كما يشهد التعليم العالي أيضاً ظاهرة الهجرة إلى التعليم الخاص. يعتبر العديد من الطلبة أنّ الجامعة العمومية لا توفر فرصاً كافية تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد التونسي، في حين يختار عدد متزايد منهم كل سنة التخلي عن الجامعات العمومية والانتقال إلى الجامعات الخاصة التي يعتبرونها أكثر تلاؤماً مع الاقتصاد التونسي وتخصصات المستقبل. وتقر وزارة التربية التونسية بضرورة بذل جهود كبيرة لتحسين التخطيط الاستراتيجي بهدف تعزيز مجالات الدراسة التي تلبي احتياجات الاقتصاد التونسي ووضع آليات للمتابعة والتقييم على المستوى المحلي والجهوي (اليونيسيف ووزارة التربية، 2014 [24]). تم سنة 2015 إطلاق خطة استراتيجية لإصلاح التعليم الوطني وخطة استراتيجية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، كان الهدف منهما تعزيز الحوكمة الرشيدة لنظام التعليم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [25]).

التهميش الاقتصادي

يعتبر تشغيل الشباب تحدياً حقيقياً للسلطات العمومية. فلننمكن التمتع بتعليم جيد من تدعيم استقلالية الشباب (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020 [26])، إلا أنّ العديد من الصعوبات الأخرى التي يواجهها الشباب تحول دون تمكينهم، بدءاً من البطالة.

منذ سنة 2017 وحتى قبيل جائحة كوفيد-19، ظل معدل البطالة لدى الشباب التونسي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة أقل من 35%، أي أعلى معدل في دول شمال أفريقيا (21.9% في المغرب، 30.8% في الجزائر و32.4% في مصر) وحوالي 2.7 ضعف المعدل العالمي للبطالة (منظمة العمل الدولية، 2019 [27]). وفي سياق أزمة كوفيد-19، وصل معدل البطالة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة إلى أعلى مستوى له منذ عدة سنوات (36.5%) خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 35.7% في الثلاثي الثالث من السنة ذاتها (إحصائيات تونس 2020 [28]).

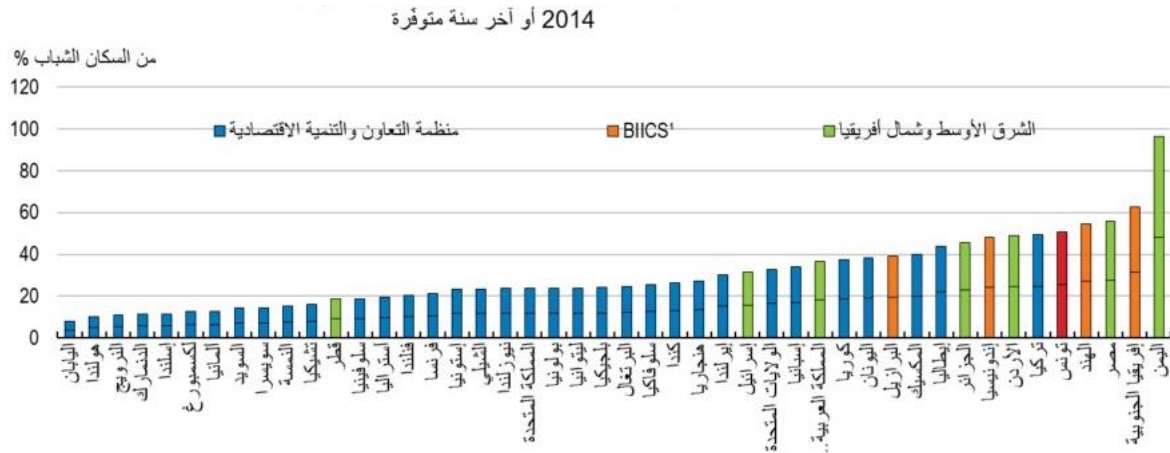
علاوة على ذلك، فإنّ خصوصية تونس مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الإفراط في تأهيل سكانها الذين تكون مهاراتهم غالباً غير ملائمة مع احتياجات السوق المحلية (البنك الدولي، 2014 [29]). في الواقع، يعتمد النموذج الاقتصادي التونسي بشكل عام على قوة عاملة ضعيفة المهارات، لكن القطاعات التي لا يتطلب الاشتغال فيها تأهيلاً جامعياً قوياً مثل صناعة النسيج أو الحرف أو البناء تشهد اليوم شغوراً في العديد من الوظائف بسبب نقص اليد العاملة (إحصائيات تونس، دون تاريخ [30]). في الوقت ذاته، يتخرج حوالي 50000 شاب من التعليم العالي كل عام ويساهمون في زيادة بطالة أصحاب الشهادات. فهم مشكلة عدم التوافق بين احتياجات سوق الشغل ومجالات دراسة الشباب التونسي، والتي قد سبق ذكرها في هذا التقرير، هو ضروري لفهم التناقض الاقتصادي التونسي: فحسب دراسة أجراها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، يعد القطاع الخاص التونسي أكثر من 100 ألف وظيفة شاغرة بسبب عدم ملائمة مهارات العمال التونسيين واحتياجات الشركات (المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، 2018 [31]). تؤثر البطالة في تونس بشكل غير متكافئ على أكثر الفئات تعليمياً، خاصة منذ بداية أزمة كوفيد-19. بين نهاية سنة 2019 ونهاية سنة 2020، ارتفع معدل البطالة لمجمل الناشئين من 15.1% إلى 16.2%، في حين بلغ معدل بطالة أصحاب الشهادات الجامعية ذروته بـ 28.6% و30.1% على التوالي (إحصائيات تونس، دون تاريخ [30]). تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ معدل بطالة النساء أعلى من معدل بطالة الرجال في جميع الفئات الدراسية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [25]).

مثل القطاع العمومي التونسي طيلة سنوات عديدة المشغل الرئيسي في البلاد حيث يُوفر منفذاً لأصحاب الشهادات وأجوراً تفوق أجور القطاع الخاص، يضمن أمناً وظيفياً، ويقدم مزايا اجتماعية أكثر (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [25]). ومع ذلك، يتجه هذا النموذج إلى الاندثار، لا سيما بسبب ثقل كتلة الأجور في القطاع العمومي التي مثلت أكثر من 14% من الناتج الداخلي الخام الوطني لسنة 2019 مقابل معدل 10.3% لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019 [32]) وهو ما يدفع الدولة إلى تخفيض آفاق التوظيف للأجيال الجديدة.

إلى جانب التشغيل، يوجد عدد كبير من الشباب التونسي الذين لم يتلقوا تعليماً ولم تتح لهم فرصة التشغيل أو التكوين وهو ما يعرف بالانجليزية بمختصر NEET (*Not in Education, Employment or Training*)، أي خارج التعليم أو التوظيف أو التكوين. مثلت نسبة الشباب التونسي سنة 2014 صلب هذا التصنيف 11.7% من إجمالي الشباب وهو ما يفوق بكثير المعدل المتوسط في بلدان منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية (الرسم البياني 2.1). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المعدل قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الـ 5 سنوات الأخيرة. ففي سنة 2019، بيّنت تقديرات منظمة العمل الدولية أنّ 27.4% من الشباب التونسي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة هم في وضع NEET (إحصائيات ILOSTAT، 2020 [33]). وهنا أيضا تتواجد الشابات النساء صلب هذا التصنيف أكثر من الشباب الرجال: أكثر من نصف الشابات من المناطق الريفية وواحدة من كل ثلاث نساء في المناطق الحضرية سنة 2014 (البنك الدولي، 2014 [6]). كما أنّ التفاوت بين الجهات والأوساط المجتمعية ملحوظ، ففي سنة 2013 بلغت نسبة الشباب في وضع NEET 35.9% و 31.4% من مجمل الشباب في المناطق الحضرية من الجنوب والمناطق الداخلية على التوالي، في مقابل 47.9% و 42.4% في المناطق الريفية من نفس الجهات (البنك الدولي، 2014 [6]).

الرسم البياني 2.1 نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة خارج التعليم والتشغيل



ملاحظة: يشمل مختصر BIICS البلدان التالية: البرازيل والهند وإندونيسيا والصين وجنوب أفريقيا. المصدر (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [25])

يتّجه العديد من الشباب بسبب نقص الفرص إلى الاقتصاد غير الرسمي. على الرغم من صعوبة تقدير نسبة العاملين بالقطاع غير الرسمي في الاقتصاد التونسي، إلا أنّ معظم التقديرات تعتبر أنّها تمثل ما بين 30% و 50% من إجمالي عدد الناشطين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [25]).

وفقاً لاستطلاع أجراه مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (CRES) سنة 2016 (شارم، 2016 [34]) يعمل الشباب بشكل خاص في الاقتصاد غير الرسمي: وبالتالي، 60% من الرجال و 83% من النساء في الاقتصاد غير الرسمي سنة 2014 كانت أعمارهم أقل من 40 سنة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنّ السكان الأصغر سناً هم الأكثر تضرراً من هذا الواقع حيث يشتغل 84% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة والمنخرطين في سوق الشغل بمهن غير رسمية مقابل 42% لمن تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة.

يبقى هذا المعدل أعلى في المناطق الريفية التي تقلّ فيها فرص الحصول على عمل وحيث يتمتع عدد قليل من الشباب بعمل مستقر في القطاع الرسمي. تكون أغلب الوظائف المتاحة بعقود محددة المدة ويتحصّل أقل من شاب عامل واحد من كل ثلاثة على عقد عمل جيّد وكذلك على ضمان اجتماعي. ونتيجة لذلك، فإنّ الطبيعة غير الرسمية للعمل وخطر الاستغلال يمثّلان جزءاً من الإشكاليات الرئيسية للشباب التونسي (البنك الدولي، 2014 [6]). هذه الوظائف الهشة تؤثر بشكل كبير على عملية تمكين الشباب.

اعتمدت السلطات منذ سنة 2011 العديد من البرامج وآليات الدعم النشط لتشغيل الشباب مثل "أمل" أو مؤخرًا "فرصتي" أو "مشروعي" أو "عقود الكرامة". ومع ذلك، فإنّ هذه المبادرات المختلفة التي تركّز بشكل خاص على إدماج الشباب العاطل عن العمل لفترة طويلة وعلى تعزيز روح المبادرة بين الشباب، لم يتم تقييم فعاليتها وقيمت نتائجها غير واضحة.

في أوت 2017، تزامن إطلاق استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل مع انتهاء العديد من برامج دعم الشباب، وشكّل تغييراً في الأولوية التي تُعطى الآن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كان الهدف من وضع استراتيجية تشغيل وطنية هو وضع حد للطبيعة الظرفية لسياسات التشغيل، من خلال وضع خارطة طريق متوسطة الأجل للحد من البطالة والعمل بالقطاع الموازي والتفاوتات الجهوية والاجتماعية وتعزيز قيادة الأعمال المحلية، وعلى وجه الخصوص قيادة الأعمال من قبل الشباب بتزويدهم بالدعم الفني والمالي للمشاريع الصغيرة.

على الرغم من ذلك، فإنّ نقص الفرص الاقتصادية يدفع الشباب التونسي إلى مغادرة البلاد أو التفكير في القيام بذلك. كما تبيّن دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء أنّ الشباب يشكلون الجزء الأكبر من المهاجرين التونسيين أي 73.7% من العدد الجملي. وتفسّر الغالبية العظمى منهم رحيلهم بغياب فرص العمل (إحصائيات تونس، 2016 [35]).

يوضح استطلاع رأي الشباب العربي 2020 (أصداء بي سي دبليو، 2020 [36]) أن 52٪ من الشباب التونسي يرغبون في الهجرة أو يخططون للقيام بذلك. ويرجع ذلك في الغالب إلى غياب الفرص والآفاق في بلادهم. يكون الشباب الأكثر تعليماً هم الأكثر استعداداً للهجرة إلى بلد آخر: وقد أظهر استطلاع للباروميتر العربي أن أكثر من نصف التونسيين الراغبين في الهجرة حصلوا على تعليم جامعي (الباروميتر العربي، 2019 [37]).

الفقر والإقصاء الاجتماعي

يواجه الشباب التونسي عدّة صعوبات للنفوذ إلى سوق الشغل مما يؤثر على نسبة الفقر ويعمّق التفاوت والشعور بالإقصاء. ويمثل الإدماج الاجتماعي محددًا رئيسيًا لمشاركة السكان المعوزين في المجتمع (المفوضية الأوروبية، دون تاريخ [38]). إذ يمنح الجميع، وخاصة الشباب، الفرصة والوسائل للمشاركة الاجتماعية كعناصر فاعلة ومعترف بها (لومان، 2011 [39]). كما يساهم ذلك في جعل الشباب يقبلون على المشاركة الكاملة في المشاريع الكبرى ومشاريع القرب على حد سواء. ومع ذلك، فإن العديد من الشباب التونسي يواجه تحديات متواصلة بالإضافة إلى تحديات سوق الشغل الذي يوفر فرص عمل قليلة. إنّ حالة الفقر التي يترعرع فيها أكثر من 20٪ من الأطفال التونسيين وتراجع مستوى العيش بالنسبة لعدد متزايد من الشباب بسبب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19، يزيدان من خطر تكرار ظاهرة الإقصاء للأجيال القادمة (اليونسف، 2020 [40]).

تزيد التفاوتات الإقليمية بشكل كبير من خطر النمو تحت خط الفقر ومواجهة الإقصاء الاجتماعي. ولا تزال هناك فجوة حقيقية في تونس بين المناطق، فهي مقسمة بين الساحل الشرقي وبقية البلاد، ولكن أيضًا بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية (الجدول 3.1). يبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية ضعف المعدل الوطني تقريبًا، وأكثر من أربعة أضعاف المعدل في المدن الكبيرة. هذه الفجوة بين الظروف الاقتصادية في المدن وفي بقية البلاد تتجلى أيضًا في الجغرافيا الوطنية: فالمناطق الأكثر عزلة في الغرب والشمال الغربي والجنوب هي المناطق التي يبلغ فيها معدل الفقر أعلى مستوياته. وفي هذا السياق، يعيش أكثر من 30٪ من السكان في بعض الولايات مثل باجة والكاف والقيروان والقصرين تحت خط الفقر، مقابل 5.3٪ في ولاية تونس (إحصائيات تونس والبنك الدولي، 2020 [41]). لكن التفاوت أعمق بين المراكز الحضرية وضواحي المدن الكبيرة المكتظة بالسكان مثل العاصمة تونس، التي تعاني من الهشاشة.

الجدول 3-1 معدل الفقر حسب المناطق السكنية

البيئة السكنية	السكان	معدل الفقر
المدن الكبيرة (1)	3 810 734	6,3 %
البلديات الصغرى والمتوسطة (2)	3 143 090	15,0 %
أوساط ريفية (3)	3 471 488	26,0 %
المجموع	10 425 312	15,3 %

ملاحظة: (1) المدن المصنّفة كأكبر مدن: تونس، أريانة، منوبة، بن عروس، سوسة، المنستير، صفاقس. (2) جميع المناطق الحضرية باستثناء أكبر المدن. (3) أرقام التقسيم البلدي لما قبل 2017 المصدر: (إحصائيات تونس والبنك الدولي، 2020 [41]).

ينعكس هذا التفاوت الجهوي بشكل كبير على الشباب في المناطق الأكثر تهميشاً ويعزّز إحساسهم بالتهميش، ممّا يدفع بالعديد منهم إلى النزوح إلى المدن وخاصةً إلى المناطق شبه الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية والأكثر فقراً من المراكز الحضرية (سبنسر وألدوري، 2016 [42]).

المخاطر الصحية

شهدت المؤشرات الصحية الهامة تحسّناً في تونس خلال العقود الماضية بينما تواصل وجود تحديات حقيقية أخرى. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الرضع من 29.8 لكل 1000 مولود سنة 2000 إلى 16.9 سنة 2019، الذي يبقى منخفضاً مقارنة بمعدل 18 لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البنك الدولي، 2019 [43]). تخصص تونس أيضاً 7.3٪ من ناتجها الداخلي الخام للإنفاق على الصحة

العمومية، وهو معدل أعلى من المتوسط لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (5.7٪) ولكنه يبقى أقل من متوسط بلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (12.6٪) في سنة 2017 (البنك الدولي، 2018 [44]).

على الرغم من هذه الجهود، عيّر 39 ٪ فقط من التونسيين عن رضاهم على خدمات القطاع الصحي من خلال استطلاع الباروميتر العربي في سنة 2019، وهو معدل لم يتغير منذ سنة 2016، وانخفض إلى 26٪ خلال شهر أكتوبر سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 (الباروميتر العربي، 2021 [45]). وقد كشفت الأزمة الصحية عن مكامن الخلل وعن نقص الموارد في قطاع الصحة الوطني.

ترتبط المخاطر الصحية لدى الشباب التونسي خاصة بالسلوكيات الخطرة، مثل التدخين وسوء التغذية. يؤثر التدخين بالفعل على حوالي ربع الشباب التونسي، بينما يؤثر إدمان الكحول وتعاطي المخدرات على التوالي على 5.8٪ و 3.8٪ من الشباب. ويعد الشباب أكثر ميلا للسلوكيات العنيفة وكذلك يمثلون أكثر من ربع محاولات الانتحار على الصعيد الوطني (وزارة الصحة العمومية وصندوق الأمم المتحدة للسكان 2017 [41]). بالإضافة إلى ذلك، فإن حالات الاكتئاب وكذلك مرض السكري ومشاكل زيادة الوزن والسمنة في ارتفاع.

سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواجهة هذا الوضع بمرافقة تونس منذ 2017 في صياغة استراتيجية متعددة القطاعات لدعم صحة المراهقين والشباب، تستهدف بشكل خاص الصحة النفسية والعنف وسلوكيات الإدمان والصحة الإنجابية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018 [42]). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز قطاع الصحة العمومية وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي والصحي ليشمل جميع الشباب. تواجه الشباب والشباب في المناطق الريفية والشباب الحاملون لإعاقات صعوبات خصوصية في النفاذ إلى الخدمات الصحية والمرافق الصحية. فيكون مثلاً الوعي بالصحة الجنسية والإنجابية محدوداً لدى الشباب في تونس، وخاصة الشابات (بن شيخ وشارم، 2016 [43]). لذلك، فإن ضمان تعليم أكثر تكيفاً مع وضع البلاد، وزيادة فرص العمل وتسهيل النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية والصحية من شأنه أن يساهم بشكل كبير في الإدماج الاقتصادي للشباب. بالإضافة إلى هذه الجوانب، من المهم أيضاً مراعاة التطلعات السياسية والاجتماعية والثقافية للشباب (الهاشمي، 2017 [43]) من أجل تعزيز انخراطهم في السياسات الموجة إليهم.

تمثيل ومشاركة الشباب في الحياة العامة التونسية

التمثيل في المؤسسات العمومية والسياسية

يُعدّ التمثيل العادل للشباب في المؤسسات العمومية أمراً ضرورياً لضمان إدماجهم في القرارات العامة واعتبار واقعهم ووجهات نظرهم المختلفة، حتى تستفيد الخيارات السياسية من جملة الخبرات والمهارات ووجهات النظر وتستجيب لنتائج السياسات لاحتياجات ومخاوف الشباب. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة النشطة لبعض الشباب في المؤسسات العمومية يمكن أن تلهم شباباً آخرين من نفس الفئة العمرية للنسج على منوالهم. تمت بالفعل دراسة هذه الآثار الإيجابية للتمثيل العادل لفئة من السكان من منظور جنساني (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019 [44]) يمكن أن يكون للمساواة في الوصول إلى مواقع صنع القرار والقيادة السياسية تأثير إيجابي على النتائج الاقتصادية والاجتماعية. كما يُظهر تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ البلدان التي لها نسبة أعلى من النساء البرلمانيات تسجل مستويات أقل من عدم المساواة ومستويات أعلى من الثقة في الحكومة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2014 [45]).

لا تزال مشاركة الشباب التونسي في المؤسسات السياسية الرسمية لبلدهم في حاجة للتعزيز كما هو الحال في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أدى تحديد حصص (كوتات) مختلفة لصالح الشباب في الانتخابات التشريعية والبلدية إلى تحسين تمثيلهم في مجلس نواب الشعب والمجالس البلدية بشكل كبير. وبالتالي كان 52٪ من المرشحين و 37٪ من المنتخبين في الانتخابات البلدية دون سن 35 (بوالو والعش، 2018 [46]) و 23٪ من النواب المنتخبين في سنة 2019 دون سن 40 (الشنوفي، 2019 [47]). على سبيل المقارنة مع النسب على مستوى العالم، كان 15.5٪ من البرلمانيين سنة 2018 تحت سن الأربعين (الاتحاد البرلماني الدولي، 2018 [48]) بينما في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 22٪ من البرلمانيين تقلّ أعمارهم عن 40 في سنة 2020 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020 [26]). وفي الانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2019، تم انتخاب اثنين من أصغر النواب، تبلغ أعمارهم 24 و 27 عاماً. ومع ذلك، يجدر وضع هذه الأرقام في السياق التاريخي للبلاد. فمن ناحية، تتضمن التشريعات حوافز مالية قوية وحصصاً لتعزيز وجود الشباب في القوائم السياسية. ومن ناحية أخرى، يمثل الأشخاص دون 35 سنة 57٪ من السكان والأشخاص دون 40 سنة 65٪ (وزارة الشباب والرياضة، 2017 [49]). عرفت ظاهرة "التشبيب" النسبي للمشهد السياسي التونسي حدودها أيضاً خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2019: تمّ تحديد السن الأدنى للترشحات عند 35 عاماً ولم يقلّ سنّ أي مرشح عن 40 عاماً.

أخيراً، كان تمثيل الشباب ضعيفاً نسبياً في معظم الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011. من بين أكثر من 400 عضو في الحكومات التسع المتعاقبة بين سنة 2011 ونهاية سنة 2020، لم يشغل وزراء تقلّ أعمارهم عن 40 سنة وقت تعيينهم إلا 22 منصباً. هذا الوضع مشابه للوضع في غالبية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رغم أنّ تركيبة سكانها أكثر تهرماً.

يعود هذا النقص في التمثيل في المجال السياسي التقليدي إلى صعوبات عدّة. فإلى جانب التمثيل المنخفض للشباب في الهيئات السياسية المذكورة أعلاه، تظهر البيانات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لإعداد هذا التقرير أنّ الشباب التونسي على وجه الخصوص يكافح للتغلب على التحديات المالية والقانونية، في حين أن الحملات الانتخابية في الواقع لها كلفة عالية وتتطلب وقتاً كثيراً. كما لا توفر الأحزاب السياسية إلا فرص قليلة للشباب لتولّي مناصب بارزة، كما أنّ الصور النمطية عن قلة خبرتهم تمثّل أيضاً عوائق كبيرة. يمكن أن

تُخذ هذه العقبات كثيراً من فرص الشباب في الوصول إلى المناصب أو حتى الترشح للمناصب أو المناصب رفيعة المستوى، وتساهم في تغذية انعدام الثقة في المؤسسات العمومية والسياسية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [50]).

وقد تجلّت هذه الظاهرة منذ سنوات في جميع أنحاء العالم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019 [51]). إذ تراجعت ثقة السكان في الحكومة في تونس من 62٪ إلى 20٪ بين عامي 2011 و2018 (الباروميتر العربي، 2019 [37]) وهو ما يساهم في انخفاض ثقة الشباب في المجال السياسي بصفة هامة بالمقارنة مع أوليائهم. ممّا يحدّ بشكل كبير من رغبتهم في المشاركة في تطوير السياسات العمومية في بلدهم. وفقاً للباروميتر العربي 14٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة لهم ثقة بالحكومة سنة 2018، و4٪ في الأحزاب السياسية (الباروميتر العربي، 2019 [37]). يتشابه هذا التوجّه مع الوضع في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تكتسب الحكومات، باستثناء مصر ودول الخليج، ثقة أقل من 40٪ من السكان، وحيث لا تتجاوز الثقة في البرلمانات 26٪ (كيالي، 2020 [52]).

تشارك أغلب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذا التوجّه حيث انخفضت ثقة المواطنين، وخاصة الشباب، في الحكومات الوطنية منذ سنة 2006. وخلال سنتي 2018-2019، عبّر 46٪ فقط ممّن تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن ثقتهم في حكومتهم الوطنية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020 [26]).

تعود أزمة الثقة في المؤسسات السياسية، التي تؤثر بشكل خاص على الشباب، لأسباب مختلفة. يسلط استطلاع نشره المعهد الجمهوري الدولي سنة 2018 الضوء بشكل دقيق على الروابط بين المشاركة في الحياة العامة والوضع الاقتصادي: 85٪ من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع، والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً، اعتبروا أنّ عدم الاندماج في سوق الشغل مثل السبب الرئيسي في انسحابهم من الحياة العامة (المعهد الجمهوري الدولي، 2019 [53]).

بالإضافة إلى ذلك، يظل الفساد ومحدودية الشفافية في أجهزة الدولة مصدر قلق كبير للمواطنين التونسيين، خاصة الشباب منهم. وفقاً لسبر آراء أجري سنة 2018، أُعتبر الفساد ثالث أهم مشكلة في البلاد بعد البطالة وإدارة الاقتصاد (أفروباروميتر، 2018 [54]). لأنّ يعتبر 90٪ من الشعب التونسي أنّ الفساد موجود إلى حد ما على نطاق واسع في أجهزة الدولة، فإنّ السكان الأصغر سناً هم الأقل اقتناعاً بجهود الحكومة لمحاربة هذه الآفة: 38٪ فقط من 18-29 يعتبرون أنّ الحكومة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة، مقارنة بـ 49٪ من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً (الباروميتر العربي، 2019 [37]).

تؤلّد أزمة الثقة الانطباع بأن التصويت قد لا يؤثر في شيء على التوجّهات السياسية للبلاد وتؤدي إلى انخفاض مشاركة الشباب التونسي في الحياة السياسية والعمل النقابي. وفقاً لاستطلاع أجري سنة 2014 وشمل 1700 شاباً من منطقة تونس الكبرى، أشار 3.3٪ فقط من المستجوبين إلى كونهم منخرطين في حزب سياسي و1.1٪ في نقابة (الجولي وبن سالم، 2020 [55]). علاوة على ذلك، ووفقاً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)، فإنّ معدل المشاركة في مختلف الانتخابات يشهد انخفاضاً مستمراً منذ سنوات، خاصة بين الشباب. في الانتخابات التشريعية لسنة 2019، كان 57٪ من الناخبين فوق 45 سنة، ولم تتجاوز نسبة الإقبال للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة 9٪. ومع ذلك، يبدو أنّ اهتمام الناخبين أعلى في الانتخابات الرئاسية: في الجولة الثانية من انتخابات 2019، بلغت نسبة مشاركة الشباب حوالي 50٪ (الدهماني، فريدا ولافرانس، 2019 [56])، وهي نسبة تزيد أهميتها إذا علمنا أنّهم قد امتنعوا عن التصويت بشكل كبير خلال الجولة الأولى من الاقتراع.

ازدهار المجتمع المدني في تونس

يشترك الشباب التونسي، كجزء من المجتمع المدني، بشكل متزايد في النقاش العام الوطني أو حول بعض القضايا السياسية الدولية. وذلك عبر أشكال جديدة وأكثر تنوعاً ومن خلال قنوات غير مؤسسية، كما يتّضح من مشاركة العديد منهم في الجمعيات والمنظمات المناضلة، والاستخدام الكثيف لشبكات التواصل الاجتماعي كمساحة للنقاش أو التعبئة المادية من خلال المظاهرات (الجبالي، 2015 [57]).

لنّ تبدو الأنماط التقليدية للمشاركة السياسية مهمة من قبل الشباب، فإنّ منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور متزايد كقناة للمشاركة في الحياة العامة التونسية. منذ سنة 2011 شهدت منظمات المجتمع المدني ارتفاعاً في عددها من حوالي 10.000 إلى أكثر من 20.000، خاصة مع ارتفاع عدد المنخرطين في مجال حقوق الإنسان (الجبالي، 2015 [57]). وقد تحقّق هذا النمو بفضل تخفيف التشريعات المتعلقة بتأسيس الجمعيات وعملها، والجهود الهامة التي بذلتها الحكومة التونسية لصالح المجتمع المدني (والتي سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في الفصول المقبلة). إنّ بحث لجنة مختلطة كجزء من التزام تونس بشراكة الحكومة المفتوحة شجّعت مثلاً على مشاركة ومساهمة المجتمع المدني التونسي في تحديد وصياغة ومراقبة سياسة الحكومة من أجل حكومة مفتوحة. تتماشى هذه الديناميكية مع توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017 [58])، التي تلزم بها تونس، والتي تشجع بشكل خاص مشاركة الأطراف المعنية في تصميم وتنفيذ السياسات والخدمات العمومية لتعزيز ثقة المواطنين ومساءلة السلطات العمومية.

رغم أنّ 1.7٪ فقط من الجمعيات المعترف بها في تونس تتوجّه رسمياً للشباب، إلّا أنّ الشباب منخرط في العديد من الجمعيات الأخرى، وينشط عدد كبير منهم في العمل الجمعياتي، وهو ما يعكس اهتماماً حقيقياً بالشأن العام وميلاً لأشكال جديدة من النشاط السياسي (منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017 [59]). وبالمثل، فإنّ جمعيات المجتمع المدني تأتي في نقيض المنظمات الحزبية في أذهان العديد من الشباب الذين يعتقدون أنّها معقدة ومكلفة وليست في المتناول.

ومع ذلك، فقد أظهر الشباب اهتمامهم بالسياسة أثناء التحركات ضد قوانين معينة أو إجراءات للدولة، مثل حركة "مانيش مسامح" ("إن أغفر شيئاً") سنة 2017. هذا الشكل من الالتزام السياسي يعكس الأساليب الجديدة لحشد الشباب التونسي، الذي تعود على التفاعل والتنظم عبر الشبكات الاجتماعية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017 [59]). لذلك يكمن التحدي الذي يواجه تونس في القدرة على نقل المشاركة غير التقليدية لجزء من الشباب إلى المجال السياسي التقليدي. وهو ما سيتمّ التطرّق له بشكل مفصّل في الجزء الأخير من هذا التقرير.

التحدي المزدوج للشابات في المناطق الريفية

تواجه الشابات التونسيات أيضاً، إلى جانب التحديات المتعلقة بالشباب تحدياً، العديد من الصعوبات في مختلف القطاعات بما في ذلك المجالات القانونية والتعليمية والعملية والمتعلقة بالمجال السياسي.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تميزت تونس باعتماد سياسة واضحة لتكريس حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع. وكما هو مبينّ بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير، فإنّ التقدم التشريعي الكبير الذي حقّقه تونس لصالح حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين قد مكّن من تحسين مكانتها في الحياة العامة في تونس.

من الناحية القانونية، يشبه وضع الفتيات وضع الفتيان في أغلب المجالات. رغم ذلك، فإنّه يعاني من عدم المساواة بين الجنسين والتمييز الاقتصادي المستمر. ولئن سجّلت تونس نتائج أفضل من دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على هذا المستوى، فإنّها تحتل المرتبة 124 فقط من بين 153 دولة حسب تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لسنة 2020 بشأن المساواة بين الجنسين (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019 [60]).

في المجال السياسي، يتزايد حضور المرأة عدداً، لكن العدد يعتبر محدوداً في مناصب المسؤولية (19.5% فقط من رؤساء البلديات المنتخبين سنة 2018 هنّ من النساء) وفي المناصب العليا في الدولة بثمانين نساء من أصل 28 منصباً للوزراء ووزراء الدولة في سبتمبر 2020، وصفر في وزارات السيادة. تتناول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمزيد من التفصيل هذا النقص في تمثيل المرأة في الحياة السياسية في تونس في تقارير مخصصة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [61]؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018 [62]). وبالتالي فإنّ الشابات متضرّرات بشكل مضاعف: منذ سنة 2011، وجدت 3 نساء فقط من بين أعضاء الحكومة الـ 13 الذين تقلّ أعمارهم عن 40 سنة. وبالمثل، على الرغم من أنّ النساء يمثلن أكثر من ربع البرلمانيين في تونس، إلّا أنّ 21 منهنّ فقط تقلّ أعمارهنّ عن 40 سنة من أصل 217 عضواً في المجلس (الاتحاد البرلماني الدولي، 2020 [63]).

تدعو توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المساواة بين الجنسين في الحياة العامة الحكومات إلى "تعزيز التنافس بين الجنسين في الهيئات العمومية لصنع القرار في جميع مستويات الإدارة لتحقيق النمو دون إقصاء، وتحديد التدابير اللازمة لتعزيز ثقة المواطنين ورفاههم، الآن وفي المستقبل" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016 [64]).

توجد نفس أوجه عدم المساواة في المجال الاقتصادي، حيث مثّلت المرأة التونسية سنة 2018 26.5% فقط من السكان العاملين بينما تمثّل 50.2% من السكان في سن العمل. تجاوز معدل البطالة بين النساء التونسيات في المتوسط معدل بطالة الرجال بمقدار 10 نقاط منذ 2018، ووصل بذلك إلى 22.8% في الثلاثي الثالث من سنة 2020 (مقابل 13.5% للرجال). كما أنّ الشابات أكثر عرضة للبطالة من الشبان، ولو بدرجة أقل؛ بلغ معدل البطالة بين النساء في الفئة العمرية 15-24 سنة 36.2% مقابل 35.4% للرجال من نفس السنّ (إحصائيات تونس، 2020 [28]).

وفيما يتعلق بفرص النفاذ إلى التعليم، تستفيد الشابات من النظام التعليمي ولكن بدرجة أقل من الشباب. خلال التعداد السكاني الأخير الذي أجري 2014، كان عدد النساء التونسيات اللواتي لم يحصلن أي شكل من أشكال التعليم ضعفي عدد الرجال. وبنفس الشكل، شملت الأمية 25.6% من النساء مقابل 12.8% للرجال. ومع ذلك، فإنّ الاتجاه يُعتبر إيجابياً، حيث انخفض معدل أمية الإناث بأكثر من 5% في 10 سنوات وكان المعدل منخفضاً بشكل خاص بين الفتيات: 4.5% سنة 2014 بين الفتيات والنساء في سنّ 10-29 سنة. كما استفادت الشابات بشكل خاص من الجهود الكبيرة المبذولة لصالح التعليم العالي وهنّ أكثر مواصلة للتعلّم في التعليم العالي من الشبان (المعهد الوطني للإحصاء، 2017 [19]).

تواجه المرأة التونسية العديد من التحديات، لكنّ وقع هذه التحديات أشدّ على الشابات الريفيات. بالفعل، غالباً ما تكون هذه المناطق محافظة اجتماعياً ممّا يؤدي إلى إقامة حاجز جديد أمام الشابات الساعيات إلى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. أكثر المناطق الريفية عزلة، خاصة في الغرب والجنوب، هي تلك التي ينتشر فيها الفقر والبطالة على نطاق واسع، وهي أيضاً المناطق الأكثر عزلة من حيث النفاذ إلى الخدمات العمومية. يختلف النفاذ إلى المستشفيات حسب المنطقة، حيث يمكن أن يبلغ متوسط المسافة للوصول إلى المستشفى في الولايات النائية 17 مرة المسافة بالنسبة للمستشفيات في المناطق الساحلية (كلوز، 2016 [65]). أخيراً، كما ذكرنا سابقاً، فإنّ مستويات الانقطاع المدرسي

والأمية بين شباب الريف مرتفعة جدا مقارنة بالمناطق الحضرية. على سبيل المثال، يعاني حوالي ثلث الشباب الذين يعيشون في وسط غير حضري من الأمية سنة 2014، وهو معدل أعلى مرتين ونصف من المعدل المسجل في الأوساط الحضرية. تساهم هذه العوامل بشكل كبير في تراجع التحصيل التعليمي وارتفاع معدلات البطالة المسجلة في بعض الولايات (البنك الدولي، 2014 [66]).

الشباب التونسي وكوفيد-19: سياق يستوجب مراعاة أفضل لاحتياجاتهم وانتظاراتهم

يواجه الشباب التونسي العديد من التحديات خلال انتقالهم إلى مرحلة الرشد، بدءا من التعليم مروراً بسوق الشغل والمشاركة في الحياة العامة. منذ ديسمبر 2019، تسبب فيروس كورونا في سلسلة من الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية في العالم. أظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ أزمة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها الشباب، وخاصة من هم في وضع هش، في قطاعات التعليم والتشغيل والصحة النفسية والدخل. تأثر الشباب كثيرا وفي جميع أنحاء العالم بتبعات الجائحة الاقتصادية. يشغل كثير منهم وظائف هشة ومثلوا الفئة العمرية الأكثر تضرراً من ارتفاع البطالة. كما عانى الشباب من اضطرابات وانقطاعات متتالية في دراستهم وانخفاض التفاعلات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، سيتحمل الشباب الكثير من العواقب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على المدى الطويل. ومع ذلك، كان الشباب من بين الأكثر نشاطاً في مواجهة الأزمة من خلال التطوع في الجمعيات وتقديم مقترحات طوعية ومبتكرة للحد من آثار الأزمة والاستعداد لإعادة إنعاش البلاد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020 [67]). في هذا السياق، أطلق الشباب التونسي العديد من المبادرات تمثلت في توزيع معدات الحماية الصحية وتقديم المساعدة للفئات الضعيفة خلال أزمة كوفيد-19، بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني.

كما أنه بعد الأزمة الصحية، ولمواجهة تفاقم التفاوت بين الأجيال، وجب تشريك الشباب في بناء مجتمع أكثر مرونة من خلال حوكمة تتلاءم أكثر مع احتياجاتهم. كما يجب أن تستبق الحكومات تأثير تدابير التخفيف والتحفيز على مختلف الفئات العمرية، من خلال تطبيق آليات حوكمة فعالة سيتم تفصيلها خلال هذا التقرير.

المراجع

- [54] Afrobarometer (2018), *Perceptions of corruption in Tunisia*, <http://afrobarometer.org/media-briefings/perceptions-corruption-tunisia-0> (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- [37] Arab Barometer (2019), *Tunisia Country Report*, Arab BArometer, https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABV_Tunisia_Report_Public-Opinion_2018-2019.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021).
- [36] ASDA'A BCW (2020), *A Voice for Change*, Arab Youth Survey, https://www.arabyouthsurvey.com/pdf/downloadwhitepaper/AYS%202020-WP_ENG_0510_Single-Final.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021).
- [16] Banque Mondiale (2019), *Population, total - Tunisia*, <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=TN> (تمّ الاطلاع عليه في 31 جويلية 2020).
- [29] Banque Mondiale (2014), *La révolution inachevée : créer des opportunités, des emplois de qualité et de la richesse pour tous les Tunisiens*, <https://www.banquemondiale.org/fr/country/tunisia/publication/unfinished-revolution> (تمّ الاطلاع عليه في 3 أوت 2020).
- [6] Banque Mondiale (2014), *Surmonter les Obstacles à l'Inclusion des Jeunes*, <http://documents1.worldbank.org/curated/en/120511468305646014/pdf/892330FRENCH0W0h0Inclusion000FRENCH.pdf>.

- Bobin, F. (2018), *La détresse sociale en Tunisie à l'origine d'une nouvelle vague d'émigration*, [69]
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/04/24/la-detresse-sociale-en-tunisie-a-l-origine-d-une-nouvelle-vague-d-emigration_5289984_3212.html (تمّ الاطلاع عليه في 3 أوت 2020).
- Boileau, L. et M. Elleuch (2018), *Tunisie: une élection sans vainqueur. Analyse des élections municipales du 6 mai 2018*, Fondation JEan Jaurès, <https://jean-jaures.org/nos-productions/tunisie-une-election-sans-vainqueur-analyse-des-elections-municipales-du-6-mai-2018> (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020). [46]
- Charmes, J. (2016), *Protection sociale et économie informelle en Tunisie : Défis de la transition vers l'économie formelle*, CRES, http://www.cres.tn/uploads/tx_wdbiblio/Secteur_informel_Tunisie.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [34]
- Chennoufi, A. (2019), *Répartition des sièges au Parlement selon les tranches d'âge et la part homme-femme*, Tunivisions, <https://tunivisions.net/32466/repartition-des-sieges-au-parlement-selon-les-tranches-dage-et-la-part-homme-femme/> (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [47]
- Commission Européenne (s.d.), *Inclusion active - Emploi, affaires sociales et inclusion*, <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1059&langId=fr> (تمّ الاطلاع عليه في 31 جويلية 2020). [38]
- Dahmani, Frida et Lafrance, C. (2019), *Présidentielle en Tunisie : Kaïs Saïed devance largement Nabil Karoui, selon les deux principaux instituts de sondages*, Jeune Afrique, <https://www.jeuneafrique.com/842621/politique/en-direct-presidentielle-en-tunisie-vivez-la-soiree-electorale-du-second-tour-avec-jeune-afrique/> (تمّ الاطلاع عليه في 4 أوت 2020). [56]
- Delmas, B. (2017), *Migrations : le phénomène s'accélère pour la Tunisie - Le Point*, https://www.lepoint.fr/afrique/migrations-le-phenomene-s-accelere-pour-la-tunisie-28-10-2017-2168140_3826.php (تمّ الاطلاع عليه في 3 أوت 2020). [70]
- Djebali, T. (2015), « LA SOCIÉTÉ CIVILE TUNISIENNE À L'ÉPREUVE DE LA RÉVOLUTION », *Recherches internationales*, vol. 104, pp. 67-88. [57]
- European Commission (2020), « Portugal », *EACEA National Policies Platform*, <https://eacea.ec.europa.eu/national-policies/en/content/youthwiki/overview-portugal> (تمّ الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020). [11]
- European Commission (s.d.), « Youth Wiki », *EACEA National Policies Platform*, <https://eacea.ec.europa.eu/national-policies/en/youthwiki> (تمّ الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020). [8]
- Eurostats (2015), *Youth in Europe*, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Youth_in_Europe&oldid=214791 (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [1]
- Floris, S. (s.d.), *Études sur les politiques jeunesse des pays partenaires méditerranéens : Tunisie*, <http://docplayer.fr/13527719-Etudes-sur-les-politiques-jeunesse-des-pays-partenaires-meditteraneens.html> (تمّ الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020). [5]
- Hashemi, M. (2017), « Aspirations, Poverty and Behavior Among Youth in the Middle East: Some Theoretical Considerations », *The Muslim World*, vol. 107/1, pp. 83-99, <http://dx.doi.org/10.1111/muwo.12179>. [43]

- Headquarters for Youth Development (2008), *National Youth Development Policy Headquarters for Youth Development*, https://www8.cao.go.jp/youth/suisin/taikou_201212/pdf/taikou_e.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020). [10]
- ILOSTAT (2020), *Youth not in employment, education or training (NEET)*, International Labour Organization, <https://ilostat ilo.org/topics/youth/> (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [33]
- Institut Arabe des Chefs d'Entreprises (2018), *Rapport National sur l'Emploi 2018*, <https://www.iace.tn/rapport-national-lemploi-2018/> (تمّ الاطلاع عليه في 3 أوت 2020). [31]
- Institut National de la Statistique (2020), *Population*, http://census.ins.tn/sites/default/files/projection_2014.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 31 جويلية 2020). [17]
- Institut National de la Statistique (2020), *Population : Indicateurs démographiques*, <http://www.ins.tn/fr/themes/population> (تمّ الاطلاع عليه في 31 جويلية 2020). [68]
- Institut National de la Statistique (2017), *Tunisie Flash Éducation, Recensement 2014*, <http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Bulletin%20n%C2%B04-2016-v3.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 31 جويلية 2020). [19]
- International Republican Institute (2019), *Sondage d'opinion publique : Résidents de la Tunisie*. [53]
- Inter-Parliamentary Union (2020), *Tunisia*, <https://www.ipu.org/parliament/TN> (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020). [63]
- Jouili, M. et M. Ben Salem (2020), *Engagement citoyen et jeunesse plurielle en Tunisie*, L'Harmattan. [55]
- Kayyali, A. (2020), *The Arab World's Trust in Government and the Perils of Generalization*, Arab Barometer, <https://www.arabbarometer.org/2020/06/the-arab-worlds-trust-in-government-and-the-perils-of-generalization/> (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [52]
- Klouz, A. (2016), *Carte Sanitaire Année 2015*, <http://www.santetunisie.rns.tn/images/docs/anis/stat/cartesanitaire2015.pdf> (consulté le 3 août 2020). [65]
- Lac, H. (2018), *Le système éducatif en chiffres : un secteur qui s'enlise – Inkyfada*, Inkyfada, <https://inkyfada.com/fr/2018/11/02/tunisie-chiffres-education/> (تمّ الاطلاع عليه في 3 أوت 2020). [23]
- Luhmann, N. (2011), *Systèmes sociaux. Esquisse d'une théorie générale | Niklas Luhmann | Inter-Sophia*, <https://www.pulaval.com/produit/systemes-sociaux-esquisse-d-une-theorie-generale> (تمّ الاطلاع عليه في 3 أوت 2020). [39]
- Ministère de la Jeunesse et des Sports (2017), *Stratégie opérationnelle du Secteur de la Jeunesse : Diagnostic, Orientations, Actions*. [49]
- Ministère des Affaires de la Jeunesse et des Sports (2017), *Stratégie Opérationnelle du Secteur de la Jeunesse : Diagnostic, Orientations, Actions*. [15]
- OCDE (2020), *Youth and COVID-19: Response, Recovery and Resilience*, <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/youth-and-covid-19-response-recovery-and-resilience-c40e61c6/> (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020). [67]

- OCDE (2019), *Etudes économiques de l'OCDE : France*, OCDE, [32]
<http://www.oecd.org/fr/economie/etudes/France-2019-OCDE-etude-economique-synthese.pdf>
 (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021).
- OCDE (2019), *Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE*, Éditions OCDE, [2]
<https://www.oecd.org/gov/impliquer-et-autonomiser-les-jeunes-dans-les-pays-ocde.pdf> (تم
 الاطلاع عليه في 29 جويلية 2020).
- OCDE (2019), *Panorama des administrations publiques 2019*, Éditions OCDE, Paris, [51]
<https://dx.doi.org/10.1787/8be847c0-fr>.
- OCDE (2019), *Sept conclusions clés de l'enquête sur la gouvernance des affaires de la* [7]
jeunesse, <http://www.oecd.org/mena/governance/seven-key-findings-from-the-youth-governance-survey-french.pdf> (تم الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020).
- OCDE (2018), *Études économiques de l'OCDE : Tunisie 2018: Évaluation économique*, Éditions [25]
 OCDE, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/eco_surveys-tun-2018-fr.
- OCDE (2018), *La participation des femmes à la prise de décision dans l'administration publique* [62]
en Tunisie.
- OCDE (2018), *La place des femmes dans la vie politique locale en Tunisie*. [61]
- OCDE (2018), *PISA 2015: Results in Focus*, <https://www.oecd.org/pisa/pisa-2015-results-in-focus.pdf> (تم الاطلاع عليه في 3 أوت 2020). [21]
- OCDE (2018), *Sept conclusions clés de l'enquête sur la gouvernance des affaires de la* [50]
jeunesse, OCDE, <http://www.oecd.org/mena/governance/seven-key-findings-from-the-youth-governance-survey-french.pdf> (تم الاطلاع عليه في 17 فيفري 2021).
- OCDE (2017), *Les jeunes dans la région MENA: Comment les faire participer*, Éditions OCDE, [18]
 Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264278721-fr>.
- OCDE (2017), « Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie », [59]
 OCDE.
- OCDE (2017), *Recommandation du Conseil sur le Gouvernement Ouvert*, [58]
<http://acts.oecd.org/RECOMMANDATIONGOVERNANCEPUBLIQUE> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020).
- OCDE (2017), *Regards sur l'éducation 2017: Les indicateurs de l'OCDE*, Éditions OCDE, Paris, [20]
<https://dx.doi.org/10.1787/eag-2017-fr>.
- OCDE (2016), *Recommandation de 2015 du Conseil de l'OCDE sur l'égalité hommes-femmes* [64]
dans la vie.
- OCDE (2015), *Investing in Youth: Tunisia: Strengthening the Employability of Youth during the* [22]
Transition to a Green Economy, Investing in Youth, OECD Publishing, Paris,
<https://dx.doi.org/10.1787/9789264226470-en>.
- OCDE (2006), *Applying Strategic Environmental Assessment: Good practice guidance for* [12]
development co-operation,
<http://www.sourceoecd.org/development/9264026576http://www.sourceoecd.org/environment/9264026576> (تم الاطلاع عليه في 3 أوت 2020).

- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/c3e5cb8a-en>. [26]
- OECD (2019), *Fast Forward to Gender Equality: Mainstreaming, Implementation and Leadership*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/g2g9faa5-en>. [44]
- OECD (2014), *Women, Government and Policy Making in OECD Countries: Fostering Diversity for Inclusive Growth*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264210745-en>. [45]
- OIT (2019), *Chômage, total des jeunes (% de la population active âgée de 15 à 24 ans) (estimation modélisée OIT) - Tunisia, Morocco, Algeria, Egypt, Arab Rep., World | Data*, ILOSTAT, <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.1524.ZS?end=2019&locations=TN-MA-DZ-EG-1W&start=2011> (تم الاطلاع عليه في 4 أوت 2020). [27]
- ONU (s.d.), *Pourquoi la jeunesse - Année internationale de la jeunesse 2010 - 2011*, <https://www.un.org/fr/events/youth2010/background.shtml> (تم الاطلاع عليه في 29 جويلية 2020). [3]
- Raz, D. (2019), *Youth in Middle East and North Africa*, Arab Barometer, https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABV_Youth_Report_Public-Opinion_Middle-East-North-Africa_2019-1.pdf (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [14]
- République Tunisienne (2014), *Loi organique n° 2014-16 du 26 mai 2014, relative aux élections et aux référendums*, <https://legislation-securite.tn/fr/node/44286> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [9]
- Spencer, C. et S. Aldouri (2016), *Young Arab Voices Moving Youth Policy from Debate into Action*. [42]
- Statistiques Tunisie (2020), *Indicateurs de l'emploi et du chômage du troisième trimestre 2020*, Institut National de la Statistique, http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Note_ENPE_3T2020.pdf (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [28]
- Statistiques Tunisie (2016), *Flash Migration*, Institut National de la Statistique, <http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Bulletin%20n%C2%B03-2016-v4.pdf> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [35]
- Statistiques Tunisie (s.d.), *Taux de chômage des diplômés de l'enseignement supérieur*, Institut National de la Statistique, <http://dataportal.ins.tn/fr/DataAnalysis?s1UKSO42a0SPa1nWOc9Rw> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [30]
- Statistiques Tunisie et Banque Mondiale (2020), *Carte de la pauvreté en Tunisie*, Institut National de la Statistique, http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Carte%20de%20la%20pauvret%C3%A9%20en%20Tunisie_final.pdf (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021). [41]
- UNESCO (2014), *Stratégie opérationnelle de l'UNESCO pour la jeunesse 2014-2021*, UNESCO Digital Library, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227150_fre (تم الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020). [13]

- UNICEF (2020), *Analyse de la situation des enfants en Tunisie*, UNICEF, [40]
<https://www.unicef.org/tunisia/media/2986/file/SITAN-11-2020.pdf> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021).
- UNICEF et Ministère de l'Éducation nationale (2014), *Tunisie : Rapport national sur les enfants non-scolarisés*, <https://www.unicef.org.tn/download/rapport-national-sur-les-enfants-non-scolarises/?wpdmdl=3396>. [24]
- Union Africaine (2006), *Charte Africaine de la Jeunesse*, [4]
https://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/african_youth_charter_2006f.pdf (تم الاطلاع عليه في 29 جويلية).
- Union Interparlementaire (2018), *La représentation des jeunes dans les parlements nationaux – 2018*, Union Interparlementaire. [48]
- World Bank Group (dir. pub.) (2014), *Tunisie - Surmonter les obstacles a l'inclusion des jeunes*, [66]
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/120511468305646014/pdf/892330FRENCH0W0h0Inclusion000FRENCH.pdf> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري).
- World Economic Forum (2019), *Insight Report Global Gender Gap Report 2020 Terms of Use and Disclaimer*, http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf (تم الاطلاع عليه في 4 أوت 2020). [60]

الملاحظات

- 1- حملت وزارة شؤون الشباب في تونس العديد من الأسماء. وتعرف أكثر باسم وزارة شؤون الشباب والرياضة. ومع ذلك، تكفلت منذ سبتمبر 2020 بإدارة حقبة التكوين المهني تحت اسم وزارة شؤون الشباب والرياضة والإدماج المهني. ولتجاوز تغيير الصلاحيات والتنظيم، سيعتمد هذا التقرير تسمية "وزارة شؤون الشباب".
- 2- سنة 2016، بلغ معدل الولادات في تونس 19,4 لكل 1000 نسمة، ومعدل الوفيات 5,5 لكل 1000 نسمة، ومعدل النمو الطبيعي 1,39 لكل 1000 نسمة، والمؤشر الإجمالي للخصوبة 2,31 طفل لكل امرأة (المعهد الوطني للإحصاء، 2020 [68]).

2 الإطار القانوني والتنظيمي للشباب في تونس

يتناول هذا الجزء الإطار القانوني الدولي والوطني الجاري به العمل في تونس والمتعلق بالشباب وبمشاركتهم في الحياة العامة. فيقَدَم أولاً الآليات الدولية التي صادقت عليها الدولة، ثم يستعرض أهمّ النصوص القانونية المعتمدة منذ 2011 في سياق تطوّر تشريعي هام لصالح الشباب: دستور 2014 والقوانين الانتخابية لسنتي 2014 و 2017 والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية والقوانين المتعلقة بمشاركة وتمثيل الشباب في المؤسسات السياسية ومجلة الجماعات المحلية لسنة 2018 وقانون الجمعيات. ويتمّ في نهاية هذا الجزء استخلاص أنّ الإطار القانوني المتعلق بالشباب في تونس ناجح نسبياً لكنّه يبقى محدوداً في بعض المجالات ويمكن تطويره. بالإضافة إلى ذلك، يمكن بذل مزيد من الجهود لتعزيز تطبيقه وتفعيله من خلال تشريعات أكثر دقة.

يحلّ هذا الجزء الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالشباب في تونس والمستمد من الدستور والمعاهدات الدولية والقوانين والتراتيب الجاري بها العمل. يحدّد الإطار القانوني حقوق الشباب وواجبات الدولة تجاههم كأشخاص ومواطنين وأفراد في المجتمع ويضمن تفعيلها. وتتجسد هذه الحقوق والواجبات بشكل خاص في مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدهم، وممارسة حرية التعبير واكتساب استقلاليتهم والحفاظ عليها في مختلف مجالات الحياة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [1]).

تتعدّد مصادر الإطار القانوني والتنظيمي للشباب في تونس كما هو الحال في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (المعايير الدولية والدستورية والتشريعية والتنظيمية). فمنذ سنة 2011، شهدت تونس تحولات عميقة، وكوّنت الدولة أهمية المتزايدة الموجهة لإشراك الشباب في الحياة العامة وحاولت الاستجابة لتحديات الشباب. كما يمكن الاطلاع على الأسس القانونية لمشاركة الشباب في الحياة العامة التونسية في ثلاثة نصوص تأسيسية: دستور 2014 (الجمهورية التونسية، 2015 [2]) والقوانين الانتخابية لسنتي 2014 و 2017 (المكملّة لقانون 2014)، (الجمهورية التونسية، 2014 [3])؛ الجمهورية التونسية، 2017 [4]) وأخيراً، مجلة الجماعات المحلية لسنة 2018 (الجمهورية التونسية، 2018 [5]). وتتضمّن هذه النصوص في الواقع أحكاماً تسمح بمشاركة الشباب في صنع القرار السياسي على المستويين الوطني والمحلي وفي الحياة العامة بشكل عام وتشجّعها.

يُعتبر الإطار المتعلّق بالشباب اليوم مكتملاً نسبياً. إذ مكّنت بعض الأحكام مثل الآليات المختلفة لتشجيع تمثيل الشباب في الانتخابات البلدية من تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال. ومع ذلك، لا تزال بعض المجالات في حاجة لتعزيز بهدف توفير أكثر فرص للشباب للمشاركة في الحياة العامة. ويرتبط تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي بشكل خاص بمدى إنفاذه داخل النصوص.

الالتزامات الدولية

الإطار الدولي للشباب ومشاركتهم في الحياة العامة

ينصّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفصل 25) على حق كل مواطن في المشاركة في الشؤون العامة والتصويت والترشح والنفاد إلى المناصب العمومية. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 1966 [6]). هذا الحق مدرج أيضاً في العديد من المعاهدات الأخرى، مثل الفصل 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 1948 [7])، والفصل 5 (ج) من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة، 1965 [8])، المادتان 7 و 8 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأمم المتحدة، 1979 [9]) والمادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الأمم المتحدة، 2007 [10])، قد صادقت عليها كل من تونس وجميع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما تُلزم الآليات المذكورة أعلاه الدول الأطراف بفرض احترام هذه الحقوق دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب، أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الآراء السياسية أو غير السياسية، أو الانتماء القومي أو العرقي أو الاجتماعي، أو الثروة أو المولد أو الإعاقة أو الجنسية أو الصفة. كما يرتبط الحق في المشاركة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية التعبير والرأي والحق في التعليم والمعلومات.

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

لا يوجد إلى حدود اليوم إطار قانوني دولي ملزم في مجال شؤون الشباب. ومع ذلك، وكما هو موضح فيما يلي، فإنّ تونس ملتزمة بالعديد من المعاهدات أو الإعلانات أو الآليات التي تشجّع العمل لفائدة الشباب وتشكّل النظام الدولي في هذا المجال. إنّ الآلية الأكثر صلة في هذا المجال هي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تنصّ على تدابير لحماية الحقوق والتأكيد عليها، لا سيما فيما يتعلّق بحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي (الفصل 15 بالنسبة للشباب إلى حدود سنة 18 (المفوضية العليا لحقوق الإنسان، 1989 [11])). وقد صادقت على الاتفاقية 37 دولة من أصل 38 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وصادقت تونس على الاتفاقية سنة 1991 وقامت سنة 2008 برفع جميع تحفظاتها (الأمم المتحدة، 2020 [12]). ومثلّج دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، صادقت تونس على اتفاقيات معينة تتناول خاصة تشغيل الأطفال مثل الاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال لسنة 1999، وذلك سنة 2000 (منظمة العمل الدولية، 1999 [13])، أو اتفاقية الحد الأدنى للسن لسنة 1973، في سنة 1995 (منظمة العمل الدولية، 1973 [14]).

برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 1995

تؤلي منظمة الأمم المتحدة أهمية كبيرة لموضوع شؤون الشباب. كما أكدت الدول الأعضاء منذ 1965 على أهمية دور الشباب من خلال إعلان إشراك مشاركة الشباب مثلّ السلم والاحترام المتبادل والنقاهم بين الشعوب. وبإعلانها سنة 1985 "السنة الدولية للشباب"، أعادت

الجمعية العامة للأمم المتحدة تثبت هذا الالتزام الذي تبلور من خلال المصادقة على "برنامج العمل العالمي للشباب" سنة 1995 (الأمم المتحدة، 1995 [15]).

يوفر برنامج العمل العالمي للشباب إطاراً سياسياً ويضع المبادئ التوجيهية للعمل الوطني وللدعم الدولي الهادف إلى تحسين وضع الشباب. ويغطي برنامج العمل خمسة عشر مجالاً ذات الأولوية بالنسبة للشباب ويحتوي على مقترحات عمل تخصّ لكل مجال. تعكس الأهداف والإجراءات المحاور الثلاثة التي قامت عليها السنة الدولية الأولى للشباب في 1985: المشاركة والتنمية والسلام. وتتمثل مجالات العمل الخمسة عشر التي حددها المجتمع الدولي سنة 1995، واستكملها سنة 2007 وهي التعليم والتشغيل والجوع والفقر والصحة والبيئة والإدماج وقضاء الأحداث والترفيه والفنيات والشابات والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في المجتمع وفي صنع القرار، وكذلك العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات المسلحة والمسائل المتعلقة بالأجيال (الأمم المتحدة، 1995 [15]). وبالتالي فهي تحدّد إطاراً عالمياً شاملاً يتوافق مع الفرص والتحديات الراهنة من أجل مساهمة كاملة للشباب في المجتمع (الأمم المتحدة، 1995 [16]).

أهداف التنمية المستدامة

إنّ تعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم يتجسد في صميم أهداف التنمية المستدامة المدرجة في جدول أعمال أجندة 2030. فهي توفر إطاراً يحدد الشباب كعنصر فاعل وتكرّس عملية تعزيز تمثيل ومشاركة الشباب في الحياة العامة ومكانتهم في تحقيقها. اعتمدت تونس منذ سنة 2015 أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لعام 2030 كسائر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالتالي التزمت بتحقيقها. كما وقّعت الحكومة التونسية في سنة 2018 برنامجاً مشتركاً مع الأمم المتحدة من أجل "دعم الإدماج وإنشاء نظام متابعة وتقييم وإعداد تقارير حول أهداف التنمية المستدامة في تونس" يستهدف خاصة قطاعات يمكن تحسينها بحلول 2030 ومنها مقاومة البطالة وحماية الفئات الهشة من السكان وخاصة الشباب. وهكذا، أعدت تونس تقريراً وطنياً طوعياً حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتمّ تقديمه في جويلية سنة 2019، خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (الجمهورية التونسية، 2019 [17]). وشدّدت البلاد في إطار هذا التقرير على التقدّم في المجالات التي تستهدف الشباب مثل التعليم والعمل الجمعياتي وحيوية المجتمع المدني وريادة الأعمال والتمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للشباب وخاصة الشابات (الجمهورية التونسية، 2019 [17]).

وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، تمّ إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة "شباب 2030" سنة 2018 بهدف توفير أدوات لمواجهة تحديات العولمة. وتسعى الاستراتيجية بشكل خاص إلى "زيادة فعالية الجهود وتوسيع نطاقها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني لتلبية احتياجات الشباب في جميع أنحاء العالم، وتعزيز قدرتهم على العمل ودعم حقوقهم في كنف احترام التنوع، إضافة إلى تشجيعهم على الانخراط والمشاركة في تنفيذ ودراسة ومتابعة خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 والبرامج والآليات العالمية الأخرى ذات الصلة". كما تتضمن هذه الاستراتيجية خمسة مجالات رئيسية: 1 إيجاد طرق جديدة لتعزيز مشاركة الشباب وانخراطهم. 2 تطوير نفاذهم إلى التعليم والخدمات الصحية. 3 التأكيد على تكوينهم وتشغيلهم. 4 الدفاع عن حقوقهم من حيث المشاركة السياسية والمدنية. 5 إعطاء الأولوية للشباب في وضعيات النزاعات والأزمات الإنسانية (الأمم المتحدة، 2018 [18]). ويهدف هذا الإطار العام الجديد أيضاً إلى وضع مختلف أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب في إطار مشترك وفي سياق إصلاح المنظمة الدولية التي تسعى إلى تعزيز دقة وفعالية عملها.

إعلانا لشبونة لسنة 1998 و 2019

التزمت 146 حكومة بمصادقتها على إعلان لشبونة لسنة 1998 بشأن سياسات وبرامج الشباب بإشراكهم في برامج الشباب (الأمم المتحدة، 1998 [19]). وبعد حوالي 21 عاماً، توجّه إعلان لشبونة لسنة 2019 بشأن سياسات وبرامج الشباب الذي تمّت المصادقة عليه من قبل وزراء الشباب في العالم، إلى توفير مساحة للحكومات الوطنية والشابات والشبان لمناقشة التقدم الذي تحقّق منذ 1998 والفرص والتحديات الراهنة، إضافة إلى مقاربات مبتكرة وعملية لتحسين دقة وملاءمة سياسات وبرامج الشباب في إطار جدول أعمال سنة 2030 (المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب 2019 ومنتدى الشباب، 2019 [20]). تدعو الدول الموقعة بشكل خاص إلى تعزيز اعتماد السياسات العمومية للشباب مع احترام حقوقهم التي تضمنها الآليات المذكورة أعلاه.

التزامات دولية أخرى متعلّقة بالشباب

يهدف اتفاق باكو لصالح سياسة الشباب، الذي تمّت المصادقة عليه من طرف 700 مندوب من 165 دولة - بما في ذلك تونس - خلال المنتدى العالمي الأول لسياسة الشباب في 2014، إلى رفع مستوى النقاش حول سياسة الشباب والدفع بصياغتها وتنفيذها الكامل والفعال على جميع المستويات. ويحدّد هذا الاتفاق ثمانية مبادئ توجيهية رئيسية وعشرة إجراءات متابعة لإعداد وتنفيذ سياسات شبابية مندمجة وفعالة وتمّ تكليفها حسب الحاجة (المنتدى العالمي الأول لسياسات الشباب، 2014 [21]). ويحدّد قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدد

2250 و 2419 حول الشباب والسلام والأمن إطارًا يمكن من خلاله متابعة أهداف الشباب (الأمم المتحدة، 2015[22]، الأمم المتحدة، 2018[23]). وتوجد على الصعيد الدولي آليات أخرى خاصة بالشباب انخرطت بها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد مثلت مخرجات اجتماعات مجموعة الثمانية/مجموعة السبع ومجموعة العشرين وقمة الشباب 8/7 و 2(7/8 و 2(7) منطلقًا لنقاش وصياغة توصيات بشأن سياسات الشباب (سياسة الشباب، 2013[24]).

الالتزامات الإقليمية

على المستوى الإقليمي، صادقت تونس في سنة 2011 على ميثاق الشباب الأفريقي لسنة 2006 الذي يقدم مبادئ توجيهية لإعداد سياسة وطنية مندمجة للشباب. كما يعترف الميثاق، في فصله 11، بحق المواطنين الشباب في المشاركة الكاملة في جميع حلقات المجتمع. ويحث هذا الفصل الدول الأطراف على اتخاذ تدابير إيجابية تعزز مشاركة الشباب في المجتمع والحياة العامة (الاتحاد الإفريقي، 2006[25]). وقد دفع هذا الالتزام الاتحاد الإفريقي إلى الإعلان عن خطة عمل عشرية بعنوان خطة العمل العشرية للشباب 2009-2018: كان الهدف منها تنفيذ أهداف ميثاق الشباب الأفريقي وتشجيع الدول على وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية ودون إقليمية لتسريع عملية تمكين الشباب (الاتحاد الإفريقي، 2009[26]). وتشمل هذه الالتزامات الإقليمية العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضع استراتيجيات على المدى المتوسط تعمل على دعم الديناميكية الإقليمية لإدماج الشباب. كما تعتبر استراتيجية الاتحاد الأوروبي للشباب 2019-2027 مثالاً مشابهًا للالتزام الإقليمي الذي يهدف لتحسين الإدماج السياسي والاجتماعي للشباب (الاتحاد الأوروبي، 2018[27]). أمّا فيما يخص الاتحاد الإفريقي، فقد صادقت تونس أيضًا سنة 2013 على استراتيجية طويلة المدى بعنوان رزنامة 2063، تتعلق بتنمية القارة وتدعو، في تطلعاتها عدد 6، إلى تنمية "تنوّجّه للسكان، ولا سيما سكان النساء والشباب، وتهتمّ برافاهية الأطفال" (الاتحاد الإفريقي، 2019[28]).

الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014

إن الإصلاحات التي أدخلها دستور 2014 الجديد في تونس نتجت جزئيًا عن المطالبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عبّر عنها الشباب سنة 2011 وهي تعمل على جعل الشباب من أولويات الدولة وفي قلب اهتماماتها. وبالتالي، أقرت عدة فصول من الدستور بالمكانة الأساسية للشباب في الأمة ودورهم المحوري في تنمية البلاد (الإطار 1.2). ويؤكد الفصل 8 منه على توفير الظروف الملائمة لمشاركة الشباب الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. كما ينصّ الفصل 133 على تمثيل الشباب في المجالس المنتخبة محليًا، بينما يعطي الفصل 139 الأولوية لمشاركة المواطنين، ومنهم الشباب، وإدماجهم في الشأن العام.

الإطار 2. 1. الأحكام المتعلقة بمشاركة المواطنين للشباب في الدستور التونسي لسنة 2014

الفصل 8

الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن.

تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

الفصل 21

المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم.

الفصل 39

التعليم إلزامي إلى سن السادسة عشرة.

تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحل، وتسعى إلى توفير الإمكانات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين. كما تعمل على تأصيل الناشئة في هويتها العربية الإسلامية وانتمائها الوطني وعلى ترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية ونشر ثقافة حقوق الإنسان [...].

الفصل 133

تدير الجماعات المحلية مجالسٌ منتخبة.
تنتخب المجالس البلدية والجهوية انتخاباً عاماً، حراً، مباشراً، سرياً، نزيهاً، وشفافاً.
تنتخب مجالس الأقاليم من قبل أعضاء المجالس البلدية والجهوية.
يضمن القانون الانتخابي تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية.

الفصل 139

تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقاً لما يضبطه القانون.

المصدر: (الجمهورية التونسية، 2015[2]).

الأحكام التشريعية الوطنية المتعلقة بالشباب

تمثل الأطر القانونية محدداً هاماً للوصول الشباب إلى الخدمات العمومية التي تؤمن تهميتهم الشخصية وانتقالهم إلى العيش المستقل (على سبيل المثال: النفاذ إلى خدمات الرعاية الصحية والعدالة). كما أنها تحدد ملامح مشاركة الشباب في الحياة العامة وعلاقتهم بالدولة حيث تحدد متطلبات السن الأدنى مثلاً شروط التصويت أو الأهلية للترشح أو العضوية في حزب سياسي.

اهتم التطور التشريعي الذي صاحب الانتقال الديمقراطي في أعقاب ثورة 2011 بالشباب بشكل خاص. فقد كان إدماج الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلد من بين أولى المطالب التي رفعت خلال المظاهرات التي أدت إلى تغيير النظام السياسي. لذلك، أرفقت السلطات العمومية الانتقال الديمقراطي هذه المطالب بخطاب يركز على الشباب. وقد أدى ذلك إلى دمج التدابير الموجهة خصيصاً للشباب في العديد من القوانين التي تهدف على سبيل المثال، إلى تشجيع المشاركة السياسية والانتخابية، لإصلاح هيكل الدعم الثقافي والاجتماعي للشباب (الجمهورية التونسية، 2011[29])، أو لاستعادة الثقة من خلال إصلاحات في الإطار القانوني ولتسهيل إنشاء الجمعيات (تشرشل، 2013[30]).

القوانين الوطنية للشباب

يمثل القانون حول الشباب أكثر إطار تشريعي عامً ومكتمل يسمح بتحديد الفاعلين الرئيسيين ومجالات عمل المؤسسات العمومية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الشباب ومن أجلهم. وغالباً ما يعرف القانون فئة "الشباب" التي يشملها بأحكامه. ويحدد مؤسسات الشباب، والحدود العمرية الخاصة بهم، والتدابير التي يجب أن تتخذها الدولة وخاصة السلطة التنفيذية، والمستفيدين من هذه التدابير، وكذلك الاعتبار المالية والمتعلقة بالميزانية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[31]).

في أغلب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تتم معالجة قضايا الشباب عبر مختلف الآليات القانونية، مثل تشريعات الصحة والشؤون الاجتماعية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[32]). فعلى سبيل المثال وبحلول سنة 2020، اعتمدت 14 دولة فقط من بين 37 دولة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل فنلندا وكولومبيا، قانوناً عاماً للشباب (الإطار 2.2) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[33]). وفي البلدان الأعضاء الأخرى بالمنظمة كما هو الحال في تونس، تتكون التشريعات السارية بشأن الشباب من عدة نصوص ولا يوجد تعريف واحد للشباب أو هيئة تنظيمية موحدة لها، بل توجد هيئات عديدة حسب المجال المعني (أنظر الجزء 1).

الإطار 2.2. قانون الشباب في فنلندا وكولومبيا

فنلندا

يسري في فنلندا قانون للشباب منذ سنة 1972 وقد تمّ تجديده في 2016. يتوجّه هذا التشريع إلى جميع الأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن 29 سنة ويغطي جميع جوانب عمل وأنشطة الشباب إضافة إلى سياسة الشباب على جميع مستويات الحكومة. يعتبر هذا القانون وزارة التعليم والثقافة السلطة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن إدارة وتنسيق وتطوير السياسة الوطنية للشباب، بالتعاون مع الوزارات والوكالات الأخرى للحكومة المركزية وكذلك مع بعض السلطات المحلية وجمعيات الشباب وغيرها من المنظمات ذات الصلة. كما يحدد قانون الشباب الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لكل جهة معنية ويوضّح دور وشروط الحكومة في تحويل الإعانات الحكومية إلى منظمات العمل الشبابية الوطنية.

كولومبيا

اعتمدت كولومبيا سنة 2013 قانونًا تشريعيًا حول مواطنة الشباب (Ley Estatutaria de Ciudadanía Juvenil) لإنشاء الإطار المؤسسي لسياسة الشباب والعمل ولتحديد حقوق الشباب. يتم بموجب هذا القانون إنشاء نظام وطني للشباب (Consejería Presidencial para la juventud, 2013^[34]) ويسمح بالمشاركة النشطة للشباب في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسة الشباب. ينص القانون على أن المجلس الرئاسي للشباب هو المسؤول عن إدارة هذا النظام وتعزيز تنفيذ السياسة الوطنية للشباب. كما يحدّد القانون أدوار ومهام الحكومات المحلية والمنظمات الإقليمية في تطبيق السياسات العمومية للشباب. يكون المجلس الرئاسي مسؤولاً عن ضمان التنسيق الفعال بين هذه الجماعات والحكومة المركزية، ويقدم المساعدة الفنية لصياغة وتنفيذ سياسة الشباب في مستواهم. المصدر: (المفوضية الأوروبية، 2017^[35])، (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[33]).

ومع ذلك، فإنّ غياب قانون عام للشباب لا يعني أنّ الحكومات أقلّ اهتماماً بهذه المسألة. في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لا تملك قانوناً عاماً للشباب، يتم تحديد سياسة الشباب من خلال تشريعات قطاعية مختلفة والتزامات خاصّة بالشباب. في النرويج مثلاً، تحمي القوانين المتعلقة بالأطفال والمساعدات الاجتماعية حقوق الشباب إلى حد كبير (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[33]). وبالمثل، فإنّ تونس كما غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تنصّ على تعريف واحد للشباب أو تشريعات عامة تتعلّق بهم. بل اعتمدت الدولة العديد من القوانين التي تتناول مسألة تعزيز تمثيل الشباب في الحياة السياسية ومشاركتهم في تطوير السياسات العمومية ومشاركتهم في المجتمع. وقد تمّ عرض لاحقاً في هذا الجزء.

القوانين المتعلقة بمشاركة وتمثيل الشباب في المؤسسات السياسية

تماشياً مع طموحات تونس لصالح الشباب التي كرّسها دستور 2014، تم تعزيز الإطار التشريعي المتعلّق بالمشاركة السياسية للشباب في السنوات الأخيرة لتشجيع وضمان مشاركتهم وتمثيلهم في الانتخابات البلدية والتشريعية (الجمهورية التونسية، 2015^[2]).

قانون الانتخابات لسنتي 2014 و 2017

ينصّ القانون الأساسي عدد 16-2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 والمتعلّق بالانتخابات والاستفتاء، في فصله 25 أنه في سياق الانتخابات التشريعية، على قوائم المرشحين من جميع الدوائر الانتخابية التي يساوي عدد المقاعد فيها أو يفوق أربعة أن تضمّ من بين الأربعة الأوائل فيها مرشحاً أو مرشحة لا يزيد سنّه عن خمس وثلاثين سنة. وفي حالة عدم استيفاء هذا الشرط، تحافظ القائمة على ترشحها لكنها تحرم من نصف القيمة الجمليّة لمنحة التمويل العمومي (الجمهورية التونسية، 2017^[4]).

بعد المصادقة على القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المعدل والمتمم للقانون الأساسي المذكور سابقا عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014، وسع الإطار التشريعي آلية تحفيز الانتخابات البلدية. (الجمهورية التونسية، 2017[4]). وبذلك تم إقرار الحد الأدنى لسن الترشح للانتخابات البلدية بـ 18 سنة في تاريخ تقديم طلب الترشح. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للفصل 49 من القانون ذاته، يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين الثلاثة الأوائل فيها مترشحة أو مترشحا لا يزيد سنّه عن خمس وثلاثين سنة يوم تقديم مطلب الترشح وفي كل سلسلة من ستة مرشحين متتاليين لبقية أعضاء المجلس. يتم إسقاط كل قائمة لا تستوفي هذا الشرط. وقد تسبب عدم الإلمام بهذا الشرط في رفض تسجيل عدة قوائم خلال الانتخابات البلدية لسنة 2018. وأخيرا وفقا للفصل 11، وفي حال إجراء جولة ثانية لانتخاب رئيس المجلس البلدي، عندما يتحصل المترشحان المتبقيان على نفس عدد الأصوات، يتم إعلان انتخاب المرشح الأصغر.

الإطار 2. 3. الفصول المتعلقة بالشباب في القوانين الانتخابية التونسية

القانون الأساسي عدد 16- 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء

الفصل 5- يعدّ ناخبا كل تونسية وتونسي مرسم في سجلّ الناخبين، بلغ ثماني عشرة سنة كاملة في اليوم السابق للاقتراع، ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وغير مشمول بأي صورة من صور الحرمان المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 19- الترشح لعضوية مجلس نواب الشعب حق لكل:

- ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل،
- بالغ من العمر ثلاثا وعشرين سنة كاملة على الأقل في تاريخ الترشح،
- غير مشمول بأي صورة من صور القانونية.

الفصل 25- يتعين على كل قائمة مترشحة في دائرة يساوي عدد المقاعد فيها أو يفوق أربعة أن تضم من بين الأربعة الأوائل فيها مرشحا أو مرشحة لا يزيد سنّه عن خمس وثلاثين سنة. وفي حالة عدم احترام هذا الشرط تحرم القائمة من نصف القيمة الجمالية لمنحة التمويل العمومي.

الفصل 40: يحق لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

ويشترط في المترشح يوم تقديم ترشحه أن يكون بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة على الأقل. وإذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية، عليه ارفاق مطلب ترشحه بالتزام بالتخلي عن الجنسية الأجنبية في حال التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.

القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017

الفصل 49 مكرر - الترشح لعضوية المجالس البلدية أو الجهوية حق لكل:

- ناخب تونسي الجنسية.
- بالغ من العمر 18 سنة كاملة يوم تقديم مطلب الترشح
- غير مشمول بأي صورة من صور القانونية.

الفصل 49 مكرر عاشر - يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين الثلاثة الأوائل فيها مترشحة أو مترشحا لا يزيد سنّه عن خمس وثلاثين سنة يوم تقديم مطلب الترشح.

كما يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين كل ستة مترشحين تباعا في بقية القائمة، مترشحة أو مترشحا لا يزيد عن خمس وثلاثين سنة يوم تقديم مطلب الترشح.

وتسقط القائمة التي لا تحترم هذه الشروط.

المصدر: (الجمهورية التونسية، 2017[4]).

كان لهذه القوانين تأثير فوري وهام على تمثيل الشباب. فوفقاً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بلغت نسبة المترشحين خلال الانتخابات البلدية الأخيرة التي أجريت في ماي 2018 والذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة 52٪ (بن عبد الله، 2018 [36]) وكان سن 37٪ من المسؤولين المنتخبين تحت 35 سنة (بوالو والعش، 2018 [37]). وبالمثل في سنة 2018، كان 6.45٪ من البرلمانيين التونسيين دون سن الثلاثين، مما جعل تونس تحتل المرتبة الثانية عشرة في العالم في هذا المجال وتسجل زيادة كبيرة مقارنة بالمجلس التأسيسي في سنة 2011 الذي كان الشباب ممثلاً فيه بـ 4٪ فقط، 2018 [38]. بعد انتخابات سنة 2019، مثل المسؤولون المنتخبون الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة 23٪ من مجموع نواب مجلس نواب الشعب (الشنوفي، 2019 [39])، وهو رقم يقارب رقم الفترة النيابية السابقة (22.58٪) وأعلى قليلاً من نسبة 21٪ من نواب المجلس التأسيسي الذين يقل سنهم الأربعين (البنك الدولي، 2014 [40]).

ومع ذلك، لا يبدو أن الحوافز المقررة لتشجيع ترشح الشباب قد نجحت في إقناع الناخبين الشباب بالتصويت. ففي الواقع، قام 32.6٪ فقط من الناخبين دون سن 35 عاماً بالتصويت في الانتخابات البلدية في ماي 2018 (الهيئة العليا للانتخابات، 2018 [41]). وبين الجزء الأول أن معدل امتناع الشباب عن التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة عالي جداً. وتُظهر هذه النتائج أن التشريعات التي تعطي الأولوية لترشيحات الشباب لا تؤدي بالضرورة إلى انخراط أكبر في القنوات التقليدية للمشاركة السياسية. وبقدرة ما لا يزال من الضروري تعزيز مشاركة الشباب في العملية الانتخابية، فإن وضع برامج تعمل على توعيتهم بأهمية مساهمتهم في صنع القرار يبدو ملحقاً. كما يبقى التواصل الذي يحدث الشباب على الانخراط في القنوات التقليدية مهماً، ولكن يجب أن يقرن بحوافز وبتوعية الجهات السياسية الفاعلة بأهمية إشراك الشباب.

قانون الأحزاب السياسية

المرسوم عدد 2011-87 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية هو الإطار القانوني المرجعي لتأسيس وتنظيم وعمل الأحزاب السياسية في تونس (الجمهورية التونسية، 2011 [42]). قام هذا النص الصادر سنة 2011 بتخفيض الحد الأدنى لسن الانضمام إلى حزب سياسي إلى 16 عاماً بعد أن كان محدداً بـ 18 سنة (الجمهورية التونسية، 1988 [43]). ومع ذلك، فإنه حافظ على السن القانونية لقيادة أو تأسيس حزب سياسي وهو سن الرشد أي 18 سنة. وتُضاف إلى هذا الشرط ضرورة أن يكون الشخص المعني مسجلاً مسبقاً في القوائم الانتخابية.

على الرغم من التوجه الذي يشجع الأحزاب السياسية على إدراج الشباب في قائماتها في مختلف الانتخابات، إلا أنه لا يوجد نص قانوني يحدد حصة للشباب في هيئات صنع القرار الحزبية أو إجراءات أخرى تعزز حضور الشباب فيها. وبالتالي، يبقى تمثيل الشباب في الأحزاب السياسية وفي مكاتبها التنفيذية ضعيفاً (شهافر، 2017 [44]). لدى بعض الأحزاب السياسية المؤثرة، شريحة الشباب فعالة في الوصول إلى الناخبين الشباب وتعزيز اندماج الأعضاء الشباب في الحزب (دزلان، 2018 [45]). لكن يبقى دور هذه الشريحة استشارياً إلى حد كبير، ولا يُقيد بأي التزام أو حافز قانوني فتظل هامشية للغاية في المشهد السياسي التونسي.

تمثل قدرة الأحزاب السياسية التونسية على تجديد نفسها وعلى إدماج مكونات من الشباب عاملاً أساسياً في تطورها على المدى المتوسط. في الواقع، لا تكفي الأحكام الحالية التي تحت الأحزاب على ضم الشباب إلى قائماتها الانتخابية لضمان اندماجهم وتمثيلهم في الأجهزة الحزبية. وبالتالي فإنه نادراً ما يكون الشباب المتواجد في القوائم الانتخابية منتمين إلى الأحزاب السياسية، وعندما انخرطهم يكون ذلك عموماً في مجموعات طلابية قريبة من الأحزاب بهدف إثراء مسارهم المهني أكثر من المسار السياسي في حد ذاته. (شيفر، 2017 [44]).

لذلك يجب أن تشجع الجهود المستقبلية الموجهة لتعزيز مشاركة الشباب ومكانتهم في السياسة التونسية الأحزاب السياسية على إدماجهم في هياكلها حتى يصبحوا فاعلين مؤثرين في عملها. توفر الإجراءات القائمة على نظام الحصص بالنسبة للقوائم الانتخابية منطلقاً جيداً للتفكير. فيمكن على سبيل المثال جعل عضوية ومشاركة الشباب في الأحزاب شرطاً لقبول القوائم في الانتخابات. كما يمكن للسلطات العمومية أن تنطلق في نقاشات حول التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز حضور الشباب في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية. فتنحصر هذه النقاشات مثلاً حول سنّ تشريعات تحدّد نسبة دنيا إجبارية لتمثيل الشباب في الهيئات القيادية لهذه الأحزاب أو إدراج إجراءات ردعية ضد الأحزاب السياسية التي لا تحترم هذا التوجه. ويظلّ من المهم أن تكون مصحوبة بإرادة حقيقية من جانب الأحزاب السياسية لتحقيق اندماج الشباب في أجهزتهم وفي الحياة السياسية المحلية والوطنية.

وتجدر الإشارة أنه تم سنة 2018 إعداد مشروع قانون أساسي يهدف إلى تنقيح المرسوم لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية لينصّ على أحكام جديدة بشأن تمويلها (الجمهورية التونسية، 2018 [46]). لكن لم يتمّ تقديم مشروع التنقيح للتداول في البرلمان أو المصادقة عليه إلى حين إعداد هذا التقرير، علماً وأن مشروع سيمكّن المشرع من تعزيز مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية.

اللامركزية، مسار يعزز مشاركة المواطنين والشباب وانخراطهم في الحياة العامة على المستوى المحلي

تعدّ مشاركة السكان في الحوكمة العمومية ووضع تشريعات وسياسات عمومية على المستويين المحلي والجهوي أمراً ضرورياً لتحديد الأولويات والاحتياجات الخصوصية للمواطنين بطريقة ناجعة مستندة، ولإعلام السياسات العمومية واستراتيجيات التنمية المحلية والوطنية. ويكتسي ذلك أهمية أكبر بالنسبة لسياسات الشباب بما أن شريحة الشباب تتفاعل بشكل أكثر انتظاماً مع السلطات والمؤسسات العمومية ويستخدمون الخدمات العمومية على المستوى المحلي.

ومن ناحية التنظيم الإداري، تمرّ تونس حالياً بمرحلة انتقالية، فهي تعتبر دولة مركزية تاريخياً حيث يتم فيها اتخاذ القرارات وتطبيقها إلى حد كبير من قبل الإدارات المركزية ومصالح الدولة اللامركزية، وفي المقابل تمتلك الجماعات المحلية موارد محدودة للغاية. وخلافاً لهذه الرؤية، ينصّ دستور 2014 على تطبيق اللامركزية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017 [47]). وقد شرعت الدولة في الانطلاق في تنفيذ اللامركزية على مراحل تسمح للجماعات المحلية باكتساب القدرات الإدارية الضرورية لمسؤولياتها الجديدة من ناحية، وتسمح للدولة بنقل الوسائل اللازمة لهذه الاختصاصات الجديدة من ناحية أخرى.

مجلة الجماعات المحلية لسنة 2018

ينصّ القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2019 (الجمهورية التونسية، 2018 [5])، على العديد من آليات المشاركة والاستشارة المتاحة لكل المواطنين في البلديات والأقاليم. هذه الآليات موضوعة على ذمة الشباب، يمكنهم اللجوء إليها وإلى الأحكام الخصوصية المتعلقة بتمثيلهم.

بشكل عام، تبنّت مجلة الجماعات المحلية مشاركة المواطنين على المستوى المحلي، وتتيح للشباب فرصة الانخراط التام في العديد من الآليات التي تعمل على إدماج المواطنين في صنع القرار. وينصّ الفصل 29 على وجه الخصوص على وجوب إشراك السكان في جميع مشاريع التنمية والتهيئة العمرانية مع احترام إجراءات الديمقراطية التشاركية. وتضمن نصّ المجلة إمكانية إجراء استفتاء على أي مشروع تنمية أو تهيئة عمرانية (الفصل 31): كما يمكن تنظيم ذلك بمبادرة من مجلس الجماعة المحلية أو الإقليمية، وكذلك بناءً على طلب عُشر الناخبين المحليين إذا وافق المجلس المحلي على هذا الطلب بأغلبية الثلثين. ويمكن أيضاً للمجالس المحلية تنظيم اجتماعات عامة يتم خلالها توضيح بعض النقاط المتناولة، مثل إبرام عقود التعاون أو إدارة الأملاك العمومية (الفصل 35). ويمكن تنظيم هذه الاجتماعات بناءً على طلب 5% من الناخبين المحليين المسجلين في القوائم الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، تركز الفصول 212 و 219 و 310 أهمية الديمقراطية التشاركية في عمليات التداول: وبالتالي فإن المجالس البلدية والجهوية لديها إمكانية دعوة ممثلي المجتمع المدني والسكان لإبداء آرائهم أثناء جلسات العمل (الجمهورية التونسية، 2018 [48]).

بالإضافة إلى القدرة على النفاذ إلى آليات المشاركة كمواطنين، يتمتع الشباب بدور تشاركي خاصّ كرّسته مجلة الجماعات المحلية. ويتجسّد "مبدأ تمثيل الشباب"، على سبيل المثال، من خلال حضورهم في لجان الإدارة البلدية والجهوية المؤقتة (الفصل 208 و 306)، التي تنشأ في حالة حلّ أو استقالة المجلس البلدي أو الجهوي. كما أنّ النظر في قضايا الشباب حق إلزامي للجهات (الفصل 296) والمجالس البلدية، والتي يجب أن تعكس مبدأ تمثيل الشباب في تركيبة اللجان (الفصل 210 و 308). تكون الأقاليم من جهتها مسؤولة إلى جانب الدولة المركزية عن تنظيم برامج التدريب المهني لضمان تشغيل الشباب (الفصل 308).

بالإضافة إلى ذلك وفقاً لمجلة الجماعات المحلية، تُعطى الأولوية في حالة التعادل للمرشح الأصغر سناً عند انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للجماعات المحلية أو رئيسه (الفصل 49)، والمجالس البلدية (الفصل 221)، والبلديات (الفصل 246 و 248) والمجالس الجهوية (الفصل 317 و 323) والجهات (الفصل 325) والأقاليم (الفصل 323) (الجمهورية التونسية، 2018 [5]).

كما تطرّق الدستور في فصله 133 ومجلة الجماعات المحلية في مناسبات عديدة إلى مبدأ التمثيل. لكن لم يتمّ تحديده بأيّ حال من الأحوال في القانون التونسي. لذلك سيكون من الضروري انتظار تنفيذه من قبل المسؤولين المنتخبين المحليين والفقه القضائي للمحاكم التي تنتظر في النزاعات المحتملة للتعرف على ملامحه الحقيقية.

على الرغم من العديد من الإجراءات الموجهة للشباب، فإن مسار اللامركزية المنصوص عليه في مجلة الجماعات المحلية لا يتطرق إلى مجالس الشباب المحلية التي تعتبر فاعلاً مهماً في عملية إشراك الشباب على المستوى المحلي ولكنها تبقى إلى الآن دون سند قانوني. وتوجد فضاءات مماثلة لاستشارة الشباب ومشاركتهم في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أنظر الإطار 2.4)، تعمل على تعزيز الاهتمام والمشاركة في قضايا الحوكمة على المستوى المحلي. بموجب الاعتراف القانوني لهذه الهيئات الجديدة لمشاركة الشباب على المستوى المحلي، فإنّ علاقتها مع المجلس الوطني للشباب، الذي من شأنه أن يشكل هيئة استشارية مستقلة، ستكون مفتاح نجاحها. ووفقاً لما أقرّته الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب منذ سنة 2017، تتم دراسة العلاقة بين المجالس المحلية والمجلس الوطني للشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017 [49]). إنّ عمل بين المجالس المحلية للشباب، إذا ما تمّ الاعتراف بها وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها وأنماط التنسيق من خلال قانون، من شأنه أن يدفع بالمشاركة السياسية للشباب على المستوى المحلي، التي سيكون لها صدى على المستوى الوطني، في شكل المجلس الوطني للشباب على سبيل المثال، كما هو مقترح في الجزء 4 من هذا التقرير (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017 [49]).

الإطار 2. 4. المجلس البلدي للشباب بمدينة تطوان المغربية

قامت بلدية تطوان منذ 2014 بإشراك الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة في الشؤون المحلية من خلال المجلس البلدي للشباب الذي يوفر لهم إمكانية تنظيم واقتراح أنشطة متنوّعة (اجتماعية وثقافية ورياضية). ترشح حوالي 411 شخصا لأول انتخابات أدّت إلى تشكيل أول مجلس يتألف من 55 عضواً (من بينهم 28 امرأة). خلال هذه الفترة الأولى، تمكن الشباب من خوض انتخابات ديمقراطية لتشكيل المكتب التنفيذي للمجلس والمشاركة بنشاط في الحياة العامة المحلية. يمثل مجلس الشباب واحداً من بين أكثر من 50 مؤسسة مماثلة في المغرب وُجدت بموجب الفصل 14 من الميثاق المجتمعي الذي يسمح بتشكيل لجان مؤقتة في اللجان. ومع ذلك، غالباً ما يتم إنشاء هذه المجالس الشبابية بمبادرة من المنظمات غير الحكومية وبقيت إلى اليوم فاقدة للاعتراف ودون إطار قانوني.

المصدر: بلدية تطوان، الممارسات الجيدة في الإدارة البلدية، آليات مشاركة الشباب والأطفال؛ (المملكة المغربية، 2009 [50]).

الأنظمة الأخرى المتعلقة بالشباب

قانون الهياكل العامة للشباب

طوّر مرسوم عدد 119-2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 المتعلق بالهياكل العمومية للشباب، والذي تمّ اعتماده بعد سنة 2011، الأساليب الإدارية لمراكز الشباب التي كانت شديدة المركزية في السابق. ويشير مصطلح "مراكز الشباب" إلى الهياكل الاجتماعية التعليمية والرياضية العمومية المخصصة للشباب، ولا سيما دور الشباب التي سيتمّ التطرق إليها لاحقاً بأكثر تعمق في هذا التقرير (الجمهورية التونسية، 2011 [51]).

قانون الجمعيات

مكّن السياق التونسي الجديد الذي تمّ خلاله إرساء إطار قانوني جديد ينظم عمل الجمعيات سنة 2011 من التطور السريع للمشاهد الجمعياتي التونسي. فوفقاً للإحصائيات الوطنية، ارتفع عدد جمعيات المجتمع المدني في تونس من حوالي 10000 سنة 2010 إلى أكثر من 23000 في سنة 2021 (مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، 2020 [52]).

صدر المرسوم عدد 88-2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 بشأن تنظيم الجمعيات (الجمهورية التونسية، 2011 [53]) الذي تكفّلت بصياغته الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، وقد قام بالقطع مع الأحكام التقييدية للقانون الأساسي لسنة 1959¹، الذي جعل إنشاء أي جمعية خاضعاً لترخيص حكومي مسبق. فأصبح هذا المرسوم رمزاً للانتقال الديمقراطي حيث كان سبباً في التطور الهام للجمعيات على التراب التونسي (الجبالي، 2015 [54]).

ويضمن هذا النصّ حرية تكوين الجمعيات ووسع مصادر تمويلها. كما تتمتع الجمعيات الآن قانونياً بالحقوق في قبول موارد أجنبية دون موافقة مسبقة من الدولة (الجمهورية التونسية، 2011 [53]). وتتسم عملية إنشاء الجمعيات وتشغيلها اليوم بقلة القيود وتوفر إطاراً ملائماً خاصة لإشراك الشباب في الجمعيات. كما يحدّد هذا النص الحد الأدنى لسن المشاركة في إنشاء الجمعيات بـ 16 سنة والحد الأدنى لسن العضوية في الجمعيات بـ 13 سنة، بينما تم تحديد سن الرشد المدني بـ 18 سنة.

كما عزّز دستور 2014 مكانة الجمعيات في الحياة العامة، لا سيما من خلال أحكام الفصل 35 الذي يضمن "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات السياسية" طالما أنّها تحترم الأحكام الدستورية بما في ذلك الشفافية المالية ونزب العنف (الجمهورية التونسية، 2015 [2]).

على الرغم من اعتراف المجتمع المدني التونسي بمزايا المرسوم والرغبة في الحفاظ عليه، فإنّه يُبدي تحفظات على تنفيذه الفعلي وينتد بالقيد الإداري العديدة. فبعض الأعمال يكون إنجازها صعباً: إذ يواجه مؤسّسو الجمعيات صعوبات في صياغة النظام الأساسي، الذي يكون غالباً غامضاً أو منقوصاً. بالإضافة إلى ذلك، يقع المقر الرئيسي للكتابة العامة للحكومة، وهي الجهة المشرفة على الجمعيات، في تونس العاصمة وليس لديها تمثيل جهوي، ممّا قد يعيق نفاذ الجمعيات في المناطق الريفية إلى المعلومات المتعلقة لها (الجمعية التونسية للحكومة، 2014 [55]).

من جهة أخرى، تؤكد الحكومة أنّ نظام الجمعيات يتجاهل بعض أحكام القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. وهذه النقطة الأخيرة تمّ تجاوزها جزئياً بموجب مرسوم سنة 2013 الذي حدّد شروط التمويل العمومي للجمعيات. ولحل هذه الإشكاليات، أجرت الحكومة سلسلة من المشاورات مع المجتمع المدني في سنة 2017 وصادق مجلس نواب الشعب سنة 2018 على القانون عدد 52-2018 المؤرخ 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات الذي يهدف بشكل خاص إلى ضمان الشفافية في تمويل الجمعيات (الأمم المتحدة،

2019 [56]). ومع ذلك، فقد انتقد المجتمع المدني التونسي بشدة هذا الحكم واعتبر أنّ هذه المتطلبات الجديدة تمثل عبئاً ثقيلاً للغاية على الجمعيات، وخاصة الجمعيات الصغيرة ذات الإمكانيات والموارد المحدودة.

وكانت تونس من أوائل الدول التي التزمت بإجراء رصد لفضائها المدني بالشاركة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتمّ في نوفمبر سنة 2020 الانطلاق في رصد الفضاء المدني في تونس في إطار مرصد الفضاء المدني (الإطار 5.2). وقد تمّ إعداده بالتعاون مع المصالح المسؤولة عن العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان لدى رئاسة الحكومة وسيعمل على تحليل الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية المتعلقة بالفضاء المدني، إضافة إلى تنفيذها بما يسمح بمشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحياة العامة والتفاعل البناء مع الحكومة. وسيقدّم التقرير النهائي للرصد توصيات إلى الحكومة لتحسين حماية الفضاء المدني وتعزيزه فضلاً عن إشراك المواطنين في الحياة العامة.

الإطار 5.2. مرصد الفضاء المدني التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

أمام الأهمية المضاعفة التي يكتسبها الفضاء المدني تسعى الحكومة لإنجاز إصلاحات مفتوحة وفي الوقت ذاته الذي يتأكل فيه الفضاء المدني في العالم، أطلقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في نوفمبر سنة 2019 مرصد الفضاء المدني، وهو مبادرة عالمية تبنّتها مجموعة العمل حول الحكومة المفتوحة في أكتوبر سنة 2019. ويهدف هذا المرصد إلى:

- متابعة الإطار القانوني والمؤسسي والسياسي الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء والدول الشريكة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- تعزيز وحماية الفضاء المدني ومشاركة المواطنين ودعم البلدان في هذه التمشّيات.
- العمل كمنصة للحوار بين مختلف الأطراف والبلدان المعنية.

يتضمّن الاستبيان الشامل حول الحكومة المفتوحة، الذي تمّ إرساله إلى البلدان الملتزمة بتوصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ديسمبر سنة 2020 كجزء من متابعة عملية تنفيذ التوصية المذكورة، على قسم مخصّص للفضاء المدني. ستُمكن الردود المُتلقاة التي تمّ جمعها من دعم عمل المرصد وستحدّد الديناميكيات والممارسات الجيدة والتحديات المرتبطة بحماية الفضاء المدني على المستوى الدولي. قد تكون جميع الأنشطة المنفّذة في إطار المرصد، بما في ذلك التدريب، موضوع تبادلات بين تونس ومختلف الدول الأعضاء والشريكة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المشاركة في المبادرة.

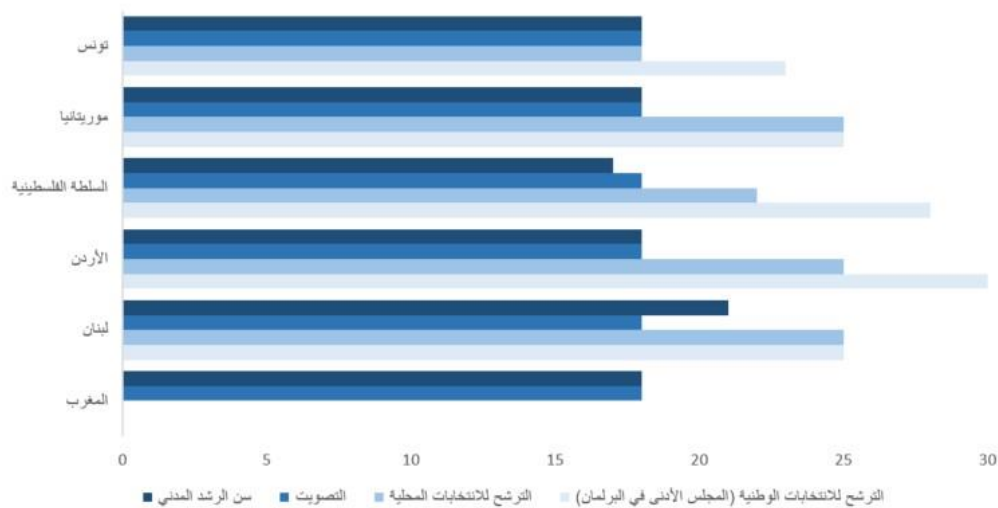
المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [57]).

النطاق المحدود لعتبات الحد الأدنى للعمر

تؤثر العتبات العمرية للتمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات تأثيراً كبيراً على حياة الشباب. وهي تحدّد فرص الحصول على خدمات معينة، مثل المساعدات الاجتماعية أو المنح الدراسية أو التمتع بالحقوق السياسية والانتخابية وتختلف باختلاف المجالات. على سبيل المثال، قد يكون سنّ الاقتراع مختلفاً عن سنّ الترشح لمنصب سياسي أو الخدمة في الجيش. ويتمّ تحديد هذه العتبات بطريقة مجرّدة لا تناسب دائماً التغيّرات الاجتماعية. ويذهب الناس أكثر فأكثر لتبني فكرة أنّه لا ينبغي قياس قدرة الشخص على اتخاذ القرارات بعامل السنّ فقط ولكن أيضاً من خلال قدرته على إدماج عوامل مختلفة مثل الخبرة والمهارات والسياق، ولا سيما مُعطى توفر المعلومات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[32]).

على عكس معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنّ السياسة التي اعتمدتها الدولة التونسية فيما يخصّ الحقوق المدنية والسياسية موحّدة إلى حدّ ما. وبالتالي، فإنّ سنّ الرشد وسنّ الاقتراع والحد الأدنى للسن المطلوب للترشح على المستوى المحلي متطابقة ومحدّدة بـ 18 (الرسم البياني 1.2). في المقابل، فإنّ السنّ المطلوب للترشح في الانتخابات التشريعية والرئاسية أعلى من سن الرشد (الجدول 1.2).

رسم بياني 1.2. الحد الأدنى للأعمار في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[57]).
(تونس، موريتانيا، فلسطين، الأردن، لبنان، المغرب
سنّ الرشد المدني، التصويت،

الجدول 1.2. الحد الأدنى للسن القانونية في تونس

السن	
13	عضو جمعية
16	إنشاء جمعية
18	التصويت
18	مترشح لانتخابات محلية
23	مترشح لانتخابات تشريعية
35	مترشح لانتخابات رئاسية
16-6	تعليم إجباري
13	المسؤولية الجزائية والمدنية

المصدر: (الجمهورية التونسية، 2011[53]؛ الجمهورية التونسية، 2015[2]؛ الجمهورية التونسية، 2014[58]؛ الجمهورية التونسية، 1991[59]؛ الجمهورية التونسية، 2015[60]).

تجدر الإشارة إلى أنّ تخفيض الحد الأدنى لسن الترشح في الانتخابات السياسية لن يؤدي ضرورة إلى زيادة عدد المترشحين الشباب. كما يواجه الشباب تحديات أخرى، مثل التكلفة المالية للحملات التي تتفاقم بفعل عوامل مثل وجود الأحزاب السياسية القائمة، والديناميكية الاجتماعية، والمعايير والتمثّلات التي تصوّر أنّ الشباب يفتقر للخبرة والمعرفة اللازمة للانخراط في العمل السياسي (منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية، 2018 [61]). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحظى التربية المدنية والمواطنة بأكثر اهتمام في المناهج الدراسية لضمان اكتساب الشباب المهارات والمعارف والمعلومات اللازمة حول فرص المشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك حول الساحة السياسية. وسيتم تناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير.

القوانين المتعلقة بوضع المرأة الشابة

تتميز تونس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسياسة استباقية لفائدة المرأة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2014 [62]). وعملت مجلة الأحوال الشخصية منذ سنة 1956 على ترسيخ المساواة بين الرجال والنساء في عدد من المجالات: فقد ألغت تعدد الزوجات، وأحدثت إجراءات قانونية للطلاق، وجعلت الزواج يخضع للموافقة المتبادلة للزوجين (الجمهورية التونسية، 2012 [63]). هذه السياسة الاستباقية، التي لم يقع التشكيك فيها أبداً، تم التأكيد عليها مجدداً في الدستور التونسي لسنة 2014 الذي كرّس المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال (الجمهورية التونسية، 2015 [64]).

وتنم أيضاً تمرير وإلغاء العديد من القوانين بهدف مزيد حماية حقوق المرأة. إذ صادق مجلس نواب الشعب بالإجماع على القانون الأساسي عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (الجمهورية التونسية، 2017 [64]). ويُعتبر هذا القانون خطوة هامة بالنسبة للحماية القانونية والجسدية والنفسية للنساء في مكافحة العنف ضدهن. كما يوسع هذا النص الذي دخل حيز التنفيذ في فيفري سنة 2018، من تعريف العنف ضد المرأة مقارنة بالنصوص السابقة، ويأخذ في الاعتبار الآن العنف الجسدي والمعنوي والجنسي والاقتصادي والسياسي. كما يعتمد هذا القانون مقارنة أكثر شمولاً في مكافحة هذا العنف: فهو يتضمن أحكاماً تسعى إلى استباق وقوع العنف ضد المرأة، وحماية الضحايا قانونياً وجسدياً ونفسياً، ومحاكمة المعتفين وفرض مراقبتهم، وأخيراً رعاية الضحايا من خلال مرافقة خاصة.

سجلت تونس في سنة 2017 تقدماً هاماً آخر يجدر الإشارة له ويتمثل في إلغاء منشور سنة 1973 الذي يمنع الزواج بين النساء المسلمات والرجال من ديانات أخرى لأسباب تتعلق بحماية الأسرة والحفاظ عليها (كريتوا، 2017 [65]). وتهدف قوانين أخرى دخلت حيز التنفيذ في السنوات الأخيرة إلى تمكين المرأة التونسية من المشاركة الكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال. من بينها القانون الانتخابي لسنتي 2014 و 2017 اللذان يكرسان مبادئ التناسف الأفقي والعمودي وكذلك التناوب بين المرأة والرجل في مختلف الانتخابات، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية على كل المستويات حتى بلوغ التناسف (الجمهورية التونسية، 2017 [64]).

وقد أدى هذا التقدم التشريعي بالفعل إلى نتائج هامة، خصوصاً في التمثيل السياسي للمرأة. وبذلك، ساهم اعتماد القوانين الانتخابية الجديدة في انتخاب 47٪ من النساء، من بينهم 30٪ رئيسات القانات، وخلال الانتخابات البلدية الأخيرة في ماي سنة 2018. بلغ معدل النساء من مجمل البرلمانيين المنتخبين 27.7٪ ومعدل النساء من مجمل الممثلين المنتخبين في المجالس المحلية 28.5٪ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 2017 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [66]). أما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمثل النساء في المتوسط 14٪ من البرلمانيين سنة 2016 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [67]). وإذا قمنا بمقارنة هذه الأرقام، يتبين أنّ تونس دولة متقدمة من حيث مشاركة المرأة في الحياة السياسية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [68]).

كما أحرز الشباب أيضاً فوزاً ملحوظاً في هذه الانتخابات كما هو مذكور في الجزء الأول: فقد كان 37٪ من المنتخبين تحت سن 35 سنة. وعلى الرغم من عدم توفر البيانات حسب الجنس والعمر، يبدو أنّ الشباب قد استقصدوا من هذه النتائج الإيجابية.

بالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً في البرلمان نقاش عدة مشاريع قوانين لصالح المساواة بين المرأة والرجل في مختلف المجالات. إذ صادق مجلس الوزراء في بداية شهر مارس من سنة 2019 على مشروع قانون يتعلق بتمديد إجازة الأبوة والأمومة بهدف تكييف التشريعات التونسية مع المعايير الدولية، ولا يزال في انتظار النقاش البرلماني (بن ناصر، 2020 [69]). ويقضي مشروع هذا النص خاصة بتمديد إجازة الأمومة إلى 14 أسبوعاً في القطاعين العمومي والخاص - مقابل 30 يوماً في القطاع الخاص و10 أسابيع في القطاع العمومي - فضلاً عن منح إجازة أبوة لمدة 15 يوماً مقابل يومين فقط في الوقت الحالي.

ومع ذلك، تبقى هذه المساواة القانونية محدودة. فإلى حدود إعداد هذا التقرير، لم يتم عرض مشروع قانون المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة، الذي يُمتثل إجراءً محورياً لصالح المساواة بين الجنسين، إلى النقاشات البرلمانية، وذلك رغم الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء في نوفمبر سنة 2018 (بلفايد، 2019 [70]).

- [55] Association Tunisienne de Gouvernance (2014), *Rapport annuel : Gouvernance des associations en tunisie*, https://www.slideshare.net/jamaity_tn/gouvernance-des-associations-en-tunisie (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- [70] Belkaïd, A. (2019), « Femmes et héritage en Tunisie, l'échec d'une réforme », *Le Monde Diplomatique*, pp. 10-11, <https://www.monde-diplomatique.fr/2019/08/BELKAID/60165> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2020).
- [69] Ben Naser, T. (2020), « Réforme du congé de maternité : urgence sociale, attermoisement politique », *Nawaat*, <https://nawaat.org/2020/03/10/reforme-du-conge-de-maternite-urgence-sociale-attermoisement-politique/> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2020).
- [36] Benabdallah, E. (2018), *Tunisie-Municipales 2018 : L'Isie retient 2074 listes électorales*, Kapitalis, <http://kapitalis.com/tunisie/2018/04/05/tunisie-municipales-2018-lisie-retient-2074-listes-electorales/> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- [37] Boileau, L. et M. Elleuch (2018), *Tunisie: une élection sans vainqueur. Analyse des élections municipales du 6 mai 2018*, Fondation JEan Jaurès, <https://jean-jaures.org/nos-productions/tunisie-une-election-sans-vainqueur-analyse-des-elections-municipales-du-6-mai-2018> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- [71] Cadoret, X. (2018), *Rapport d'information sur les élections municipales en Tunisie (6 mai 2018)*, Conseil de l'Europe, <https://rm.coe.int/09000016808e4a51> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2020).
- [39] Chennoufi, A. (2019), *Répartition des sièges au Parlement selon les tranches d'âge et la part homme-femme*, Tunivisions, <https://tunivisions.net/32466/repartition-des-sieges-au-parlement-selon-les-tranches-dage-et-la-part-homme-femme/> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- [30] Churchill, E. (2013), *Youth Work in Tunisia After the Revolution*, Salto-Youth EuroMed Resource Centre, https://www.salto-youth.net/downloads/4-17-2798/youth_work_in_tunisia.pdf (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2020).
- [34] Consejería Presidencial para la juventud (2013), *Sistema Nacional de Juventud*, <http://www.colombiajoven.gov.co/participa/snj>.
- [65] Crétois, J. (2017), *Tunisie : abrogation de la circulaire empêchant les Tunisiennes d'épouser un non-musulman*, <https://www.jeuneafrique.com/474380/societe/tunisie-abrogation-de-la-circulaire-empechant-les-tunisiennes-depouser-un-non-musulman/>.
- [45] Deželan, T. (2018), « YOUTH & POLITICAL PARTIES: A Toolkit for Youth-friendly Politics in Europe ».
- [54] Djebali, T. (2015), « LA SOCIÉTÉ CIVILE TUNISIENNE À L'ÉPREUVE DE LA RÉVOLUTION », *Recherches internationales*, vol. 104, pp. 67-88.
- [35] European Commission (2017), *Youth policies in Finland*, <https://eacea.ec.europa.eu/national-policies/en/youthwiki> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- [21] First Global Forum on Youth Policies (2014), *Baku Commitment to Youth Policies*, <https://www.youthpolicy.org/library/documents/baku-commitment-to-youth-policies/> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).

- Haut-Commissariat des Droits de l'Homme (1989), *Convention on the Rights of the Child*, [11]
<https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- Haut-Commissariat des Droits de l'Homme (1966), *Pacte international relatif aux droits civils et politiques*, [6]
<https://www.ohchr.org/fr/professionalinterest/pages/ccpr.aspx> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- IFEDA (2020), *Tableau Général des Associations au 26 juin 2020*, [52]
<http://www.ifeda.org.tn/stats/francais.pdf> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- ISIE (2018), *Statistiques du registre électoral par tranche d'âge : Élections municipales de 2018*, [41]
<http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2018/04/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- OCDE (2021), *Youth Empowerment in the MENA region - Preliminary version*. [57]
- OCDE (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, [33]
<https://dx.doi.org/10.1787/c3e5cb8a-en>.
- OCDE (2019), *Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE*. [32]
- OCDE (2019), *Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE*, OCDE. [31]
- OCDE (2018), *Atteindre l'égalité femmes-hommes : un combat difficile*. [67]
- OCDE (2018), *Better Policies for Better Youth Livelihoods: a guidance note for development practitioners*, [1]
<http://www.oecd.org/dev> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- OCDE (2018), *La place des femmes dans la vie politique locale en Tunisie*. [68]
- OCDE (2018), *Youth Engagement and Empowerment in Jordan, Morocco and Tunisia*, [61]
<https://www.oecd.org/mena/governance/youth-engagement-and-empowerment-report.pdf> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- OCDE (2017), « Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie », [49]
 OCDE.
- OCDE (2017), *Un meilleur contrôle pour une meilleure gouvernance locale en Tunisie: Le contrôle des finances publiques au niveau local*, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, [47]
<https://dx.doi.org/10.1787/9789264265967-fr>.
- OCDE/CAWTAR (2014), *Women in Public Life: Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa*, OECD Publishing, Paris, [62]
<https://dx.doi.org/10.1787/9789264224636-en>.
- OECD (2018), *Women's Political Participation in Egypt: Barriers, opportunities and gender sensitivity of select political institutions*. [66]

- OIT (1999), *Convention (n° 182) sur les pires formes de travail des enfants*, [13]
https://www.ilo.org/dyn/normlex/fr/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO:12100:P12100_INSTRUMENT_ID:312327:NO (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- OIT (1973), *Convention (n° 138) sur l'âge minimum*, [14]
https://www.ilo.org/dyn/normlex/fr/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO:12100:P12100_INSTRUMENT_ID:312283:NO (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- ONU (2020), *Collection des Traités*, [12]
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&lang=fr#62 (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- ONU (2019), « Rapport du Rapporteur spécial sur les droits à la liberté de réunion pacifique et à la liberté d'association sur sa visite en Tunisie », Conseil des droits de l'Homme, Genève, [56]
https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session41/Documents/A_HRC_41_41_Add.3.docx (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2020).
- ONU (2018), *S/RES/2419(2018)*, [https://undocs.org/fr/S/RES/2419\(2018\)](https://undocs.org/fr/S/RES/2419(2018)) (تم الاطلاع عليه في 166 أوت 2020). [23]
- ONU (2018), *Stratégie des Nations Unies pour la Jeunesse : Jeunesse 2030, travailler avec et pour les jeunes*, https://www.un.org/youthenvoy/wp-content/uploads/2014/09/UN-Youth-Strategy_French.pdf (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020). [18]
- ONU (2015), *S/RES/2250(2015)*, [https://undocs.org/fr/S/RES/2250\(2015\)](https://undocs.org/fr/S/RES/2250(2015)) (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020). [22]
- ONU (2007), *Convention on the Rights of Persons with Disabilities : resolution / adopted by the General Assembly*, <https://www.refworld.org/docid/45f973632.html> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020). [10]
- ONU (1998), *Par la déclaration de Lisbonne, cent quarante six gouvernements s'engagent à faire participer les jeunes aux programmes les concernant*, [19]
<https://www.un.org/press/fr/1998/19980812.soc4469.html> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- ONU (1995), *Programme d'action mondial pour la jeunesse*, [15]
<https://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/publications/wpay2010FR.pdf> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- ONU (1995), *Programme d'action mondial pour la jeunesse*, Assemblée Générale des Nations Unies, [16]
<https://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/publications/wpay2010FR.pdf> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 2020).
- ONU (1979), *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women*, [9]
<https://www.refworld.org/docid/3ae6b3970.html> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- ONU (1965), *International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination*, [8]
<https://www.refworld.org/docid/3ae6b3940.html> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- ONU (1948), *Universal Declaration of Human Rights*, [7]
<https://www.refworld.org/docid/3ae6b3712c.html> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).

- République Tunisienne (2019), *Rapport national volontaire sur la mise en œuvre des objectifs de développement durable*, République Tunisienne, ONU, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23372Rapport_National_Volontaire_2019_Tunisie.pdf (تم الاطلاع عليه في 16 فيفري 20) [17]
- République Tunisienne (2018), *Loi organique n° 2018-29 du 9 mai 2018, relative au code des collectivités locales*. [48]
- République Tunisienne (2018), « Projet de loi organique relatif à l'organisation des partis politiques et à leur financement », [https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdf=CDL-REF\(2018\)035-f](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdf=CDL-REF(2018)035-f) (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 20) [46]
- République Tunisienne (2017), « Loi organique n° 2017-58 du 11 août 2017, relative à l'élimination de la violence à l'égard des femmes », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 65, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/tf2017581.pdf> (تم الاطلاع عليه في 4 أوت 2020) [64]
- République Tunisienne (2017), « Loi organique n° 2017-7 modifiant et complétant la loi organique n°2014-16 relative aux élections et référendums », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 14, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2017/2017F/014/Tf201771.pdf> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020) [4]
- République Tunisienne (2015), *Code Pénal*, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/codes/Penal.pdf> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020) [60]
- République Tunisienne (2015), « Constitution de la République Tunisienne », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. Numéro spécial, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf> (تم الاطلاع عليه في 4 أوت 2020) [2]
- République Tunisienne (2014), « Loi organique n° 2014-16 du 26 mai 2014 relative aux élections et référendums », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. vol. 42/27 mai, <http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2018/01/Loi-Organique-n%C2%B02014-16.pdf> (تم الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020) [3]
- République Tunisienne (2014), « Loi organique n° 2014-16 du 26 mai 2014 relative aux élections et référendums », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. vol. 42/27 mai, <http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2018/01/Loi-Organique-n%C2%B02014-16.pdf> (تم الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020) [58]
- République Tunisienne (2012), *Code du Statut Personnel*, <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/73374/74946/F-1287339442/TUN-73374.pdf> (تم الاطلاع عليه في 4 أوت 2020) [63]
- République Tunisienne (2011), *Décret-loi n° 2011-119 du 5 novembre 2011, relatif aux structures publiques de la jeunesse*, http://www.legislation.tn/fr/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-119-du-05-11-2011-jort-2011-085_2011085001192 (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 20) [29]
- République Tunisienne (2011), « Décret-loi n° 2011-119 du 5 novembre 2011, relatif aux structures publiques de la jeunesse. », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 85, http://www.legislation.tn/fr/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-119-du-05-11-2011-jort-2011-085_2011085001192 (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020) [51]

- République Tunisienne (2011), *Décret-loi n° 2011-87 du 24 septembre 2011, portant organisation des partis politiques*, [42]
[https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-REF\(2018\)036-f](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-REF(2018)036-f)
 (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 20).
- République Tunisienne (2011), « Décret-loi n° 2011-88, portant organisation des associations », [53]
Journal Officiel de la République Tunisienne, vol. 74,
<http://www.acm.gov.tn/upload/1410083987.pdf> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- République Tunisienne (1991), « Loi n° 91-65 du 29 juillet 1991, relative au système éducatif », [59]
Journal Officiel de la République Tunisienne, vol. 55,
<https://www.medecinesfax.org/useruploads/files/9-%20Loi%20n%C2%B0%2091-65%20du%2029%20juillet%201991,%20relative%20au%20syst%C3%A8me%20%C3%A9ducatif.pdf> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020).
- République Tunisienne (1988), *Loi organique n° 88-32 du 3 mai 1988 organisant les partis politiques*, [43]
<http://www.courdescomptes.nat.tn/upload/ReferencesJuridiques/FR/Tunisie%20Loi%2088%2032%2033%20du%203%20mai%20organisant%20les%20partis%20politiques%20-1988.pdf>
 (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 20).
- République tunisienne (2018), « Loi organique n° 2018-29 du 9 mai 2018, relative au Code des collectivités locales », [5]
Journal officiel de la République tunisienne, vol. 39/15 mai,
<http://www.collectiviteslocales.gov.tn/fr/code-des-collectivites-locales/> (تم الاطلاع عليه في 4 أوت 2020).
- Royaume du Maroc (2009), *loi n° 17-08 modifiant et complétant la loi n° 78-00 portant charte communale, telle que modifiée et complétée*. [50]
- Schäfer, I. (2017), « Les partis politiques tunisiens : fragmentés, autocentrés et à la recherche d'un profil », dans Sigrid Faath (dir. pub.), *Les partis politiques en Afrique du Nord : la diversité idéologique, les activités et les impacts*, [44]
https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=ae804fc7-3fe9-f437-f789-5f779e980fd9&groupId=252038 (تم الاطلاع عليه في 16 فيفري 2020).
- Union Africaine (2019), *Objectifs et domaines prioritaires de l'agenda 2063*, [28]
<https://au.int/fr/agenda2063/objectifs> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- Union Africaine (2009), *Décennie Africaine de la Jeunesse*, [26]
https://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/african_youth_decade_2009-2018f.pdf (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- Union Africaine (2006), *Charte Africaine de la Jeunesse*, [25]
https://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/african_youth_charter_2006f.pdf (تم الاطلاع عليه في 29 جويلية 2020).
- Union Européenne (2018), *Stratégie de l'UE en faveur de la jeunesse*, Europa.eu, [27]
https://europa.eu/youth/strategy_fr#:~:text=La%20strat%C3%A9gie%20de%20l'UE,Conseil%20du%2026%20novembre%202018.
- Union Interparlementaire (2018), *La représentation des jeunes dans les parlements nationaux 2018*, [38]
<https://www.ipu.org/fr/ressources/publications/rapports/2019-08/la-representation-des-jeunes-dans-les-parlements-nationaux-2018> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).

- World Bank Group (dir. pub.) (2014), *Tunisie - Surmonter les obstacles a l'inclusion des jeunes*, [40]
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/120511468305646014/pdf/892330FRENCH0W0h0Inclusion000FRENCH.pdf> (تم الاطلاع عليه في 15 فيفري 20).
- World Conference of Ministers Responsible for Youth 2019 and Youth Forum (2019), *Lisboa+21 Declaration on Youth Policies and Programmes*, [20]
https://www.lisboa21.gov.pt/up/ficheiros-bin2_ficheiro_en_0320254001567615761-429.pdf (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- Youth Policy (2013), *Y7 & Y20 Youth Summits*, Youth Policy, [24]
<https://www.youthpolicy.org/blog/structures/y20-8-youth-summits/> (تم الاطلاع عليه في 16 فيفري 2021).

ملاحظات

¹ نتج القانون الأساسي الصادر في 7 نوفمبر 1959 عن فلسفة تقييدية فأنّج إقفاً حقيقياً للمجتمع. كان إنشاء الجمعية من الناحيتين القانونية والواقعية تحت إشراف السلطات التي كانت لها الصلاحية التقديرية لمنح تأشيرة الإنشاء، دون إمكانية الطعن في هذا القرار. يمكن مقاضاة أعضاء ومسؤولي الجمعيات وإصدار أحكام بالسجن تصل إلى 6 أشهر لمخالفاتهم الأحكام التنظيمية المتعلقة بنظام الجمعيات.

² الجمعية التونسية للحوكمة، حوكمة الجمعيات في تونس، التقرير السنوي، أكتوبر 2014،
https://www.slideshare.net/jamaity_tn/gouvernance-des-associations-en-tunisie

3 المقاربة الحكومية المندمجة لدعم انتقال الشباب إلى حياة مستقلة في تونس

يتناول هذا الجزء أهمية اعتماد مقاربة متناسقة لجميع الخدمات والسياسات العمومية في جميع مستويات الحكم من أجل ضمان سياسة عمومية أكثر تناسقا فيما يتعلق بشؤون الشباب. كما يُبرز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الاستراتيجيات الوطنية من أجل مقاربة وطنية ومحلية أكثر فعالية وشمولا. ويعرض مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي يمكن أن تستند إليها الاستراتيجية الوطنية للشباب في تونس. بالإضافة إلى ذلك، يقدم هذا الجزء إجراءات وضع إطار حوكمة للشباب (لجنة وزارية أو خطة عمل أو آليات المتابعة والتقييم) لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية ووضع مقاربة استراتيجية مندمجة لشؤون الشباب.

تتسم التحديات التي تواجه الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعقيد والترابط. وتتطلب الاستجابة لها أن تصيغ الدول استراتيجيات وطنية مندمجة توفر للشباب الفرص والموارد اللازمة للمشاركة بصفة نشطة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدهم. وتشمل مسألة الشباب طبيعتها عديد القطاعات وتغطي العديد من مجالات السياسة العمومية مثل التشغيل والتعليم والصحة والعدالة والرياضة. غير أن السياسات القطاعية لا تتضمن إجراءات عمومية محكمة التنسيق والإعداد. كما يجب أن يقع إدماجها كجزء من استراتيجية وطنية مندمجة للشباب تضم جميع الفاعلين المعنيين لكي تكون أكثر فاعلية. تضع هذه الاستراتيجية الشباب في قلب السياسات العمومية وتشكل وثيقة مرجعية تسمح بتوجيه تدخل جميع الجهات الفاعلة وجهودها خلال فترة معينة. كما تحدد، في إطار مقارنة مندمجة ومتعددة الاختصاصات، مجالات العمل ذات الأولوية وأهداف التحسين بالنسبة للسنوات الموالية.

تشير المقاربة الحكومية المندمجة إلى العملية التي يقوم من خلالها التنسيق الأفقي والعمودي بالمساهمة في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011^[1]). يتم التنسيق الأفقي بين المؤسسات في نفس المستوى الهرمي (الوزارات على سبيل المثال). أما التنسيق العمودي فيتم بين المؤسسات التي تربطها صلة هرمية ويتمثل غالباً في إصدار تعليمات من المستويات العليا يقع تنفيذها في المستويات الدنيا. ويجب أن تسمح المقاربة الحكومية المندمجة بتعديل الآليات التي غالباً ما تكون فيها القطاعات الوزارية مجزأة ومعزولة، مما يتسبب في ضعف التنسيق والتعاون. كما يتطلب تنفيذ مثل هذه المقاربة قيادة رفيعة المستوى من أجل تحديد الأهداف الاستراتيجية وضمان المساءلة العامة والإدارة الحقيقية المندمجة لعدة قطاعات والتغيير الثقافي.

إن إعداد وإرساء مثل هذا الإطار الاستراتيجي في تونس من شأنه أن يضمن اندماجاً أكبر للشباب ويسهم في استقلاليتهم. يمكن لهذا الإطار أن يبني على الجهود السابقة في هذا الاتجاه ويجب أن يضع الآليات اللازمة لتقييم فعال للناتج.

الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب وفقاً للمعايير الدولية

الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب من أجل تخطيط استراتيجي أفضل

يعدّ التخطيط الاستراتيجي أداة ضرورية لترجمة الالتزامات السياسية إلى خطط واستراتيجيات قابلة للتنفيذ بما يوجّه عمل الحكومة بمرور الوقت (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018^[2]). والاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب هي أطر توجيهية تساعد على تشكيل رؤية استراتيجية وأكثر شمولاً للشباب خلال تنفيذ السياسات الوطنية الموجهة لهم. كما تقوم بتوجيه الفاعلين المعنيين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتجميعهم حول الأولويات الاستراتيجية للشباب وحول مواءمة الخدمات العمومية. كما تمكن الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب من أخذ القضايا القطاعية لشريحة الشباب بعين الاعتبار مثل التشغيل والتعليم والصحة والإسكان والتنقل والرياضة.

تحدد الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب أيضاً أساليب ووسائل التدخل الحكومي والإداري. فهي تتضمن قائمة جرد وتوجهات استراتيجية وخطة عمل وتهدف بشكل خاص إلى تحديد حدود المجال المستهدف للسياسة الوطنية للشباب ولاتخاذ قرار بشأن أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة ولتحديد المقاربات الاجتماعية والقانونية والإدارية والاقتصادية والتكنولوجية وللتنسيق على المقاربات فيما يخص الوساطة الاجتماعية.

يعدّ إعداد استراتيجية وطنية للشباب ممارسة منتشرة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. في عام 2020، أعدت 25 دولة من أصل 33 دولة عضو شاركت في استقصاء حول حوكمة شؤون الشباب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استراتيجية وطنية عملية للشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[3]). وبشكل عام، أدى وضع مثل هذه الاستراتيجيات إلى اعتماد مقاربة وطنية ومحلية منسقة وفعالة، وساهم بالتالي في عملية إدماج الشباب وتمكينهم. رغم ذلك، لم تتمكن 20 دولة من أصل 25 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تبنت استراتيجية وطنية للشباب في جعلها تشاركية بالكامل وإدراجها في الميزانية، أو لم تدمج إجراءات المتابعة والتقييم، مما يزيد من مخاطر الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[3]). في المقابل، وضعت دول مثل إستونيا استراتيجية مندمجة وشاملة للشباب، تمّ التعريف بها في الإطار 3.1، تتضمن إنشاء هياكل تستجيب لاحتياجات الشباب على أفضل وجه.

الإطار 3.1 خطة التنمية لقطاع الشباب في إستونيا

نفّذت إستونيا بين سنتي 2014 و2020 خطة شبابية تسمى "خطة تنمية قطاع الشباب، استهدفت الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و26 سنة وساهمت بالتالي في تحقيق أهداف استراتيجية "إستونيا 2020" للتنافس وأهداف برنامج العمل الحكومي فيما يتعلق بسياسات الشباب والعمل الموجه للشباب. تبنت وزارة التعليم والبحث، وهي المسؤولة عن مراقبة هذا المشروع، مقارنة تشاركية تهدف إلى تسهيل جمع انطباعات الشباب الإستوني. ونظمت بالتالي استشارة عبر الإنترنت وأنشأت مجموعات عمل مخصصة وجمعت تعليقات قيمة من ممثلي الشباب والمنظمات الشبابية.

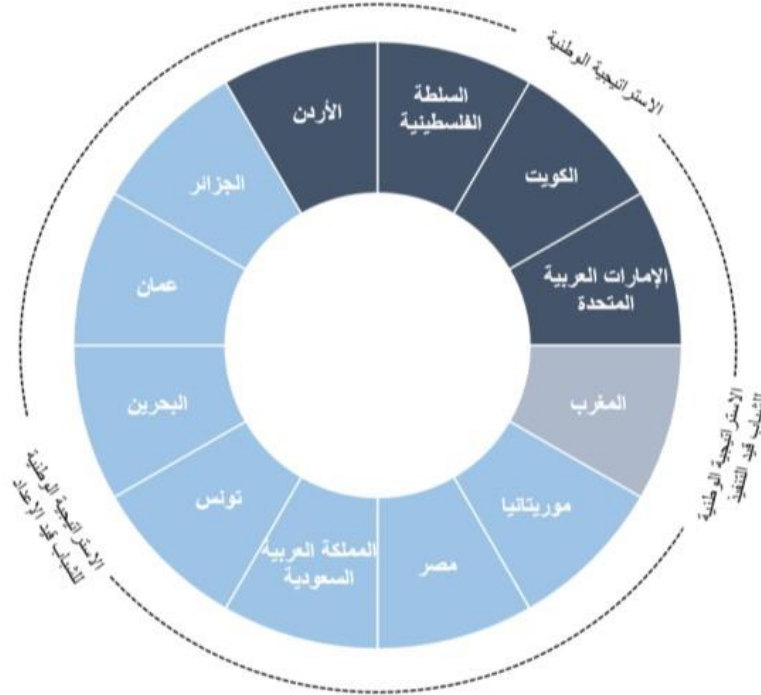
تمّ تسهيل تنفيذ هذه الاستراتيجية الشبابية من خلال توفير الاعتمادات المخصصة والمرتبطة بأهداف ومراحل التنفيذ. كما تمّ إجراء متابعة وتقييم دقيقين سنوياً لتقديم معلومات مستحدثة عن حالة التقدم وتحديات التنفيذ المحتملة، من خلال المؤشرات التي يتمّ إعدادها عند وضع الاستراتيجية. وهكذا قُدمت تقارير المتابعة إلى الحكومة الإستونية سنوياً، ونُشرت على الإنترنت.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[3]).

لن كانت الاستراتيجيات الوطنية للشباب من بين أكثر الأدوات استخداماً لتحديد وتنسيق سياسات الشباب، فإنّ بعض البلدان تتبّع مقاربة مختلفة. قرّرت الدنمارك مثلاً أن تتمّ تغطية شؤون الشباب من خلال سياسات عمومية قطاعية مختلفة دون استراتيجية واحدة توطّر مختلف هذه الجوانب (المفوضية الأوروبية، 2019[4]).

بدأت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الأردن ولبنان وموريتانيا بالفعل في اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة للشباب، في حين أنّ دولاً أخرى ومن بينها تونس، لا تزال تعمل حالياً على تطوير مثل هذه الوثيقة (الرسم البياني 3.1).

الرسم البياني 3.1 الاستراتيجية الوطنية للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مرتقبة)، تمكين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس.

معايير الجودة للاستراتيجيات الوطنية للشباب

يوجد عدد من الأطر الدولية التي تعمل على توجيه صانعي السياسات لصياغة الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب ولضمان أفضل درجة تملك لهذه الاستراتيجيات من قبل الشباب. تشمل هذه الأطر إعلان لشبونة لسنة 1998 (الأمم المتحدة، 1998[5])، والتزام باكو حول سياسات الشباب لسنة 2014 (المنتدى العالمي الأول لسياسات الشباب، 2014[6])، وإعلان لشبونة + 21 بشأن سياسات وبرامج الشباب (المؤتمر العالمي للوزارات المسؤولة عن الشباب 2019 ومنتدى الشباب، 2019[7]) الذين تمّ تقديمهم سابقاً في الجزء الثاني، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية والأدوات العملية التي وضعها المجلس الأوروبي (المجلس الأوروبي، 2018[8]) والمنتدى الأوروبي للشباب (بوروز وآخرون، 2016[9]) ومنظمات شبابية أخرى. على المستوى الإقليمي، يمكن لتونس أن تعتمد على الميثاق الأفريقي للشباب الذي وضعته مفوضية الاتحاد الأفريقي، والذي يقدّم منظوراً إقليمياً وتوجيهياً مفيداً لصياغة مثل هذه الاستراتيجيات (الاتحاد الأفريقي، 2006[10]). على

الرغم من عدم وجود إطار موحد حاليًا ينصّ على مقاييس ومؤشرات ومعايير دولية قابلة للقياس، فإنّ الأطر الدولية المذكورة أعلاه تتقاسم عديد العناصر المشتركة (الجدول 3.1).

الجدول 3-1 عرض عام لمبادئ صياغة الاستراتيجيات الوطنية للشباب

المجلس الأوروبي	معايير المنتدى الأوروبي للشباب من أجل سياسة شبابية جيدة	التزام باكو حول سياسات الشباب (2014)	سياسة الشباب
المقاربة	مقاربة حقوقية	مقاربة حقوقية	-
الأساس النظري	استراتيجية قائمة على المعرفة	استراتيجية قائمة على المعرفة وعلى معطيات ملموسة	استراتيجية قائمة على بحوث وعلى معطيات ملموسة
المشاركة	مشاركة الشباب في الإعداد	مقاربة تشاركية	مقاربة تشاركية وديمقراطية
التنسيق	الحوار بين الوزارات، روابط قائمة بين المستويات المحلية والجهوية والوطنية	على عدة مستويات	متناسق ومنسق (شامل، على عدة مستويات، عديد الأطراف المعنية)
الميزانية	ميزانية مخصصة	الموارد المتوفرة	ممول بالكامل
القيادة والمساءلة	تحديد سلطة حكومية مسؤولة عن الشباب بوضوح	المشاركة والمساءلة السياسية	خاضع للمساءلة
قطاعية/مشاركة بين القطاعات	مقاربة مندمجة ومتعددة القطاعات	مدمجة لعدة قطاعات	مستفيضة
البعد الجندي	-	-	يولي اهتماما لمسألة الجندر
الشفافية والنفاذ	ملموسة وشفافة	-	-
المستفيدين	تحديد مجموعة المستفيدين بوضوح	-	-
رؤية الشباب	الشباب كمورد وليس كمشكل	-	-
التنسيق مع الممارسات القائمة	متناسقة مع الممارسة الدولية	-	-

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2021)، مرتقبة)، تمكين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس.

طوّرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انطلاقاً من هذه المعايير المشتركة إطاراً للاستراتيجيات الوطنية للشباب يتألف من ثمانية مبادئ قادرة على توجيه المسؤولين الحكوميين المكلفين بصياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم هذه السياسات العمومية. وتُعكس وتُلخّص هذه المبادئ مختلف أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تُقنّ الممارسات والمعايير الجيدة فيما يخصّ الحوكمة العمومية وخاصة توصيات مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن شفافية الإدارة والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة والحوكمة المالية وتناسق السياسات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل حوكمة عمومية جيدة.

بهذا الشكل، يساعد إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول معايير الجودة للاستراتيجيات الوطنية للشباب على تحديد المعايير والمبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء تطوير الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب بشكل أفضل.

المشاركة السياسية كنقطة بداية

يعدّ الدعم السياسي رفيع المستوى لتصميم واعتماد استراتيجية وطنية للشباب أمراً ضرورياً لضمان المشاركة اللازمة من الحكومة والمجتمع وتعبئة الموارد الكافية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019^[11]). وأظهرت التجارب السابقة في إرساء استراتيجيات وطنية للشباب في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنّ غياب إرادة سياسية قوية لتهيئة الظروف المناسبة يمكن أن يؤثر سلباً اعتماد هذه الاستراتيجيات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021^[12]). إنّ وجود إرادة سياسية قوية أمر ضروري لبدء عملية الصياغة وتظلّ عنصراً أساسياً في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب لضمان نتائج ملموسة فيما يخصّ وضع الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021^[12]).

تتطلب المقاربة المندمجة لسياسات الشباب تدخل عدد كبير من الجهات الفاعلة من جهات ووضعية مختلفة. لذلك من الضروري تحديد هيكل تكون مهمته توجيه الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب وتنسيق سياسات الشباب على المستويين الوطني والمحلي وترتيب الأهداف حسب الأولوية وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الحفائب الوزارية ومختلف مستويات الحكومة بشكل واضح.

تحدد دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة شؤون الشباب عدة آليات لتوزيع المسؤوليات والأشكال المختلفة لتنظيم شؤون الشباب، مما يسهل اتباع مقاربة مشتركة بين القطاعات، أفقياً، في مختلف الوزارات، وعمودياً، عبر مختلف المستويات الحكومية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[11]). وتجدر الإشارة أن نصف دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي شاركت في الاستقصاء حول حوكمة شؤون الشباب قد نقلت هذه المسؤوليات إلى وزارة قطاعية مكلفة بالعديد من الحفائب، مثل وزارة التربية أو وزارة الرياضة والمرأة والطفل. ويمكن أيضاً إدارة سياسات الشباب من قبل مركز الحكومة¹ كما هو الحال في كندا (الإطار 3.2) والنمسا.

الإطار 3.2. رئيس الوزراء الكندي وزيراً للشباب والأمانة العامة للشباب في كيبيك

في كندا، منذ سنة 2015 وإلى حدود نوفمبر 2019، شغل رئيس الوزراء أيضاً منصب وزير الشباب. بعد التعديل الحكومي الأخير، تم إنشاء وزارة جديدة للتنوع والإدماج والشباب. محلياً، أمانة الشباب هي الوحدة الإدارية المسؤولة عن هذا الملف في كيبيك وهي تابعة للمجلس التنفيذي لمكتب رئيس الوزراء. تهتم لجنة مشتركة بين الوزارات، بتنسيق من الأمانة العامة، بالملفات ذات الأولوية وتعمل من أجل تعاون أفضل بين الوزارات.

المصدر: (البرلمان الكندي، 2020[13]، الأمانة العامة للشباب بكيبيك، 2020[14]).

مقاربة قائمة على معطيات ملموسة وموزعة حسب السن لتحديد التفاوتات وحلها

تعد المقاربة التي تقوم من خلالها الحكومات بجمع الأدلة وتطبيقها ودمجها في السياسات واتخاذ القرارات عاملاً هاماً في تصميم وتنفيذ للسياسات العمومية بنجاح (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[12]). خلال المدة المحددة لاستراتيجية الشباب، يجب أن تكون الأدلة المستخدمة من قبل صانعي السياسات موثوقة وذات صلة ومستقلة ومحدثة. من حيث المبدأ، ينبغي تصنيف الأدلة حسب السن ومراعاة المعايير المتقاطعة الأخرى لمعالجة التفاوتات القائمة على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي والاقتصادي أو الانتماء العرقي أو الإعاقة.

وتسمح هذه الممارسة، أولاً، بتحديد الاحتياجات المختلفة للشباب والتحديات التي يواجهها، وثانياً، بوضع أهداف ومؤشرات متابعة وتقييم أكثر تكيفاً وقابلية للتعديل. يجب استكمال هذه المقاربة بنظام يسهل تبادل البيانات والمعلومات بين المؤسسة الحكومية المسؤولة عن شؤون الشباب وأي جهة فاعلة أخرى ذات صلة، من خلال إقامة حوار مع الشباب مثلاً لمساعدتهم على تبليغ آرائهم حول سياسات الشباب. من شأن هذه الآلية أن تساعد في جمع البيانات المصنفة حسب السن وجعلها متاحة، وأن تعزز التفكير في صياغة الاستراتيجية من خلال الاستنتاجات المستخلصة عن إجراء هذا الاستقصاء.

إشراك الشباب في جميع مراحل دورة صياغة الاستراتيجية من خلال مقاربة تشاركية

تساعد المشاركة النشطة من قبل أصحاب المصلحة صانعي السياسات في تحديد الاحتياجات وتقديم السياسات والخدمات المناسبة. تؤكد توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة على أن مشاركة أصحاب المصلحة تزيد من إدماج السلطات العمومية ومساءلتها وتدعو الحكومات إلى "توفير فرص متكافئة وحقيقية لجميع أصحاب المصلحة لإعلامهم واستشارتهم وإشراكهم بصفة نشطة في جميع مراحل دورة السياسات العمومية وفي تصميم وتقديم الخدمات العمومية" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[15]). وهي تتميز بثلاثة مستويات للمشاركة: (1) الإعلام - تنقل السلطات العمومية المعلومات مباشرة إلى الجمهور، (2) الاستشارة - يقدم أصحاب المصلحة ملاحظات إلى السلطات العمومية، والعكس بالعكس، (3) المشاركة - يتمتع المواطنون بإمكانية المساهمة في جميع مراحل دورة السياسات العمومية وفي تصميم وتقديم الخدمات العمومية وتتوفر لديهم الوسائل للقيام بذلك (المعلومات والبيانات والأدوات الرقمية وما إلى ذلك).

لذلك يجب أن تشمل الاستراتيجية الوطنية التشاركية للشباب جميع الجهات الفاعلة المعنية في جميع مراحل الدورة السياسية، انطلاقاً من صياغتها وتنفيذها وصولاً إلى المتابعة والتقييم، كما هو الحال بالنسبة للاستشارات التي أجريت في أيرلندا (الإطار 3.2). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحظى الفئات الهشة والمهمشة باهتمام خاص من خلال إجراءات خصوصية تناسب احتياجاتهم. ويتطلب هذا الاهتمام الخاص

أيضاً تطبيقاً جهوياً، حيث غالباً ما تكون القدرات الإدارية أضعف خارج العواصم الوطنية والمدن الكبرى. هذا هو الحال بالنسبة لنيوزيلندا، كما هو موضح في الإطار 3.3.

الإطار 3.3. استشارة الشباب والفئات الهشة في أيرلندا ونيوزيلندا

الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2020 في أيرلندا

في أيرلندا، تم تكليف إدارة شؤون الأطفال والشباب بصياغة الاستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2020. أجريت الاستشارة في الفترة الممتدة من ديسمبر 2014 إلى مارس 2015 بطريقة مندمجة وشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الشباب والعاملين في شؤون الشباب والوزارات وجهات فاعلة أخرى ذات الصلة. جمعت الاستطلاعات عبر الإنترنت التي استهدفت جهات فاعلة خصوصية عدة آراء. وقد برزت أولويات الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب مباشرة من خلال الاستشارات. علاوة على ذلك، تعترف الاستراتيجية بالمسؤولية المشتركة بين الحكومة ومؤسسات الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين لأداء تعهداتها. أخيراً، تم إنشاء تحالف سياسات للأطفال والشباب، يتألف من ممثلين رفيعي المستوى من وزارات ومؤسسات حكومية وخبراء وممثلين من مجموعة واسعة من القطاعات التي تعمل مع الأطفال والشباب، للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية.

استراتيجية رفاه الأطفال والشباب في نيوزيلندا

استفادت استراتيجية رفاه الأطفال والشباب النيوزيلندية من مساهمات 10000 نيوزيلندي، بما في ذلك 6000 طفل وشاب. اعتمدت الحكومة مجموعة واسعة من الآليات، بما في ذلك اللقاءات المباشرة ومجموعات النقاش وورشات العمل والمنتديات الأكاديمية والاستطلاعات ومبادرة "إرسال بطاقة بريدية إلى رئيس الوزراء". مثلت فيها مسألة إدماج الأطفال والشباب من الفئات الهشة، لا سيما الشباب الماوري وغيرهم من شباب المحيط الهادئ وحاملي الإعاقات والشابات واللاجئين والأطفال في رعاية الدولة أولوية. كما تشاورت الحكومة مع مجموعة مرجعية تتكوّن من ممثلين عن الأطفال والشباب، بما في ذلك ممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين، ونشرت تقارير على الإنترنت لتعرض ردود الفعل الواردة.

المصادر: (وزارة الأطفال وشؤون الشباب) 2015^[16]، الأمانة العامة للشباب، 2016^[17]، (إدارة الأطفال وشؤون الشباب، 2015^[18]) (إدارة رئاسة الحكومة والديوان، 2019^[19])، (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[3]).

موارد كافية للتنفيذ الفعال

إن تخصيص موارد بشرية ومالية كافية ومخصصة ضروري لتمكين جميع الوزارات والجهات الفاعلة من المشاركة في تنفيذ سياسات وخدمات الشباب من أجل تحقيق الأهداف المرسومة للاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب. في غياب ميزانية خصوصية، يتم عادة تخصيص موارد لتنفيذ الاستراتيجية من قبل هيكل عديدة بتنسيق ضعيف. مما يؤثر على مدى فعالية تنفيذ بعض الجوانب الاستراتيجية، وهو ما يقلل من القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة ويقوض علاقة الثقة بين الشباب وحكومتهم.

الشفافية والنفاذ للاستراتيجيات الوطنية للشباب من أجل بناء الثقة

يجب أن تكون الاستراتيجيات الوطنية للشباب شفافة ومتاحة للمواطنين بما يساهم في بناء ثقتهم وفي تحقيق نتائج السياسات العمومية بأكثر فعالية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019^[20]). ويتطلب ذلك تقسيماً واضحاً للمسؤوليات بين جميع المتدخلين، ونشر الإستراتيجية والتقارير والاستقصاءات حيث تكون متاحة للعموم. ويتم اتباع مثل هذه التدابير لتعزيز النفاذ في 25 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي اعتمدت الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019^[11]). ويساعد ذلك في تعزيز مساءلة الاستراتيجيات الوطنية للشباب ويُعطي شرعية لاستخدام الأموال والموارد العمومية. أخيراً، يمكن أن يؤدي تبادل هذه المعلومات بطريقة تناسب الشباب وتراعي تطلعاتهم وأساليب الاتصال الخاصة بهم، إلى زيادة شفافية هذه الاستراتيجيات وشرعيتها لدى الشباب وهو ما سيتم شرحه بمزيد من التفصيل في الجزء 5 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018^[21]).

آليات المتابعة والتقييم من أجل قدر أكبر من المساواة

تساعد أنظمة المراقبة والتقييم ونقل التفاعلات الجيدة صانعي السياسات على فهم واستيعاب النجاحات والتحديات التي يطرحها تنفيذ الاستراتيجية بشكل أفضل، وتضمن أن تكون الخيارات السياسية نابعة عن أدلة ملموسة. لذلك يجب مراقبة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية للشباب بانتظام لضمان أن تساهم القرارات والمخصصات المتعلقة بالميزانية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وفي السماح للحكومات بتغيير مقاربتها عند الضرورة. وتسلسل هذه الآليات كما يبيّنه الإطار 3.4 من خلال مثال جمهورية سلوفاكيا، الضوء على العقبات المحتملة وتحث صانعي القرار على اعتماد تدابير مناسبة لتجاوزها، مما يساعد على زيادة الشفافية وشرعية استخدام الأموال والموارد العمومية.

يتطلب وضع إطار منظم للمتابعة والتقييم عناصر ضرورية هي: وضع أهداف وغايات قابلة للقياس وتحديد مؤشرات الأداء المرتبطة بهذه الأهداف والغايات وإنشاء نظام لجمع البيانات.

الإطار 3.4. متابعة وتقييم استراتيجية الشباب في سلوفاكيا

تبنت حكومة الجمهورية السلوفاكية استراتيجيتها للشباب (2014-2020) سنة 2014. يتم متابعة تنفيذها وتقييمها من قبل مجموعتين من الخبراء: فريق عمل مشترك بين الوزارات لسياسة الدولة في مجال الشباب، بتنسيق من وزارة التعليم والعلوم والبحث والرياضة من جهة ولجنة الأطفال والشباب بتنسيق من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة. ويتم سنوياً إعداد تقارير مرحلية تُرفع إلى الوزير ذي الاختصاص. كما يتم تأمين المراقبة المستمرة للاستراتيجية من خلال الاستشارات العمومية على المستويين الوطني والجهوي بمشاركة الشباب وممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية. كما أنجز سنة 2018 تقييم منتصف المدة: "التقرير حول الشباب" في انتظار تقديم تقرير نهائي لتقييم التقدم المحرز وتأثير الاستراتيجية سنة 2021.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[3]).

مقاربة مشتركة بين القطاعات ومستعرض لضمان تناسق العمل العمومي

يشمل مجال الشباب العديد من القطاعات منها التعليم والرياضة والتشغيل والصحة والنقل والثقافة. هذه المجالات مترابطة وتشكل معاً البيئة التي يتطور فيها الشباب. فعلى سبيل المثال، يؤثر الحصول على التعليم وجودته مباشرة على قدرة الشباب على العثور على عمل لائق، وهو ما يمكن أن يؤثر على حالتهم الصحية. يجب أن تسعى الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال الشباب إلى تناول جميع محاور السياسات العمومية ذات الصلة من منظور الشباب وإلى خلق الترابط بينها. هذا هو الحال بالنسبة لاستراتيجية عمل الشباب في كيبك المبيّنة في الإطار 3.5.

الإطار 3.5. استراتيجية عمل الشباب في كيبك

تقدّم استراتيجية عمل الشباب في كيبك (2016-2021) سلسلة من التدابير العملية التي تعزّز الإجراءات الحكومية لتحقيق أهداف سياسة الشباب في كيبك 2030 للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً. تمت صياغة الاستراتيجية بعد استشارات أجرتها الحكومة طيلة سنوات مع الشباب وهي توجّه تركيزها إلى خمسة محاور: الصحة والتعليم والمواطنة والتشغيل وريادة الأعمال والتأهب. يحتوي كل محور على خمسة أهداف فرعية لمجموع 90 تدبيراً، يكون العديد منها تقاطعياً ومتعلقاً بأكثر من محور تدخل في سياسة الشباب.

المصدر: (الأمانة العامة للشباب، 2016[22]).

مراعاة النوع الاجتماعي من أجل فعل عمومي شامل

تشدد توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المساواة بين النساء والرجال في الحياة العامة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015[23]) على أن أي إجراء حكومي يجب تقييمه وفقاً للاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال، من أصول مختلفة لتحقيق نتائج مندمجة. ويساعد إدراج في الاستراتيجيات الوطنية للشباب على تقليص الفجوة بين الشباب والشابات من خلال: 1- الاستخدام المنهجي

للبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، 2- إدراج الخبرة في مجال النوع الاجتماعي في صياغة سياسات الشباب، 3- إدخال أهداف ومؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[24]).

يقدم هذا الإطار إذا مقارنة مندمجة لتوجيه صانعي السياسات طيلة دورة استراتيجية الشباب. وقد جاء تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي اعتمد على نتائج استقصاءات حول حوكمة شؤون الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[3]) ليوضح ترابط هذه المعايير وكيف تعزز بعضها البعض (الجدول 3.2).

الجدول 3-2 إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول معايير الجودة للاستراتيجيات الوطنية للشباب

المبدأ	التعريف والتفسير
الدعم والمشاركة السياسية	يلتزم المسؤولون بتلبية احتياجات الشباب. ويستدعي ذلك ما يلي: - بيانات رفيعة المستوى تضع الشباب في أعلى سلم الأولويات الحكومية - إدراج الشباب في الوثائق الحكومية الاستراتيجية. تستند سياسة الشباب إلى بيانات وأبحاث موثوقة ومستقلة ومحدثة يمكن أن تشمل ما يلي: - البيانات المصنفة حسب السن تكفلت بجمعها وزارة شؤون الشباب - نظام يعمل على تيسير تبادل البيانات بين الأطراف المتدخلة في سياسات الشباب
مقاربة قائمة على معطيات ملموسة	تشارك كل الأطراف المتدخلة في سياسات الشباب في جميع مراحل دورة الصياغة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي: - مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة، إضافة إلى ممثلي شؤون الشباب، - توفير أدوات وقنوات الحوار (الاجتماعات والاستقصاءات والاستشارات الإلكترونية)، - تنظيم أنشطة موجهة لإشراك الفئات الضعيفة والمهمشة.
المقاربة التشاركية	يتم وضع الموارد المالية والبشرية الكافية على ذمة السلطات العمومية ذات الصلة. ويشمل هذا ما يلي: - توفير ميزانية مخصصة وكافية لوزارة الإشراف والاستراتيجية الوطنية، - تتلقى منظمات الشباب والميسرون والمنح وهياكل الدعم.
التمويل والموارد الكافية	يتم تحديد السلطة الحكومية المسؤولة عن تنسيق الاستراتيجية وتنفيذها بوضوح. ويمكن أن تشمل تدابير الشفافية الأخرى ما يلي: - نشر الاستراتيجية الوطنية للشباب على موقع ويب يسهل الوصول إليه، - تحديد المسؤوليات فيما يخص التنفيذ والمتابعة والتقييم بوضوح، - تكون نتائج الاستقصاءات والاستشارات والتقارير متاحة للعموم.
الشفافية والنفاذ	يجري تقييم الاستراتيجية بطريقة منهجية وموضوعية لتحديد مدى ملاءمة الأهداف ومدى تحقيقها. ويمكن إجراء هذا التقييم من خلال ما يلي: - الأهداف والغايات القابلة للقياس، إضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية، - نظام لجمع البيانات وضمان جودة المؤشرات الرئيسية، - تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز والتقييم، - الأدلة التي تستخلص من خلال المتابعة والتي تلقي الضوء على اتخاذ القرارات.
المتابعة والتقييم/المساءلة	يتم تناول جميع القطاعات ذات الصلة من منظور الشباب. ويقع التنسيق بين مختلف المتدخلين في سياسات الشباب التي يمكن أن تتخذ الشكل التالي: - تناول جميع مجالات السياسة ذات الصلة وربطها ببعضها البعض، - تشريك الوزارات طوال دورة صياغة السياسات العمومية، - وضع آليات تنسيق بين الوزارات وبين مختلف المستويات الحكومية.
مقاربة تقاطعية ومشاركة بين القطاعات	لكي تكون الاستراتيجية الوطنية للشباب مندمجة للجميع، يجب أن تراعي الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال من مختلف الخلفيات وأن يتم تقييمها وفقاً لهذه الاحتياجات. ويمكن القيام بذلك من خلال: - الإشارة الصريحة إلى المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب، - توفر البيانات المصنفة حسب الجنس والأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
مراعي للنوع الاجتماعي	

الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب في تونس: الخطوات الأولى نحو صياغة الاستراتيجيات الوطنية للشباب

قبل سنة 2011، تم إدراج سياسات الشباب في خطط التنمية الخماسية التي شكلت أساس السياسة الاقتصادية التونسية. بهذه الطريقة، جمعت سياسات الشباب معاً أولويات متعددة القطاعات، تتعلق على وجه الخصوص بالثقافة والتعليم والنشاط الجمعياتي (فلوريس، 2008[25]). ومنذ سنة 2002، تكفل المرصد الوطني للشباب بتنسيق هذه الإجراءات. وقد تم بحث هذا المرصد بهدف إضفاء منظور تقاطعي حول شؤون الشباب وتنظيم الاستشارات مع الشباب، قبل وضع خطط التنمية، لتحديد احتياجات الشباب التونسي والتحديات التي يواجهها بشكل أفضل.

ركزت خطط التنمية على التشغيل وآليات التضامن. وتمثل الأولويات الرئيسية الثلاث الموجهة للشباب خلال خطة التنمية الخمسية 2005-2009 في: 1- تعميق الدعم للجمعيات التي تعمل على الإدماج الاقتصادي للشباب و2- ديمقراطية التعليم و3- تشجيع الشباب على أن يكونوا

قوة سبّاقة من أجل مستقبلهم، وذلك من خلال تعزيز الحس المدني والقيم الأخلاقية (فلوريس، 2008 [25]). كما تم تزويد هذه الأولويات بمؤشرات كمية واعتمادات عالمية مخصصة لسياسات الشباب والثقافة والترفيه، بما يعادل 1.5% من ميزانية الدولة.

وفي الوقت ذاته، كانت العديد من السياسات القطاعية المتعلقة بالشباب لا تزال تحت إشراف مختلف الوزارات والإدارات القطاعية، مثل الوزارات المسؤولة عن التعليم الوطني والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والتشغيل. ولئن مثل الشباب إحدى الأولويات المعلنة للرئاسة، كما يتجلى ذلك في جهود رئيس الدولة لجعل سنة 2010 السنة الدولية للشباب، فإن السياسات المختلفة في هذا الاتجاه قد اتسمت بمستوى منخفض من التشاور والتنفيذ. لم يمتد نشاط المرصد الوطني للشباب إلى تنسيق جميع السياسات المتعلقة بالشباب، واعتمدت الدولة في كثير من الحالات على وجود شبكات جمعياتية قريبة من السلطة يمكنها أن تتولى تنفيذ هذه السياسات. في سياق سياسات تشغيل الشباب، تم حث الجمعيات على تشغيل شباب حاملين لشهادات خاصة. كما أن دور الشباب، التي شجعت الدولة على إنشائها، كانت تقتصر على مسألة التعليم غير الرسمي كحزام محلي لسياسات التشغيل والتضامن (فلوريس، 2008 [25]).

منذ ثورة سنة 2011 التي قادها الشباب التونسي إلى حد كبير، بُذلت جهود لوضع سياسة شبابية تلبي توقعات واحتياجات المعنيين. وأكدت الحكومة المؤقتة في سنة 2011 على أهمية التركيز على فاعلية سياسات الشباب مع الحفاظ على أولييتي التشغيل والتضامن. ووضعت على وجه الخصوص عدة آليات دعم للشباب، مثل برنامج أمل الذي يخصص منحة شهرية قدرها 200 دينار لخريجي التعليم العالي المعطلين عن العمل، قبل أن يتم التخلي عنها بسرعة (الزواوي، 2014 [26]). ومع ذلك، فهي تقتصر على خارطة طريق متعددة القطاعات فيما يخص شؤون الشباب، تكون مندمجة ومهيكلية بشكل واضح وتحظى بحكومة مناسبة يُعهد بها إلى هيئة واحدة أو منظمة بطريقة تقاطعية.

إرادة وضع استراتيجية وطنية مندمجة للشباب

بذلت الحكومة التونسية منذ سنة 2011 جهوداً كبيرة لتوسيع نطاق التدابير التي تستهدف الشباب ووضع إجراءات متماسكة تستجيب لتوقعات واحتياجات الشباب. وفي ظلّ ظهور سياق جديد وإيجاد توافق سياسي ملائم لمسار جديد لتطوير السياسات العمومية، أصبح من الممكن إعادة توجيه سياسة الشباب.

الحوار المجتمعي حول الشباب لسنة 2016

وضع دستور 2014 أسس إرادة صياغة استراتيجية وطنية مندمجة وشاملة للشباب، وقد تمّ التعرّض لهذه النقطة سابقاً في الجزء الثاني. ثم جاءت اتفاقية 13 جويلية لسنة 2016 لتخلق دفعا جديدا نحو صياغة السياسات الوطنية واستراتيجية للشباب. وقد جمعت هذه الاتفاقية بين الأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي إطار اعترافها أكثر فأكثر بالحاجة إلى وضع سياسة وطنية للشباب، نظمت الوزارة المكلفة بشؤون الشباب حواراً مجتمعياً في جميع أنحاء البلاد امتدّ بين أكتوبر وديسمبر لسنة 2016 بتشجيع من رئاسة الجمهورية². وكان الهدف من ذلك تشجيع الشباب وأسرهم وجميع أصحاب المصلحة على التعبير عن آرائهم بشأن توقعاتهم واحتياجاتهم، لإجراء تشخيص لوضع الشباب والمساهمة في بناء استراتيجية وطنية مندمجة للشباب في أفق 2030. شارك في هذا المسار 40 ألف شخصاً من جميع أنحاء البلاد لنقاش مواضيع تقاطعية مثل التشغيل والصحة والمواطنة. وقد أفضى هذا الحوار إلى إنشاء قاعدة بيانات تضمّ 35000 مساهمة لإعداد بانوراما عن شؤون الشباب (وزارة شؤون الشباب والرياضة، 2018 [27]). وفي هذا الإطار، تمّ إجراء استطلاع واسع على أكثر من 1200 أسرة للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه القضايا. ووفّر هذا الحوار الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب بقاعدة معلومات هامة من شأنها أن تساعد في إعداد سياسة الشباب الوطنية متعددة القطاعات.

وعقب هذا الحوار، تم تقديم تحليل أولي للآراء والمطالب في المؤتمر الوطني للشباب في ديسمبر 2016، الذي انعقد تحت رعاية رئيس الجمهورية. كما وضّح هذا التحليل التوجهات الرئيسية حول سبعة محاور تتعلّق بالتنمية والصحة والقيم والمواطنة والتعبير الثقافي والترفيهي وتقنيات المعلومات والاتصالات والهجرة والوقاية من التطرف العنيف (وزارة شؤون الشباب والرياضة، 2018 [28]). أدت هذه المبادرة إلى جرد أولي لوضعية شؤون الشباب التي أصبحت تشكل لاحقا ركيزة لمحاولات لاحقة لتنظيم عمل الدولة لفائدة الشباب.

ولترجمة نتائج هذه الاستشارة إلى خطة عمل، اتّخذ سنة 2017 قرار إنشاء لجنة من الخبراء والتي كان من المقرر أن تكون مسؤولة عن تخطيط سياسات الشباب وإعداد استراتيجية وطنية مندمجة، مع التركيز على المحاور ذات الأولوية التي تم الاتفاق حولها خلال الحوار المجتمعي، من بينها المساواة في النفاذ إلى المعلومات وإعادة هيكلة المساحات المخصصة للشباب وتحقيق الذات من خلال القدرة الحركية. لكنّ هذه اللجنة لم تتعقد بالرغم من مرور أكثر من أربع سنوات عن الحوار المجتمعي. ومن جانبها، تمثّلت أولوية الوزارة المسؤولة عن الشباب في ضمان متابعة ودعم تنفيذ هذه الاستراتيجية التي كان من المفترض أن تستجيب إلى مطالب الشباب وإعادة بناء رابط الثقة وإعادة التوجيه نحو مشاريع حياتية واقعية تتماشى مع طموحاتهم وإمكانياتهم، حال الانطلاق في تطبيقها.

أثبتت البيانات التي تم جمعها أثناء العمل الذي تمّ تفصيله أنها مفيدة للغاية في تحديد احتياجات الشباب التونسي والتحديات التي يواجهها. لكنها يمكن أن تصبح غير حيّية بحكم التطوّر المتسارع الذي يشهده السياق في البلاد وبحكم تعدّد أوجهه. لذلك قد يبدو من المناسب الإسراع في إعداد الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب الذي تعتمد على هذه البيانات وعلى أبحاث أخرى قيّمة وقد تكون مكلفة للغاية.

خطة التنمية (2016-2020)

شكّلت خطط التنمية الخمسية أساس سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التونسية طيلة عقود وتضمنت عدداً من السياسات القطاعية. وبالرغم من أنّ هذه الخطط لا تتوجّه للشباب على وجه التحديد، إلّا أنّها تحتوي على العديد من التدابير المتعلقة بإدماج الشباب. عند صياغة هذا التقرير، كانت خطة التنمية 2021-2025 لا تزال في مرحلة الإعداد. وتتولّى لجنة الشباب والرياضة، تحت إشراف الوزارة المكلفة بشؤون الشباب، مسؤولية صياغة هذه الخطة بشكل جماعي بالتعاون مع 33 لجنة أخرى (وزارة المالية، 2021[29]).

في خطة 2016-2020، تضمّن المحور المتعلّق بالتنمية البشرية والإدماج عدداً من الإجراءات الموجّهة للشباب. وتمّ التركيز على المجالات التربوية والثقافية والاقتصادية والرياضية، مع العمل على تطوير انفتاحهم على العالم وتشجيع قدراتهم الإبداعية (وزارة التنمية، 2017[30]). بالإضافة إلى ذلك، وبموجب الالتزامات التي تعهّدت بها تونس في مجال شراكة الحكومة المفتوحة، وضعت تدابير أخرى تستهدف الحوار واهتمام الشباب بالحياة السياسية، من أجل تعزيز مشاركتهم في صنع القرار، ولا سيما على الصعيد المحلي.

تمّ استلزام محور الشباب في خطة التنمية مباشرة من نتائج الحوار المجتمعي للشباب وتمّ تقديمه كخطوة نحو صياغة استراتيجية مندمجة. وقد هدفت خطة التنمية إلى تحسين أداء وجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المخصّصة للشباب، وفي مقدمتها مراكز الشباب التي شهدت توسيعاً لدورها وصلاحياتها، وكذلك إلى وضع استراتيجية وطنية للترفيه والسياحة الموجهة للشباب وإلى تشجيعهم على الانضمام إلى الأنشطة المدنية والجمعياتية (وزارة التنمية، 2017[30]).

من الناحية العملية، حددت خطة التنمية الوطنية 2016-2020 أهدافاً لتجديد هياكل مساعدة الشباب الموجودة. وشجّعت خاصّة على إعادة تأهيل الملاعب الرياضية وغرف الأنشطة والمراكز السياحية للشباب، ودعت في الوقت نفسه إلى تحسين البرامج والأنشطة المقدمة في هذه الفضاءات، بشكل يزيد خاصة من المطالب الصادرة عن الجمعيات الشبابية في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص اعتمادات لتجهيز جميع مراكز الشباب بمعدات إعلامية ورقمية.

ومن هذا المنطلق، أولكت خطة 2016-2020 دوراً هاماً لمراكز الشباب لإدماج الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية. وتقدّم مراجعة وتوسيع صلاحيات مراكز الشباب من خلال تطوير أدوارهم وتحديث معدّاتهم وتحسين توزيعهم الجغرافي. كما تعترّم تحديث أساليب إدارتها لإشراك الشباب ومنحهم دوراً جديداً وفق رؤية جديدة. وسيتمّ التعرّض لدور واختصاصات مراكز الشباب بمزيد من التفصيل في الجزء الرابع.

مشروع الاستراتيجية الوطنية التونسية للشباب

على نطاق أوسع، عزّز الحوار المجتمعي للشباب الحاجة إلى مقاربة مندمجة. وقد شجّعت على ذلك الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب، بالتعاون مع الوزارات الأخرى، على الاضطلاع بإعداد استراتيجية وطنية تدمج جميع السياسات المتعلقة بالشباب. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ صياغة الاستراتيجية لم ينطلق إلى حدود كتابة هذا التقرير.

انطلاقاً من سنة 2016، أفضى إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للشباب التونسي إلى أعمال وثائقية وتحليلية هامّة شاركت فيها هيئات عمومية مثل المعهد الوطني للإحصاء ومختلف الوزارات ومعاهد البحوث المستقلة ومنظمات غير حكومية وجمعيات الشباب. وقد أدى هذا الزخم الجماعي بين الفاعلين في سياسة الشباب إلى إحداث تقدّم هام، لا سيما فيما يتعلّق بجمع البيانات وتحليلها، وشجّع على مواصلة الحوار المؤسسي. وفي الواقع، صرّحت عشر وزارات من بين الأربع عشر وزارة أجابت عن استطلاع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن هذه المسألة أنها شاركت في المراحل الأولى من عملية إعداد مسودة الاستراتيجية (الجدول 3.3).

الجدول 3-3 مشاركة الوزارات في إعداد الأقسام المواضيعية للاستراتيجية الوطنية التونسية للشباب

الوزارات	المشاركة في إعداد الاستراتيجية
رئاسة الحكومة	لا
وزارة التكوين المهني والتشغيل	نعم
وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	نعم
وزارة الشؤون المحلية	لا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	لا
وزارة الشؤون الاجتماعية	نعم
وزارة التربية	نعم
وزارة النقل	نعم
وزارة الشؤون الثقافية	نعم
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	نعم
وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي	نعم
وزارة شؤون المرأة والأسرة	نعم
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	نعم

المصدر: دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول حوكمة شؤون الشباب في تونس، 2017.

ومع ذلك، تؤكد ردود مختلف الوزارات على الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أنّ مشاركة مجلس نواب الشعب لم تكن مبرمجة في هذه العملية. وتُضيف أنّ مشاركة المرصد الوطني للشباب في النقاشات كان هامشياً، من بين الفاعلين المعنيين بسياسات الشباب. ومع ذلك، فإنّ المرصد مثّل فاعلاً رئيسياً في فهم الظواهر المرتبطة بالشباب. فهو يوفّر للسلطات العمومية عدداً كبيراً من البيانات حول وضعهم وينشر العديد من التقارير التفصيلية حول القضايا المتعلقة بهم. وبفضل خبرتها في هذا المجال وتواصلها مع الشباب التونسي كما هو مبين في الجزء الرابع، أصبح المرصد يمثل جهة فاعلة محدّدة من أجل فهم أفضل لوضع الشباب ويلعب دور الميسر لمشاركة الشباب وقبولهم للتدابير التي تشملهم (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2016[31])، ودور المحاور ذي الصلة في عملية إعداد الاستراتيجية ومراقبة تنفيذها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت استشارة الشباب قبل إعداد هذه الاستراتيجية وأُتيحت لهم الفرصة للتعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم. كان هذا واضحاً بشكل ملحوظ خلال المؤتمر الوطني للشباب في ديسمبر لسنة 2016، الذي اختتم الحوار المجتمعي حول الشباب وأعلن عن مشروع إعداد استراتيجية مندمجة. من ناحية أخرى، نظّم شباب من منظمات المجتمع طاولات مستديرة وورشات عمل نقاشية بالتوازي مثل "إيجا أنت" (أو "عليك أنت أن تأتي")، "الحوار الحقيقي للشباب". وقد برز من خلالها اهتمامهم بالشأن العام، ولكن كشف أيضاً انعدام ثقتهم في الدولة رغم استعدادها لأخذ آرائهم بعين الاعتبار عند وضع السياسات العمومية.

وفي نهاية هذا الحوار، أدركت السلطات العمومية الحاجة إلى إنشاء مجلس وطني للشباب ووكالة وطنية للعمل التطوعي ومؤتمر للاستثمار الموجّه للشباب وقانون توجيهي لأنشطة الشباب. ولكن لم يتم العمل على هذه التوصيات إلى حدود كتابة هذا التقرير.

مراحل إعداد الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب والعقبات التي تعترضها

عُهد مشروع تطوير الإستراتيجية الوطنية للشباب إلى وزارات مختلفة، على رأسها وزارة الشباب التي كان من المقرّر أن تقود مرحلة الصياغة ولعب دور هام في تنفيذ الاستراتيجية، بعد الموافقة عليها وتبنيها. وكان من المفترض أن تستند عملية التفكير في إعداد استراتيجية مندمجة إلى الاحتياجات والقضايا المحددة في نتائج الحوار المجتمعي لسنة 2016 ونتائج المؤتمر الوطني للشباب (2016) وإلى الدروس المستفادة من تنفيذ خطة التنمية 2016-2020 (وزارة الشباب والرياضة، 2017[32]). وقد كان الهدف من حوار سنة 2016 تحديد التوجّهات الرئيسية للاستراتيجية، مع إبراز أهمية اتباع مقاربة متعدّدة القطاعات. وعليه، أخذت صياغة الأسئلة وتنظيم ورشات النقاش في 2016 بعين الاعتبار بعد تعدّد القطاعات لشؤون الشباب، من أجل استخراج مبادئ توجيهية تجمع بين مختلف الوزارات.

وقد نقلت هذه المبادرة إلى أعلى مستوى من قبل رئاسة الجمهورية التي أرادت التجميع حول هذا المشروع. لكنّ المقابلات التي أُجريت في إطار إعداد هذا التقرير كشفت أنّ القيادة السياسية في هذا المسألة قد تأكلت تدريجياً. ويُرجّح ذلك جزئياً إلى غياب الاستقرار السياسي وعلى مستوى كبار موظفي الإدارة العمومية. وبالنظر إلى غياب آليات تؤمّن استمرارية وتواصل القيادة السياسية، لم يكن بالإمكان تركيز الاستراتيجية على قيادة عملية فكانت النتيجة تباطؤ مسار الإعداد.

لإعطاء دفع جديد لهذا المسار، يستوجب في مرحلة صياغة الاستراتيجية، تحديد قيادة مسؤولة عن تنسيق وتوجيه هذه المبادرة على مستوى الوزارات، تكون لديها القدرة على القيادة التنفيذية.

الرؤية القطاعية للشباب

بسبب تباطؤ مسار تبني الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب على مرّ السنين، قررت وزارة الشباب التشجيع على خرائط طريق قطاعية، تحدّد إطار التدابير على المدى القصير. مازالت هذه التدابير تستند إلى أهمّ استنتاجات الحوار المجتمعي لسنة 2016. وهي تعكس اختيار حل انتقالي، في انتظار صياغة استراتيجية مدمجة، للتمهيد للانتقال من التدابير القطاعية إلى المستوى المشترك بين القطاعات. لذلك، يتمّ تقديمها كمطلّبات تسبق صياغة الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب (وزارة شؤون الشباب والرياضة، 2019 [33]).

وبذلك تبنت وزارة الشباب في سنة 2018 رؤية قطاعية للشباب لفترة 2018-2020. وهي تدرج ضمن خطة التنمية الوطنية 2016-2020 ويتمّ تعريفها على أنها خطوة نحو صياغة استراتيجية مدمجة (وزارة الشباب والرياضة، 2018 [27]).

يتمثّل الهدف من الرؤية القطاعية في خلق بيئة ملائمة لبروز شباب مؤهل ومستقل ومزدهر ومشارك اجتماعيًا. وهي تدعو الشباب التونسي ليكونوا مواطنين رياديين ومبدعين ومستقلين وتمتّعين بالحركية وملتزمين بخدمة المصلحة العامة ومنخرطين بصفة نشطة في الحياة العامة وفي تنمية البلاد. تمّ تشكيل هذه الرؤية القطاعية انطلاقًا من الهياكل القائمة للشباب، وتهدف بشكل خاص إلى تعزيز مساهمة دور الشباب لكي تؤمّن التناوب على المستوى المحلي. ويتمحور نشاطها بشكل أساسي حول أربعة محاور استراتيجية:

1. **تعزيز حق الشباب في المشاركة في الحياة السياسية والشأن العام:** يُدعى الشباب التونسي إلى أن يصبحوا مواطنين شُبانًا مشاركين بصفة نشطة في الحياة العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال تعزيز تملك الشباب للدستور، وتعزيز مشاركتهم وانخراطهم في العمل الجمعياتي والسياسي وفي آليات الحكم المحلي، وتعزيز التطوع في خدمة المصلحة العامة.
2. **حماية الشباب من السلوك المحفوف بالمخاطر:** يُدعى الشباب التونسي إلى أن يصبحوا شبابًا حركيين، متجذرين في هويتهم ومنفتحين على العالم عبر تحفيز حركيتهم المهنية لإيجاد فرص للاندماج الاقتصادي كبديل عن التوظيف، توفير فرص ازدهار ثقافي وفني ورياضي، فضلاً عن المساحات والوسائل والتأطير اللازم لتحقيق ترفيهم.
3. **إدماج الشباب في الحياة المهنية والاجتماعية وتطوير قيم الاستقلالية وروح المبادرة:** يُدعى الشباب التونسي لأن يصبحوا رواد أعمال قادرين على اقتناص فرص الاندماج في الحياة العملية من خلال العمل الحر وريادة الأعمال، ومن خلال تبسيط التفاعل مع شبكات دعم بعث الأعمال التجارية، وتشجيع الإبداع والابتكار وتحفيز التفكير في فرص عمل جديدة.
4. **تنمية الطاقات الإبداعية للشباب:** الشباب التونسي مدعوّ ليصبح شباباً مبدعاً، يميل للتجديد والابتكار من خلال اكتشاف المواهب ومرافقتهم في صقلها وتطويرها.

وقد عملت الحكومة التونسية على تشجيع عملية إعداد الاستراتيجيات المندمجة على المدى المتوسطّ فدعمت، في إطار الرؤية القطاعية 2018-2020، المشاريع التي تستهدف الشباب والتي تشمل العديد من القطاعات، من أجل ترجمة كامل المسائل المتعلقة بالشباب وتحفيز تقارب الأطراف المعنية في سياسات الشباب (وزارة شؤون الشباب والرياضة، 2017 [32]). هذه المشاريع منبثقة جزئيًا من الأعمال والاستبيانات التي تمّ إجراؤها لإعداد الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب، وتُمكن من المضيّ قدماً في تنفيذ بعض مقرّرات المؤتمر الوطني للشباب في ديسمبر لسنة 2016، مثل قرار إحداث وكالة وطنية للعمل التطوعي (الجدول 3.4).

الجدول 3-4 المشاريع المدعومة في الرؤية القطاعية للشباب

محور العمل	اسم المشروع	وصف المشروع
تعزيز حق الشباب وواجبهم في المشاركة في الحياة السياسية والشأن العام	تعزيز المشاركة السياسية للشباب	لتشجيع مشاركة الشباب، يركّز هذا المشروع على ما يلي: - تنظيم حملات لتبسيط الحقوق والواجبات التي حددها الدستور، بما في ذلك الحق في التصويت والحق في الترشح، - توعية الشباب بأهمية المشاركة في حياة المدنية
	الوكالة الوطنية للعمل التطوعي	تعزيز العمل التطوعي للشباب من خلال: - زيارات لتعزيز المعرفة بالخبرات الدولية، - دراسة مؤسسية وتنظيمية للجدوى من قبل الوكالة، - الاتصال حول أسلوب عمل الوكالة، - وضع خطة لتفعيل الوكالة.
إدماج الشباب في الحياة المهنية والاجتماعية	الاتحاد الوطني للشباب	تفعيل الاتحاد الوطني للشباب، - التواصل حول مهامها وأساليب عملها وتنفيذها، - تنظيم مؤتمر لتقديم الاتحاد.
	وضع حوافز في المناطق الريفية وما قبل الحضرية تراعي الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	التدريب على العمل الحر وعلى بناء مشاريع صغيرة، - تطوير سلاسل القيمة، - توفير الموارد.

محور العمل	اسم المشروع	وصف المشروع
	تصميم وتشغيل منصة الويب.	- إنشاء نظام معلوماتي حول جهاز بناء المشاريع والعمل الحر وفرص سوق الشغل لتنمية قيم ريادة الأعمال واستقلال الشباب، دعم تفعيل المنصة وتصميمها وإثراءها.
تنمية القدرات الإبداعية للشباب	إنشاء صناديق محلية لدعم الشباب	- تدعيم وتعزيز صندوق الدعم الوطني، - إنشاء ودعم تشغيل صناديق الدعم المحلية، - منح دعم المشاريع المبتكرة التي يتقدم بها المجتمع المدني والشباب التي تخدم التنمية المحلية، - المتابعة والتقييم من طرف الخبراء.
	تحديد الأنشطة التي تجذب الشباب وفقا للخصوصيات المحلية	- كشف المواهب الشابة في المجالات الفنية والرياضية والثقافية، - إنشاء قاعدة بيانات ديناميكية حسب المجال والمنطقة، - تنظيم مسابقات مواضيعية جهوية لكشف المواهب.
تشجيع التنقل وتمكين الشباب	بطاقة الشباب الإلكترونية E-Smart	- تفعيل بطاقة الشباب الإلكترونية، - تنظيم عمليات تبادل بين الشباب من مختلف المناطق والبلدان من خلال توأمة مع مراكز الشباب الأجنبية، - وضع خطة لتحفيز تنقل الشباب تتمحور على السياحة الثقافية والإيكولوجية، - وضع برامج لاكتشاف التراث الثقافي لتعزيز شعور الانتماء لدى الشباب.
تعزيز توازن وانفتاح الشباب وحمايتهم من التطرف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر	إنشاء نظام مراقبة ورصد لمنع السلوكيات الخطرة (مخاطر الطرقات والمخدرات والهجرة والتطرف..)	- تنظيم حملات توعية من خلال تفعيل مركز النداء في رادس، - إنشاء خلايا استماع جهوية تضم موظفين مدربين، - مواصلة تطوير البرنامج وربطه بمنصة الشباب، - تنظيم حملات توعية من خلال تشغيل مركز الدعوة في رادس، - إنشاء خلايا استماع إقليمية تضم موظفين مدربين، - مواصلة تطوير البرنامج وربطه بمنصة الشباب.
تقاطعية	تحسين 100 دار شباب من الجيل الثاني	- إعادة تعريف إنشاء مراكز الشباب، - تحسين مراكز الشباب بما في ذلك التصميم والخدمات وتقسيم الفضاء، وفقا للخصوصيات الجهوية، - اقتناء وتحديث معدات Fab-Lab وفضاءات العمل المشتركة ومواقع الراديو على الويب.
تقاطعية	بناء قدرات موظفي مراكز الشباب	- خطة تنمية مهارات الموظفين، - تشكيل نواة أساسية من الخبراء في بعض المجالات المستهدفة.

المصدر: (وزارة الشباب والرياضة، 2017[34])، (وزارة الشباب والرياضة، 2019[33]).

إنعاش مسار إعداد الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب

عمل المرصد الوطني للشباب على إنعاش مسار إعداد الاستراتيجية واستكمال تحليل نتائج الحوار المجتمعي لسنة 2016 فنظّم لهذا الغرض سنة سنتي 2018 و2019، استطلاعاً واسعاً شمل 10000 شاب من خلفيات مختلفة. وقد شمل 7 محاور: التشغيل والتعليم المجتمعي والسلام والأمن والتقنيات الحديثة والمعلومات والاتصالات والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والهجرة. ويهدف هذا الاستطلاع، على عكس عنصر سير الآراء للحوار المجتمعي الذي مثل تشخيصاً، إلى تسهيل إعداد سياسات الشباب. ولكل محور من المحاور المذكورة أعلاه، تم نشر تقرير مفصل على موقع المرصد، يهدف إلى المساهمة في وضع السياسات القطاعية المستهدفة وإلى إعداد الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب في نهاية المسار. وستتم أيضاً مناقشة نتائج هذه التقارير خلال سنة 2021 في إطار النقاشات التي ستجمع خبراء وممثلين عن الشباب. وستُعَدّ النقاط الرئيسية لهذه النقاشات مسار إعداد سياسات الشباب.

طيلة سنة 2020 وفي ظلّ وباء كوفيد-19، تم تنظيم ورشات عمل عن بعد مع الشباب سمحت بتحديد تداعيات الأزمة على شؤون الشباب وجمع مقترحات في هذا المجال. وقد استغلت عشرات المنظمات الشبابية فرصة هذا الحوار ووجّهت رسالة مفتوحة لدعوة رئيس الحكومة إلى تضمين عنصر حول إدماج الشباب في خطة الإنعاش الوطنية.

لقد أدى استخدام العديد من الآليات لاستشارة الشباب التونسي في السنوات الأخيرة إلى إثراء قاعدة بيانات كبيرة مما يُتيح الفرصة للسلطات العمومية التونسية ببناء خياراتها السياسية لصالح الشباب على أساس أدلة دقيقة وواقع موثّق وعلى أساس الاحتياجات المحددة مسبقاً.

من الواضح أنّ المسار المؤدي إلى إعداد وتبني الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب تنطوي على العديد من الصعوبات، لا سيما فيما يتعلّق باستمراريتها واستمرارية القيادة، إلا أنه لا يزال من الضروري المثابرة على منح تونس إطاراً لهيكلة الأولويات الوطنية وتوجيه تنفيذ السياسات التي تستهدف الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[11]). إذ تبدو أهمية رسم رؤية استراتيجية متعددة القطاعات أكثر إلحاحاً في سياق جائحة كوفيد في تونس التي تسببت في تفاقم الصعوبات التي يواجهها الشباب مع تسليط الضوء على العديد من التحديات على مستوى تنفيذ الإجراءات الحكومية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[35]). وبالتالي، فإن اعتماد مقاربة مندمجة

للحكومة العمومية لشؤون الشباب تسمح بمعالجة جميع القضايا التي تواجه الشباب، ويعدّ أمرًا بالغ الأهمية للتغلب عليها ودعم جهود الإنعاش وإضفاء الشرعية على الفعل العمومي في هذا الاتجاه (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019 [11]).

تُعتبر مبادئ الشفافية والشمول والنفاذ عوامل أساسية في تعزيز الفهم والقبول وإحساس التملك لدى الشباب التونسي. ولتعزيز هذه المبادئ، يمكن للحكومة التونسية أن تُدرج في صياغة هذه الاستراتيجية فاعلين مثل المرصد الوطني للباب ومجلس نواب الشعب والمجتمع المدني وخاصة ممثلين عن الشباب. إضافة إلى إدراج مضمون الاستراتيجية في النقاش العام، فإن إدماج هؤلاء الفاعلين من شأنه أن يجعل من الممكن الاستفادة من الخبرات الإضافية حول وضع الشباب التونسي، وتتجنب اقتصر هذه الاستراتيجية على التنسيق الأفقي بين المؤسسات الحكومية. ومع ذلك، لا ينبغي أن تنحصر مشاركة هذه الجهات الفاعلة في مرحلة صياغة الاستراتيجية وحدها، ويمكن التفكير في آليات لإشراك الشباب بشكل أفضل في مختلف مراحل الاستراتيجية، من الإعداد إلى التنفيذ وصولاً للمتابعة والتقييم.

سيكون من الضروري أيضًا الرجوع بسرعة إلى نتائج الاستبيانات المختلفة في صياغة الاستراتيجية الوطنية للشباب. وستتطلب ذلك البناء على المنجزات القائمة وفتح قنوات مؤسسية قوية والبدء في كتابة الاستراتيجية المندمجة. إن تطبيق مثل هذه الخطة القطاعية من شأنه أن يمنح الحكومة القدرة على تنسيق سياسات الشباب ومراقبتها وتقييمها، كما سيوفر لها وسائل خلق التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المؤسسية ووسائل إشراك جميع الأطراف المعنية.

يتطلب الامتثال لمعايير الجودة لاستراتيجيات الشباب كما هو مُفصّل سابقاً، أن توضّح الاستراتيجية المندمجة للشباب التونسي بعض الجوانب المهمة. وتتمثل الخطوة الأولى في تحديد هيكل يحدد عملية تنفيذ وتنسيق جميع السياسات العمومية المتعلقة بالشباب. كما يتضمّن أيضاً إعداد ميزانية مخصصة لكل فاعل معني، لتجنّب أن تواجه بعض محاور الاستراتيجية نقصاً في التمويل ولتسهيل تنفيذها بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع آلية للمتابعة والتقييم، مزودة بمؤشرات كمية ونوعية تكون دقيقة مع مرور الوقت، ويجب بذل جهد لنشر تقارير التقييم لزيادة الشفافية ودرجة الثقة في السياسات العمومية للشباب.

يمكن أن تكون هذه الاستراتيجية جزءاً من مسار اللامركزية الجارية في تونس وأن تحسّن من تنزيل سياسات الشباب إقليمياً. بهذه الطريقة، ستشارك الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب السلطات اللامركزية في مستوى أعلى. وستشمل عملية صياغتها مختلف المستويات وتجمّعاً حول برنامجها. كما ستساهم الاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب أيضاً في معالجة نقص وتفاوت الموارد البشرية والمالية بين مختلف البلديات، من خلال توفير آليات التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة دون الوطنية في مجال الشباب.

كما أبرزت أولويات الفعل العمومي فيما يخص دعم الآليات التعليمية المختلفة الصعوبات التي قد تظهر مع تنفيذ هذه الاستراتيجية، لا سيما بسبب الافتقار إلى الهياكل وإلى الثقافة المؤسسية لمرافقة الشباب. ومع ذلك، فإن الهياكل التي يرتادها الشباب، سواء كانت دور شباب أو نوادي شبابية أو حتى مسارح ومدارس، تحظى بشريحة وثقة العديد منهم وتوفر بالفعل شبكة إقليمية تضمن لهم الحفاظ على دورهم كعناصر تناوب في تنفيذ الاستراتيجية المندمجة. وهكذا يمكن للاستراتيجيات الوطنية المندمجة للشباب إشراك وتعزيز هذه الهياكل المحلية القائمة في مجال التعليم غير الرسمي ودعم الشباب، مثل دور الشباب، التي مثّلت لفترة طويلة عناصر تناوب محلية لنشاط الدولة الموجه الشباب والتي يمكن أن يتعرّز دورها وصلاحياتها في اتجاه القيام بمتابعة وتنفيذ الإستراتيجية، وفقاً لسياسة اللامركزية. وسيتمّ مزيد التعمّق في هذه المسألة في الجزء الرابع.

أخيراً، ستوفر الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب فرصة لاتخاذ تدابير تستهدف بشكل خاص فئات معينة من الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة. سيتمّ فحص الجانب المتعلّق بالنوع الاجتماعي في الاستراتيجية بشكل خاص: يبدو من المهم أن توفّر الاستراتيجية التي تسعى إلى أن تكون تقاطعية ومتعددة القطاعات، عناصر قادرة على المساهمة في إدماج الفتيات وتمكينهن. كما أنّ الشباب من الأوساط الريفية يتعرّضون أيضاً لتحديات صعبة بشكل خاص كما هو مذكور في الجزء الأول، ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تدعم تدخل الدولة لصالحهم.

المراجع

[9] Burrowes, A. et al. (2016), *A toolkit on Quality Standards for Youth Policy*, <https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47262391/Toolkit+on+Quality+Standards+for+Youth+Policy+-+European+Youth+Forum.pdf/c5d10d1b-c704-e45a-50f6-e0ace956ae42> (تمّ الاطلاع عليه في 7 أوت 2020).

[31] CAWTAR (2016), « National policies targeting the youth in Tunisia », *SAHWA Policy Paper 11*, <http://dx.doi.org/10.24241/swpp.2016.11.1>.

[4] Commission Européenne (2019), *National Policies Platform*, EACA, <https://national-policies.eacea.ec.europa.eu/#122> (تمّ الاطلاع عليه في 16 فيفري 2021).

- Conseil de l'Europe (2018), *Outil d'auto-évaluation des politiques de jeunesse*, [8]
<https://rm.coe.int/self-assessment-tool-for-youth-policy-french/16808e4ac6> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020).
- Department of Children and Youth Affairs (2015), *National Youth Strategy 2015–2020*, [18]
 Government Publications, <https://www.youth.ie/documents/national-youth-strategy-2015-2020/#:~:text=The%20aim%20of%20the%20National,transition%20from%20childhood%20to%20adulthood.>
- Department of the Prime Minister and Cabinet (2019), *Child and Youth Wellbeing Strategy*, [19]
<https://childyouthwellbeing.govt.nz/resources/child-and-youth-wellbeing-strategy.>
- First Global Forum on Youth Policies (2014), *Baku Commitment to Youth Policies*, [6]
<https://www.youthpolicy.org/library/documents/baku-commitment-to-youth-policies/> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- Floris, S. (2008), « Etude sur les politiques jeunesse des pays partenaires méditerranéens : Tunisie », EuroMed, , <https://www.salto-youth.net/download/1877> (تم الاطلاع عليه في 17 فيفري 2021). [25]
- Minister for Children and Youth Affairs (2015), *National Youth Strategy 2015-2020*, [16]
<https://www.youth.ie/wp-content/uploads/2019/04/20151008NatYouthStrat2015to2020.pdf> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020).
- Ministère de l'Economie, D. (2021), « Projet de plan de développement quinquennal 2021-2025 : niveau sectoriel », Ministère de l'Economie, des Finances, et de l'appui à l'investissement. [29]
- Ministère des Affaires de la Jeunesse et des Sports (2019), « Axes prioritaires de la vision stratégique pour la jeunesse 2019-2020 », Ministère des Affaires de la Jeunesse et des Sports. [33]
- Ministère des Affaires de la Jeunesse et des Sports (2018), *Vision Sectorielle de la Jeunesse 2018-2020*, https://drive.google.com/file/d/1x2qKpSZM1WgE1or0992TymNk-ETHw_Z/view (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020). [28]
- Ministère des Affaires de la Jeunesse et des Sports (2017), *Stratégie Opérationnelle du Secteur de la Jeunesse : Diagnostic / Orientations / Actions*. [32]
- Ministère des Affaires de la Jeunesse et des Sports (2017), *Stratégie Opérationnelle du Secteur de la Jeunesse : Diagnostic, Orientations, Actions*. [34]
- Ministère des affaires de la jeunesse et des sports (2018), « Vision sectorielle de la jeunesse 2018-2020 », Ministère des affaires de la jeunesse et des sports, Tunis, https://drive.google.com/file/d/1x2qKpSZM1WgE1or0992TymNk-ETHw_Z/view (تم الاطلاع عليه في 17 فيفري 2021). [27]
- Ministère du développement, D. (2017), « Plan de développement 2016-2020, Volume Global », Ministère du développement, de l'investissement et de la coopération internationale, http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Global.pdf (تم الاطلاع عليه في 8 مارس 2021). [30]
- OCDE (2021), *Youth Empowerment in the MENA region - Preliminary version*, OCDE. [12]
- OCDE (2020), « Youth and COVID-19: Response, Recovery and Resilience », OCDE. [35]

- OCDE (2019), *Fast Forward to Gender Equality: Mainstreaming, Implementation and Leadership*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/g2g9faa5-en>. [24]
- OCDE (2019), « Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE », <https://www.oecd.org/fr/gov/impliquer-et-autonomiser-les-jeunes-dans-les-pays-ocde.pdf> (تم الاطلاع عليه 22 فيفري 2021). [11]
- OCDE (2018), *OECD Draft Policy Framework on Sound Public Governance*, <https://www.oecd.org/gov/draft-policy-framework-on-sound-public-governance.pdf> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020). [2]
- OCDE (2018), *Sept conclusions clés de l'enquête sur la gouvernance des affaires de la jeunesse*, OCDE, <http://www.oecd.org/mena/governance/seven-key-findings-from-the-youth-governance-survey-french.pdf> (تم الاطلاع عليه في 17 فيفري 2021). [21]
- OCDE (2017), *Recommandation du Conseil sur le Gouvernement Ouvert*, <http://acts.oecd.org/RECOMMANDATIONGOVERNANCEPUBLIQUE> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020). [15]
- OCDE (2015), *Recommandation de 2015 du Conseil de l'OCDE sur l'égalité hommes-femmes dans la vie publique*, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264252875-fr>. [23]
- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/c3e5cb8a-en>. [3]
- OECD (2019), *Government at a Glance 2019*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/8ccf5c38-en>. [20]
- OECD (2011), *Estonia: Towards a Single Government Approach*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264104860-en>. [1]
- ONU (1998), *Par la déclaration de Lisbonne, cent quarante six gouvernements s'engagent à faire participer les jeunes aux programmes les concernant*, <https://www.un.org/press/fr/1998/19980812.soc4469.html> (تم الاطلاع عليه في 6 أوت 2021). [5]
- Parlement du Canada (2020), *Premiers ministres du Canada*, https://lop.parl.ca/sites/ParlInfo/default/fr_CA/Personnes/premiersMinistres (تم الاطلاع عليه في 10 أوت 2021). [13]
- Secrétariat à la Jeunesse (2016), « Stratégie d'action jeunesse 2016-2021 », Ministère du Conseil exécutif, <https://www.jeunes.gouv.qc.ca/publications/documents/strategie-2016-2021.pdf> (تم الاطلاع عليه في 17 فيفري 2021). [22]
- Secrétariat à la jeunesse (2016), *Stratégie d'action jeunesse 2016-2021*, <https://www.jeunes.gouv.qc.ca/publications/documents/strategie-2016-2021.pdf> (تم الاطلاع عليه في 7 أوت 2020). [17]
- Secrétariat à la jeunesse du Québec (2020), *Secrétariat à la jeunesse du Québec*, <https://www.jeunes.gouv.qc.ca/> (تم الاطلاع عليه في 10 أوت 2020). [14]
- Union Africaine (2006), *Charte Africaine de la Jeunesse*, https://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/african_youth_charter_2006f.pdf (تم الاطلاع عليه في 29 جويلية 2020). [10]

World Conference of Ministers Responsible for Youth 2019 and Youth Forum (2019), *Lisboa+21 Declaration on Youth Policies and Programmes*, https://www.lisboa21.gov.pt/up/ficheiros-bin2_ficheiro_en_0320254001567615761-429.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020) [7]

Zouari, S. (2014), *Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Tunisie*, ETF, https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/021E98194EA70DABC1257D01004095E5_Em (تمّ الاطلاع عليه في 17 فيفري 2021) [26]

ملاحظات

¹ يشير مصطلح "مركز الحكومة" إلى التنظيم الإداري الخاضع للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو الحكومة ككل) والذي يؤدي وظائف تقاطعية مثل الإدارة الاستراتيجية وتنسيق السياسات والمتابعة وتحسين الأداء والإدارة السياسية للتدابير المعتمدة والتواصل واحترام مبدأ المسؤولية. يجمع مركز الحكومة وحدات قد تختلف باختلاف الدولة: الأمانة العامة، مكتب مجلس الوزراء، المكتب/ وزارة الرئاسة، مكتب مجلس الوزراء، إلخ. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2017). *بانوراما الإدارات العمومية 2017*، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس، http://dx.doi.org/10.1787/gov_glance-2017-fr.

² جمع "الحوار المجتمعي حول شؤون الشباب" في 2016 أكثر من 40 ألف مشارك حول القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه الشباب التونسي. ضمّ هذا الحوار الشباب والعائلات والمدرسين وممثلي المهن المرتبطة بالشباب وقد تمحور حول ركيزتين: 1- حوار انضاف إليه تنظيم منتديات لنقاش قضايا الشباب، 2- استطلاع رأي شمل 1200 أسرة حول مواضيع مختلفة تتعلق بالشباب.

4 المؤسسات والتنسيق متعدد القطاعات لفائدة للشباب في تونس

يعرض هذا الجزء في البداية تدابير عملية يمكن أن تتبناها الحكومة التونسية من أجل ضمان الحوكمة المثلى لشؤون الشباب، لا سيما من خلال تخصيص الموارد والمهارات الكافية ووضع آليات تنسيق فعالة لتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات العمومية للشباب في مختلف مستويات الحكومة بشكل متناسق وناجح. ثم يعرض التقرير مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية لإنشاء وتعزيز الإطار المؤسسي للشباب. على هذا النحو، يقترح التقرير جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات (المرصد الوطني للشباب والمندوبيات الجهوية للشباب ودور الشباب) وآليات التنسيق لضمان تفعيلها الكامل.

الوزارة المكلفة بشؤون الشباب في تونس

الوظائف والهيكلية

اختصاصات الوزارة المكلفة بشؤون الشباب

تهدف الوزارة المكلفة بشؤون الشباب التي تأسست سنة 1960، إلى تشكيل مركز للتفكير والعمل حول سياسة الشباب للحكومة التونسية. وكما ورد في الإطار 1.4، فإنّ المركز مسؤول بشكل خاص عن صياغة وتنفيذ سياسات الشباب وتصميم البرامج والخدمات التي تستهدف الشباب. لذلك يحرص على إجراء البحوث المتعلقة بقضايا الشباب وجمع البيانات الموزّعة حسب الفئة العمرية. في حين أن الوزارة مسؤولة أيضا عن تمويل منظمات الشباب غير الحكومية. وهذه الصلاحيات مماثلة لصلاحيات هيئات الشباب في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الإطار 1-4. مسؤوليات وزارة شؤون الشباب في تونس

يمنح القانون الوزارة المكلفة بشؤون الشباب الصلاحيات التالية:

- تصميم وتطوير البرامج والأنشطة وخطط التنمية في مجالات الشباب والرياضة،
- المساهمة في فهم توجهات الدولة في مجال الشباب والتأكد من تنفيذها ومتابعتها مع الجهات المعنية،
- تشجيع جميع المبادرات في مجالات التنشيط التربوي والاجتماعي والثقافي الموجهة للشباب والإشراف على الهياكل والمؤسسات ذات الصلة بالأنشطة التربوية والاجتماعية والثقافية للشباب،
- تنسيق ومراقبة الأنشطة التربوية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني مع الهياكل المعنية،
- اعتماد استراتيجيات وبرامج لأنشطة الشباب في المناطق الحضرية والريفية،
- متابعة أنشطة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج وتقييم المردودية بالتعاون مع الهيكل المعني،
- تطوير الوظائف التعليمية والاجتماعية لمؤسسات الشباب،
- دعم وتأطير المبادرات الفردية والإبداع الشبابي وبرامج المجتمع المدني،
- الإشراف على التظاهرات الشبابية الوطنية والدولية،
- المساهمة في تنظيم الاستشارات الشبابية ومنصات الحوار واستطلاعات الرأي الموجهة للشباب،
- مراقبة وتطوير الإعلام المؤسسي الذي يستهدف الشباب،
- إجراء البحوث والدراسات في مجال الشباب بالتعاون مع مؤسسات وهيكل موثوقة،
- التقييم المستمر لأداء إطارات شؤون الشباب، وتطوير ومتابعة تنفيذ برامج التدريب لضمان الجودة والحكم الرشيد،
- توفير المراجع والوسائل التعليمية والتقنية لتحسين أداء الهياكل والمؤسسات الشبابية،
- تطوير برامج التعليم التأطير للشباب

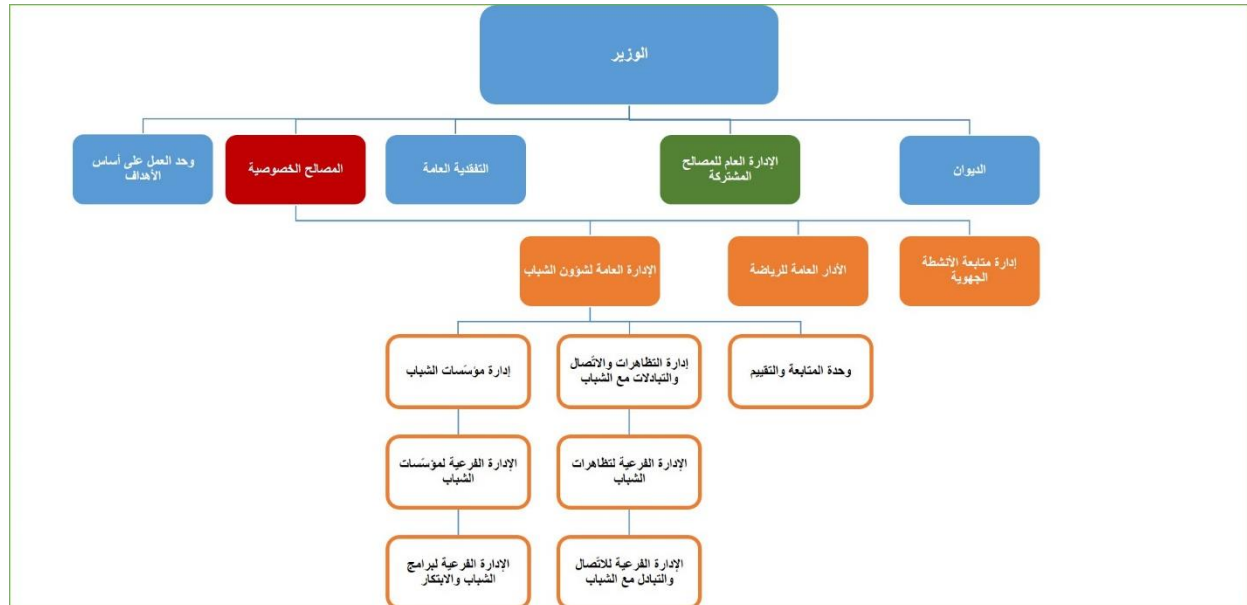
المصدر: (رئاسة الجمهورية، المرسوم عدد 1124-2007 لسنة 2007 المتعلق بتركيبة وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية. باقتراح من وزير الشباب والرياضة والتربية البدنية، 2007).

التنظيم على المستوى المركزي

عملا بالمرسوم الصادر في السابع من ماي سنة 2007 بشأن تنظيم الوزارة المكلفة بشؤون الشباب، تتكون هذه الأخيرة على المستوى المركزي من وزارة وديوان وتقنية عامة والإدارة العامة للمصالح المشتركة والمختصة مثل الإدارة العامة للشباب (الرسم البياني 1.4). بالتالي يتلقى كل وزير المساعدة في مهامه من قبل ديوانه المسؤول عن التنسيق الداخلي بين خدمات محددة وخارجية مع وزارات أخرى

(الجمهورية التونسية، 2007[1]). من سنة 2011 إلى سنة 2020، تم إلحاق كاتب دولة للشباب بالوزير؛ لكن تم إنهاء هذه الوظيفة في فيفري 2020.

الرسم البياني 4-1 الهيكل التنظيمي لوزارة شؤون الشباب والإدارة العامة للشباب في تونس



المصدر: (وزارة الشباب والرياضة، دون تاريخ[2]).

وفي وزارة شؤون الشباب، تشارك الإدارة العامة للشباب في صياغة توجهات الدولة في مجال الشباب وتكفل تنفيذها ومتابعتها. وتتمثل مهمة الإدارة أيضا في تعزيز وتنسيق ومتابعة التظاهرات والأنشطة المتعلقة بالشباب على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بالهيكل والمنظمات المعنية. كما تشرف على المؤسسات والجمعيات المعنية بالعمل من أجل الشباب. وتنقسم إلى ادارتين مسؤولتين على التوالي عن مؤسسات الشباب وتظاهراتهم، وعن التواصل والحوار بين الشباب.

تشرف الوزارة المكلفة بشؤون الشباب على مختلف المؤسسات والبرامج المخصصة للشباب التونسي. وتشمل هذه المؤسسات المندوبيات الجوهية (المصالح اللامركزية للإدارة) ودور الشباب ومراكز العمل الثقافي والتكوين المستمر، الموجهة أساسا للشباب، فضلا عن المرافق السياحية للشباب. وتشرف الوزارة أيضا على المرصد الوطني للشباب، وهو مؤسسة عمومية مسؤولة عن الدراسات والإعلام والتدريب والتوثيق حول شؤون الشباب. وسيتم توضيح ملامح مختلف هذه المؤسسات بمزيد من التفصيل في هذا الجزء.

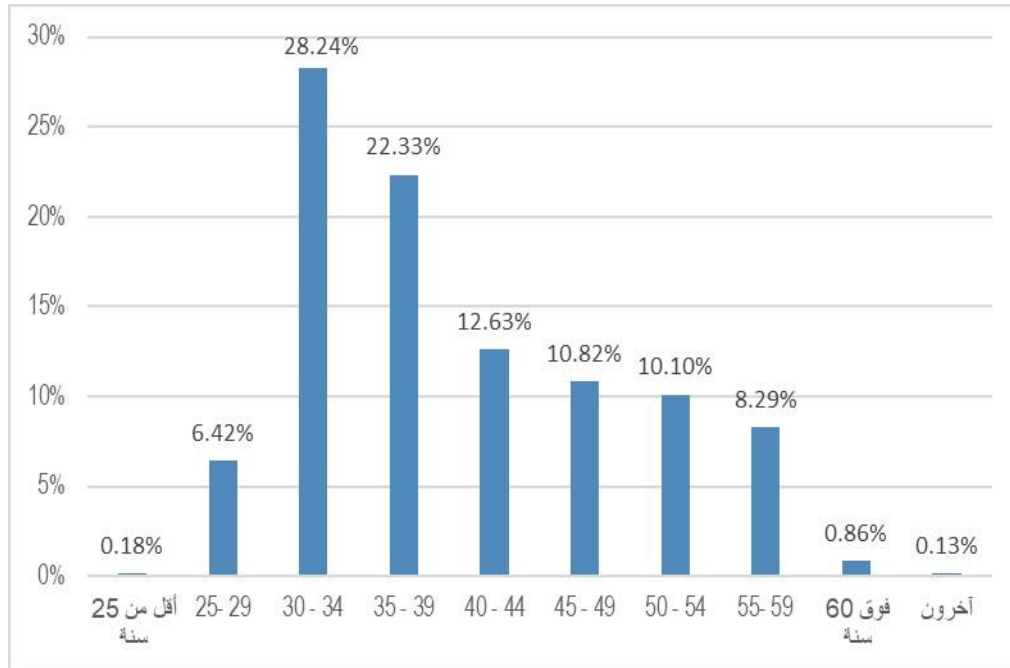
الموارد البشرية والمالية

تعتبر الموارد البشرية الكفاءة والقدرة المالية الكافية ضرورية لوضع برامج وخدمات الشباب وتقييمها من جانب السلطات العمومية، وتنسيق شؤون الشباب بشكل عام (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[3]).

الموارد البشرية

حسب آخر الأرقام الرسمية المتوفرة، كان لدى الوزارة المكلفة بشؤون الشباب في تونس، في سنة 2016، 18385 موظفًا عمومياً، منهم 15680 مسؤولاً، أي حوالي 2.8٪ من الموظفين العموميين التونسيين. زادت هذه القوة العاملة بنسبة 22.5٪ بين سنتي 2012 و2016. وبلغت نسبة النساء 7152 بنسبة 38.9٪ من مجموع الهيئة الإدارية للوزارة مقابل 11233 رجل يمثلون 61.1٪ من القوة العاملة. كان ما يقرب من 35٪ من الموظفين العموميين في الوزارة تحت سن 35، مقارنة بـ 19.3٪ في سن الخمسين وما فوق، مما يدل على أن جزءاً كبيراً من الموظفين هو انعكاس للسكان (الرسم البياني 4.2). وبالمقارنة، في الوزارات المسؤولة عن شؤون الشباب التي شملتها الدراسة الاستقصائية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحكومة الشباب، فإن 26٪ من الموظفين تبلغ أعمارهم 34 سنة أو أقل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]). كما أن الغالبية العظمى من الموظفين مؤهلة: 81.9٪ منهم درسوا بالجامعة و64٪ حاصلون على شهادة جامعية.

الرسم البياني 2.4 توزيع الموظفين العموميين حسب السن في وزارة شؤون الشباب والرياضة التونسية سنة 2016



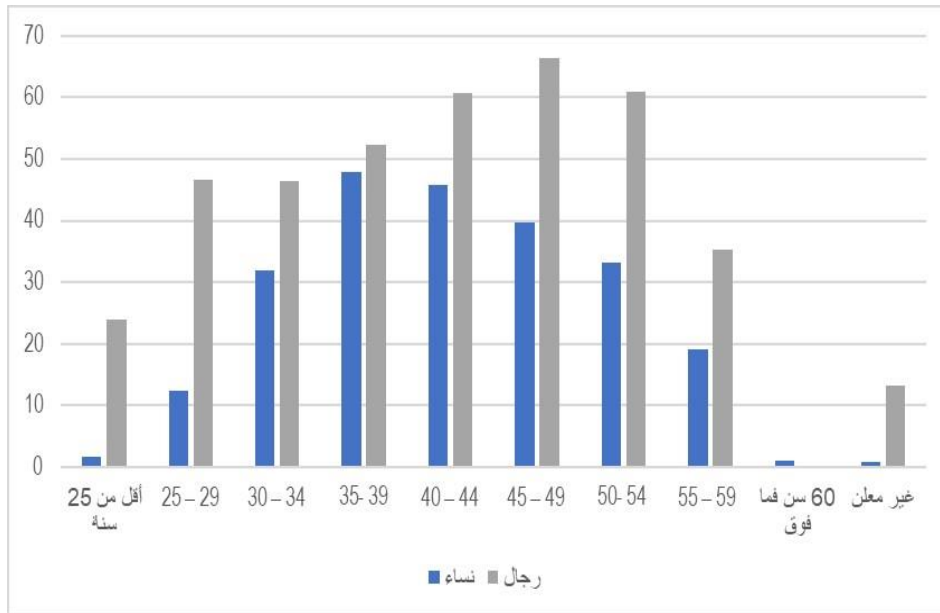
المصدر: (المعهد الوطني للإحصاء، 2018[5]).

يُعتبر الشباب أقل تمثيلاً في باقي الإدارة العمومية التونسية، حيث بلغ 26.6% فقط من الموظفين العموميين تحت سن 35 في سنة 2016 ، بانخفاض قدره 2.6% مقارنة بسنة 2012 (المعهد الوطني للإحصاء، 2018[5]). وفقاً لهذه الأرقام نفسها، نلاحظ أيضاً أن الشباب يواجهون صعوبة أكبر من الأجيال السابقة في الوصول إلى مناصب المسؤولية: في سنة 2016، يُشكل الشباب نسبة 0.46% فقط من المناصب الرسمية العمومية من الفئة أ مقابل 25% من موظفي الفئة د (المعهد الوطني للإحصاء، 2018[5]).

تؤكد هذه النتائج أن القطاع العام سيتعهد بإصلاح نظام إدارة الموارد البشرية لتعزيز جاذبيته للمتخرجين الشباب والاستفادة من إمكانيات الابتكار لديهم. يمكن أن يستند هذا الإصلاح إلى توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن القيادة ومهارات الخدمة المدنية التي تشجع على استخدام عمليات شفافة ومفتوحة ومبنية على الجدارة لتوظيف وترقية المرشحين من أجل تشجيع التنوع وضمان المساواة في الوصول إلى الخدمة المدنية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[6]).

وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للتدريب وتنمية المهارات في مجال الموارد البشرية المسؤولة عن سياسات الشباب، سواء في مجال التصميم أو التنفيذ. تتطلب السرعة التي تتطور بها احتياجات الشباب واهتماماتهم تحديثاً مستمراً للعاملين من الشباب، ومعرفة محدثة باستمرار لأنماط الإدارة والحوكمة الجديدة.

الرسم البياني 4.3. عدد الموظفين العموميين حسب التركيبة العمرية والجنسية سنة 2017

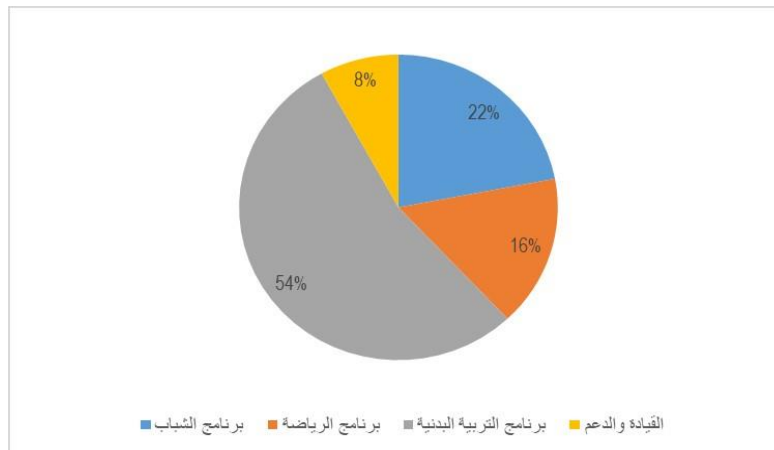


المصدر: (إحصائيات تونس. 2019).

الموارد المالية

تمت الزيادة في مقدار الاعتمادات المخصصة للوزارة المكلفة بشؤون الشباب بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 665 مليون دينار في سنة 2018 إلى أكثر من 755 مليون دينار في سنة 2020، بزيادة أكثر من 16.5% مما يمثل زيادة في حصة إجمالي ميزانية الدولة التونسية لهذه الوزارة من 1.84% إلى 1.93%. وهذا المعدل يفوق مثيله في عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل البحرين (0.015%)، والأردن (0.35%)، ولبنان (0.061%) أو حتى المغرب (1.037%). ومع ذلك، فإنه من الضروري التفريق بين الميزانيات المخصصة لمختلف حقائب الوزارة. وبالفعل، تنقسم خطة أداء الوزارة لعام 2020 إلى أربعة محاور: الشباب، والرياضة، والتربية البدنية، والقيادة والمساندة. حصل محور الشباب في البرنامج على 22% من الاعتمادات (الرسم البياني 4.4)، وهو ما يمثل 0.4% فقط من ميزانية الدولة التونسية (وزارة المالية، 2018، [8]، الجمهورية التونسية، 2019، [9]). هذا الوضع لا يقتصر على تونس فقط. وعلى سبيل المقارنة، فإن في مقدار الاعتمادات المخصصة لبرنامج الشباب بموجب قانون المالية الفرنسي لسنة 2020 مثلت 0.135% من إجمالي ميزانية الدولة (الجمعية الوطنية، 2019، [10]).

الرسم البياني 4.4. توزيع مقدار الاعتمادات لوزارة الشباب والرياضة في تونس حسب البرنامج 2020



المصدر: (الجمهورية التونسية، 2019، [9]).

بالإضافة إلى ذلك، توضح خطة الأداء لسنة 2019 أن وزارة شؤون الشباب تولي، ضمن برنامج الشباب، أهمية خاصة لتعزيز تعليم الشباب (الجدول 4.1).

الجدول 4.1. الميزانية العمومية للوزارة التونسية المكلفة بشؤون الشباب لعنصر الشباب 2019

بحساب الألف دينار

البرنامج	نفقات التصرف	نفقات التنمية	المجموع
التربية والمجتمع	112 474	8 200	120 674
البحث والاتصال/الإحصائيات	1 308	600	1 908
الترفيه والسياحة	4 289	11 200	18 989
العمل التطوعي	100	0	100
المجموع	118 171	21 100	138 171

(المصدر: وزارة الشباب والرياضة، 2019[11]).

تشارك الدولة بقوة في دعم الاحتياجات المالية لمختلف المؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافها. وفقاً لقانون المالية لسنة 2020، بلغت الإعانات الحكومية للمؤسسات ذات الصلة بالشباب ما يقارب 22 مليون دينار تونسي، أو 70.4٪ من إجمالي إيراداتها السنوية. ومع ذلك، تكشف تفاصيل الاعتمادات المخصصة لتأينات كبيرة من منطقة إلى أخرى، سواء من حيث مشاركة الدولة أو الموارد الخاصة (الجمهورية التونسية، 2019[9]).

التنسيق الأفقي والعمودي

تعني الطبيعة التقاطعية للسياسات والخدمات الموجهة للشباب أن تنفيذها يتم بطريقة منسقة. يتطلب مثل هذه المقاربة آليات تنسيق قوية بين الجهات الحكومية (أي الوزارات والسلطات دون الوطنية) وأصحاب المصلحة غير الحكوميين لتجنب تجزئة هذه البرامج والخدمات على مستوى المحاور أو على المستوى الجغرافي. وهذا ينطبق على التنسيق الأفقي (بين الوزارات) والعمودي (بين مختلف مستويات الحكومة).

التنسيق الأفقي

يتعلق التنسيق الأفقي بالعلاقات بين الهياكل دون ارتباط هرمي بينها. في هذا السياق، يهدف التنسيق الأفقي لشؤون الشباب إلى إقامة روابط رسمية وميكانيكية للتعاون بين مختلف السلطات الوزارية المسؤولة عن تنفيذ سياسات الشباب، أو التي تعالج القضايا التي تمس الشباب.

كما هو موضح أعلاه، فإن القضايا المتعلقة بالشباب مدمجة لعدة قطاعات بشكل بارز، ويشارك فيها عدد كبير من الفاعلين. وبهذه الطريقة، بالإضافة إلى الوزارة المكلفة بشؤون الشباب، فإن بعض السياسات العمومية لصالح الشباب تقع أيضاً على عاتق وزارات التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية والتكوين المهني والتشغيل في تونس. وتعتبر وزارة التشغيل مسؤولة بشكل خاص عن البرامج النشطة لسوق الشغل وعمل الشباب، التي تنفذها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في جميع أنحاء البلاد، وذلك بفضل تواجدها القوي في 24 ولاية تونسية ومكاتبها البالغ عددها 110، مثل برامج "التضامن مع الشباب" أو "أمل". تعمل الوزارات الأخرى أيضاً مع الشباب. وزارة العدل، على سبيل المثال، تشرف على منع جنوح الأحداث وإعادة تأهيل الشباب الجانحين وإعادة إدماجهم. وتتولى لجنة فنية، أنشئت بموجب مرسوم صادر عن رئيس الوزراء في 3 جويلية 2002، مسؤولية مراقبة هذه المهام. (الجمهورية التونسية، 2002[12]).

في هذا السياق، تميل كل وزارة إلى بناء سياستها بشكل مستقل، بحيث لا تكون سياسة الدولة الخاصة بالشباب على هامش السياسات القطاعية، مع خدمات نادراً ما تتواصل فيما بينها. وبالتالي، فإن التنسيق بين مختلف الفاعلين والسياسات هو أمر ضروري للغاية، لأنه شرط أساسي لصياغة استراتيجية متكاملة للشباب، على النحو المفصل في الجزء الثالث. وفي تونس، تعود مسؤولية التنسيق الأفقي لشؤون الشباب لوزارة الشباب، من خلال الإدارة العامة للشباب والديوان الوزاري. ومع ذلك، يتجسد هذا بشكل أساسي من خلال عقد اجتماعات خاصة بين ممثلي عدة وزارات وإنشاء لجان مشتركة بين الوزارات حول مواضيع معينة، وليس من خلال وجود حوار مؤسسي بين جميع الجهات الفاعلة. نظراً للعدد الكبير من المحاور التي تم تناولها ونظراً لطبيعتها التقنية، يتم تنفيذ الجزء الأكبر من العمل التنسيقي خلال الاجتماعات الوزارية التي تجمع، تحت سلطة الوزير أو من ينيبه، ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية وممثل عن الكتابة العامة للحكومة.

أشارت المعلومات التي تم جمعها خلال بعثات جمع البيانات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لهذا التقرير إلى أنه تم بذل جهد لهيكلية العلاقات بين الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب والوزارات الأخرى في السنوات الأخيرة. وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء لجان تنسيق وتوقيع 10 مذكرات تفاهم تضيف الطابع الرسمي على أطر التعاون بين مختلف الجهات الوزارية المعنية بسياسات الشباب (كما تم توقيع 18 مذكرة تفاهم بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني، وهناك 15 مذكرة أخرى قيد التنفيذ). على سبيل المثال، قامت وزارتا شؤون الشباب والعدل بإضفاء الطابع الرسمي على تعاونهما من خلال اتفاقية إطارية تم توقيعها في 19 مارس 2018.

على الرغم من إنشاء هذا النوع من المبادرات والعدد الكبير من الاجتماعات حول القضايا المتعلقة بالشباب، لا يزال التنسيق بين الوزارات محدوداً في قدرته على التوصل إلى قرارات تشغيلية. وبالتالي، فإن معظم الوزارات التي تم سؤالها تعتبر أن درجة التشاور غير كافية ولا تسمح بالتنسيق الفعال لسياسات الشباب.

يكاد يكون التنسيق بين الوزارة المكلفة بشؤون الشباب والوزارات الأخرى في تونس خاضعاً لإشراف مصالح رئيس الحكومة، التي لها دور محدود في التنسيق بين الوزارات، لا سيما فيما يتعلق بشؤون الشباب. علاوة على ذلك، ووفقاً للاستشارات التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع العديد من الوزارات، فإن العوائق الرئيسية أمام التنسيق الفعال بين الوزارات المختلفة هي ضعف، أو حتى غياب، الآليات المؤسسية من جهة، ونقص الحوافز داخل الدولة. الوزارات نفسها تسعى لجعل هذا التعاون أولوية، من ناحية أخرى. وقد تم التأكيد على هذا التحدي من قبل الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب، حيث يُنظر إلى معدل الدوران المرتفع في المناصب الإدارية على أنه عقبة رئيسية أمام التنسيق الفعال مع الوزارات القطاعية.

تؤكد الوزارة التونسية المسؤولة عن شؤون الشباب، كما هو الحال في البلدان الأخرى في المنطقة، في بعض الأحيان أنها تجد صعوبة في تأكيد نفسها كنقطة مرجعية لسياسات الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017^[13]) فيما يتعلق بالوزارات الحكومية، مثل المالية، أو تقييم الخدمات العمومية الكبرى، مثل وزارة التربية الوطنية.

ومن أجل تعزيز وضع خدمات الشباب وتيسير التنسيق الحكومي الدولي بشأن شؤون الشباب، يمكن لتونس النظر في إنشاء آلية لتنسيق السياسات المتعلقة بالشباب تكون مسؤولة، كما هو محدد في الفصل 3، عن الإشراف على الاستراتيجية الوطنية للشباب. والواقع أن غياب مثل هذه الآليات المؤسسية يشكل العقبة الأكثر أهمية أمام التنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بالهيئات الشبابية المركزية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[4]). وقد تتخذ هذه الآلية عدة أشكال استناداً إلى أمثلة من بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مثل شبكة من مراكز الاتصال مثل سلوفينيا وبلجيكا، أو لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات أو بين الإدارات، كما هو الحال في كندا ولكسمبورغ، أو فريق عمل مثل فريق العمل في الولايات المتحدة (الإطار 4.2).

الإطار 4.2. أمثلة على آليات تنسيق سياسات الشباب في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يمكن تعيين نقاط تنسيق محورية للإشراف على العمل في شؤون الشباب داخل الوزارات ذات الصلة وتنسيق برامج الشباب مع الجهة المسؤولة عن شؤون الشباب. في سلوفينيا، لدى كل وزارة نقطة تنسيق مخصصة للشباب لتسهيل التنسيق مع المجلس الحكومي لجمهورية سلوفينيا للشباب والوزارات الأخرى. في إقليم الفلاندر (بلجيكا)، توجد نقطة تنسيق للشباب في كل وكالة ومصلحة في الإدارة.

تتكون هيئات التنسيق بين الوزارات أو بين الإدارات من جميع الوزارات المسؤولة عن تنفيذ الالتزامات الخصوصية لسياسة الشباب الوطنية. وتظل الوزارة المسؤولة رسمياً عن تنسيق شؤون الشباب جزءاً من هذه الهياكل المشتركة بين الوزارات تتسق وتشارك في الاجتماعات بشكل عام. في لوكسمبورغ، على سبيل المثال، تتولى هذه المهمة لجنة مشتركة بين الوزارات وتتكون من ممثلين عن وزراء الأطفال والشباب، والأطفال، وحقوق الطفل، والشؤون الخارجية، والشؤون المحلية، والثقافة، والتعاون والتنمية، والتعليم، وتكافؤ الفرص، والأسرة، والعدل، والإسكان، والشرطة، والتوظيف، والصحة والرياضة.

غالباً ما يتم إنشاء فرق عمل على أساس مخصص تتولى مسؤولية محاور محددة. من حيث المبدأ، لا تشارك في كل مجموعة عمل ذات الصلة سوى الوزارات التي لها الحقبة المعنية. يمكن تطعيم هيئات التنسيق بين الوزارات بمجموعات عمل تمكن الوزارات المعنية من خلالها من أخذ زمام المبادرة لتنسيق أنشطتها. في الولايات المتحدة، يدعم فريق عمل معني ببرامج الشباب الأنشطة الفيدرالية للشباب.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[4])

تُظهر المعلومات التي تم جمعها أثناء إعداد هذا التقرير وجود نقاط تنسيق للشباب في خمس مؤسسات حكومية على الأقل في تونس، على الرغم من أن هذه الشبكة لم تعد تعمل عند صياغة التقرير (الجدول 4.2). لذلك يمكن لتونس أن تنظر في إعادة تفعيل هذه الآلية وتعميم وجود نقاط محورية للشباب في جميع الوزارات. وبهذه الطريقة، ستنشأ شبكة نشطة حقيقية للتنسيق التقاطعي لسياسات الشباب.

سيكون الخيار الثاني المتعلق بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مفيداً أيضاً لتونس وسيضمن قدرًا أكبر من الكفاءة والمساءلة للإدارة المسؤولة عن شؤون الشباب. ومن شأن هذه الآلية أن تضمن تنسيق مختلف المبادرات السياسية المخطط لها على المستويين الوطني والمحلي وخطط عملها. كما أنه سيساعد على التوصل إلى اتفاق حول وسائل مراقبة وتقييم سياسات الشباب. يمكن أن تتكون هذه الهيئة من جهات

فاعلة عامة تمثل مختلف القطاعات المنخرطة في العمل على سياسات الشباب. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني والشباب من الجمعيات داخلها من شأنه أن يساهم، من ناحية، في تقوية أواصر الثقة بين الشباب والسلطات العمومية، ومن ناحية أخرى، لخلق بيئة تحت على الالتفاف حول سياسات الشباب. وبهذه الطريقة سيكون من الضروري مراعاة الاقتراحات التي قدمها ممثلو الشباب التونسي لضمان متابعة حقيقية ومناقشة القرارات الناتجة عن الاستشارات.

الجدول 2.4. الوزارات التونسية التي تضم منسقين للشباب

الوزارة	منسق	الوظيفة
رئاسة الحكومة	نعم	مستشار رئيس الحكومة المكلف بالشباب (منذ 2016)
وزارة الشؤون المحلية	لا	-
وزارة التكوين المهني والتشغيل	لا	-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	لا	الإدارة العامة لشؤون الطلبة
وزارة الشؤون الاجتماعية	نعم	-
وزارة التربية	نعم	الإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي
وزارة النقل	لا	-
وزارة الشؤون الثقافية	لا	-
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	نعم	الإدارة العامة لقطاع التعليم والمواطنة
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	لا	-
وزارة المرأة	لا	-
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	لا	-

المصدر: استقصاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية-منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول حوكمة شؤون الشباب في تونس

وكنتيجة طبيعية للتدابير المذكورة أعلاه، يمكن للحكومة التونسية الاستفادة من إنشاء آلية تنسيق أفقية منهجية لتشجيع وضع وثيقة ميزانية واحدة لسياسة قطاعية. ستقدم هذه الوثيقة تقريراً عن مختلف البرامج المتعلقة بالشباب التي تم الاضطلاع بها على المستوى الحكومي وستقوم برصد التمويل المخصص لمختلف المؤسسات العمومية لسياسات الشباب. في الواقع، أقرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015^[14]) وضع الميزانية كأحد الأدوات الرئيسية المتاحة للحكومات لتنفيذ خططها وتطلعاتها بشكل فعال. ويمكن أن يقترن ذلك بتعيين إدارة، يمكن أن تكون الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب مثلاً، كرائدة في إعداد وتقديم وثيقة الميزانية هذه. هذا هو الوضع في فرنسا، حيث تتولى وزارة التربية الوطنية والشباب مسؤولية توجيه برامج الشباب.

لكن، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإصلاح سيؤدي إلى تعديل القانون الأساسي للميزانية الذي تتعلق فيه المهمات فقط بالمصالح الوزارية للدولة (الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 يتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، 2019). نظراً لصعوبة اعتماد النص الأساسي، سيحتاج هذا الإصلاح إلى دراسة سريعة حتى يكون تقييمه المسبق والتحضير لتطبيقه توافقياً (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017^[16]).

التنسيق العمودي

إلى جانب التنسيق الأفقي والمشارك بين الوزارات على المستوى المركزي، يبدو من الضروري تنسيق إدارة شؤون الشباب بين المستويات المختلفة، ولا سيما المستوى المحلي الذي يتمتع فيه المواطنون والشباب بأكثر قدر من التفاعل مع الإدارة.

يعتبر الحوار المتوازن والمنظم بين جميع أصحاب المصلحة في سياسات الشباب على جميع المستويات عنصراً أساسياً في مختلف الجوانب إذ يضمن التنسيق العمودي ويكفل فهماً أفضل لاحتياجات ومشاكل المستويات الحكومية المختلفة. كمل يسهل التفاوض مع المستوى المركزي ويضمن التعاون الأمثل لتصميم وتنفيذ ومراقبة الإصلاحات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[17]). طبقاً للفصل 40 من المرسوم عدد 1124 لسنة 2007 المؤرخ في 7 ماي 2007، المتعلق بتنظيم الوزارة التونسية المكلفة بشؤون الشباب، تقرر إنشاء إدارة متابعة الأنشطة الجهوية المسؤولة بشكل خاص عن تنسيق أنشطة مختلف المندوبين الجهويين على المستوى اللامركزي وإعداد تقرير عام على أساس التقارير الدورية التي يعدها هذا الأخير (الجمهورية التونسية، 2007^[11]).

خلال بعثاتها الميدانية، وجدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تنسيق مؤسسات الشباب على المستوى اللامركزي لا يزال محدوداً، خاصة فيما يتعلق بالمستوى دون الوطني، أي الولايات. وينجم هذا الوضع عن غياب آليات مؤسسية لمراقبة تطبيق الإجراءات على المستوى المحلي وتوفير مساحة للنقاش بين مختلف المستويات. وتواجه المندوبيات الجهوية للشباب صعوبات في تأمين هذا التنسيق، نظراً لضعف إمكانياتها وعدم وجود حوافز واضحة من الوزارة في هذا الصدد، وهو ما سيستمر التطرق له لاحقاً. بالإضافة إلى هذا التحدي، أشارت الوزارات التي تم التشاور معها إلى محدودية قدرات مختلف المستويات دون الوطنية. وهذا يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ تدابير الشباب على المستوى

المحلي والتنسيق الفعال بشأن هذه المواضيع مع المستوى المركزي. كما أبلغت الجهات الفاعلة دون الوطنية عن ضعف الاهتمام بالتنسيق العمودي الذي يتم، إذا وجد، من خلال الاجتماعات غير الرسمية أو المخصصة ومذكرات التفاهم.

ولئن كان التنظيم المركزي في تونس أحد الأسباب التي تضخم هذا التحدي، فإن التنسيق العمودي لشؤون الشباب لا يزال صعب التطبيق في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. فقد أشارت 52٪ من المؤسسات الشبابية داخل هذه البلدان الأعضاء التي تم التشاور معها إلى أن القدرات على المستوى اللامركزي غير كافية، بينما أكد 22٪ منها عدم وجود آليات مؤسسية لتسهيل التنسيق المنهجي بين مختلف مستويات الحكومة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[14]).

ويمثل تقدم اللامركزية في تونس، الذي تميز باعتماد مجلة الجماعات المحلية في سنة 2018 (الجمهورية التونسية، 2018[18])، فرصة حقيقية لتحسين تماسك السياسات العمومية من أجل تنمية ترابية جامعة ومندمجة. وعلى الرغم من أن سياسة الشباب لا تزال أساساً مسؤولية الدولة التي تنفذها من خلال خدماتها اللامركزية أو تحت إشرافها، فإنها الآن جزء من مسؤولية مشتركة بين الدولة والبلديات والجهات. (الجمهورية التونسية، 2018[19]). وهي تتطلب وضع سياسات عمومية مشتركة أو منسقة تقوم على الحوكمة المتوافق عليها جماعياً.

كما أن تطوير الآليات التي تضمن التعاون الحقيقي بين المستوى المركزي والسلطات المحلية سيكون حاسماً في تكييف الأولويات الوطنية مع السياق المحلي، وإدراجها في التشريعات واللوائح الوطنية والمحلية، وتطبيقها في الميدان ومتابعتها وتقييمها.

ومن شأن هذه الآليات أن تفيد بعضها البعض في حوار منظم بين الجهات من خلال مركز للكفاءة ومن خلال تنظيم ممنهج لمؤتمر سنوي قطاعي للشباب يجمع بين المناطق والحكومة المركزية لتعزيز تنسيق وتكامل العمل العمومي. تم اعتماد هذا النموذج بشكل خاص في سويسرا، حيث يقوم مؤتمر الطفولة والشباب بتنسيق سياسة الأطفال والشباب بين الدوائر/المقاطعات (الإطار 4.3). سيوفر هذا النوع من المؤتمرات في تونس فرصة لمزيد إشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من ممثلي المجتمع المدني المعنيين الذين يمكنهم توجيه عملية إعداد وتنفيذ وتقييم البرامج والأنشطة التي تستهدف الشباب.

الإطار 4.3 التنسيق العمودي لسياسة الأطفال والشباب في سويسرا

سويسرا دولة فيدرالية تتكون من 26 مقاطعة. وتعتبر المقاطعات والمدن والبلديات الهيئات الرئيسية المسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة بالأطفال والشباب، بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية، والتعليم، والثقافة، والصحة. ومع ذلك فإن الحكومة الفيدرالية (أو الكونفدرالية) تشرف على جوانب معينة تشمل خدمات حماية الأطفال والشباب بالإضافة إلى تعزيز الشباب.

يتألف مؤتمر سياسة الأطفال والشباب من خدمات الاتصال في المقاطعات لسياسة الأطفال والشباب وهو مسؤول عن تنسيق سياسة الأطفال والشباب والشباب على مستوى المقاطعات. وهو عبارة عن مؤتمر تقني لمؤتمر مديري الشؤون الاجتماعية في المقاطعات ويدير تنفيذ حقوق الطفل وتطوير سياسة الطفل والشباب في سويسرا.

ويقدم المؤتمر الاستشارة والإعلام لجميع الهيئات بشأن القضايا المتعلقة بالأطفال والشباب. ويقوم هذا الهيكل الحكومي المحلي بتنسيق نشاطه مع الحكومة الفيدرالية. والواقع أن القانون الفيدرالي للنهوض بالأطفال والشباب ينص على مزيد التعاون وتبادل المعلومات بين الاتحاد والمقاطعات بشأن هذه المسائل.

المصدر: (المكتب الفيدرالي للضمان الاجتماعي، 2019[20]).

وينبغي تشجيع الحوار بين السلطات المحلية والمواطنين من جهة والمستويين المركزي والمحلي من جهة أخرى. وبهذه الطريقة، سيتم دمج الأولويات الإقليمية والمحلية بشكل أفضل في الاستراتيجيات الوطنية للشباب. وسيكون من المناسب أيضاً منح السلطات الوطنية اللامركزية والسلطات المحلية اللامركزية قدرات ومهام ومسؤوليات كافية لضمان التنفيذ المشترك للبرامج والخدمات التي تستهدف الشباب. ويتطلب ذلك بطبيعة الحال تعزيز القدرات الإدارية وجمع البيانات وتحليلها في مستوى المصالح اللامركزية والسلطات المحلية.

بشكل عام، يتطلب تعزيز التنسيق العمودي والأفقي تعزيز دور وقدرات المؤسسات المسؤولة عن اتخاذ تدابير رائدة تستهدف الشباب على جميع المستويات. وقد يأتي ذلك في شكل برنامج تدريب وطني يستهدف جميع الجهات الفاعلة (الحكومية والجمعياتية على حد سواء) المتدخلة في سياسات الشباب على كافة المستويات. ويتعلق ذلك أيضاً بزيادة القدرات المالية والبشرية للوزارة المكلفة بشؤون الشباب والمؤسسات الخاضعة للإشراف مثل المندوبيات الجهوية. في كل هذه الهياكل، يمكن التفكير في تحديث إدارة الموارد البشرية للشباب، وتوزيع المهارات وتوفير التدريب الضروري للموظفين. ولتيسير وجود ثقافة مؤسسية مشتركة داخل مؤسسات الشباب، يبدو من المحبذ توفير امكانية تنقل الموظفين العموميين بين المؤسسات المركزية والجهوية لتعزيز القدرة على الفعل في سياق اللامركزية.

المؤسسات الوطنية ودون الوطنية للشباب

عديد المؤسسات التي تعمل في مجالات تتعلق بالشباب، بقوانين مختلفة، تدور حول عدة وزارات. فعلى سبيل المثال، يساهم المرصد الوطني للشباب، التابع لوزارة شؤون الشباب، في إعداد ومراقبة السياسات العمومية للشباب، أو المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بئر الباي، تحت إشراف وزارة التعليم العالي، والذي يعمل خريجه فيما بعد لصالح وزارة التعليم (تشرشل، 2012[21]). بالإضافة إلى ذلك، يوجد في تونس ما يقدر مجموعه بـ 519 هيئة تقدم خدمات مباشرة للشباب (دور الشباب، وحافلات الشباب السياحية، ومواقع التخييم، وما إلى ذلك) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[22]). موزعين في جميع أنحاء البلاد، تتميز هذه الخدمات بقربها من الشباب، وتشكل أداة لسياسات الشباب العمومية. في المناطق الريفية الأكثر عزلة، غالباً ما تكون المساحات الوحيدة للاسترخاء والتفاعل المخصصة للشباب.

المؤسسات على المستوى الوطني

المرصد الوطني للشباب

تم إنشاء المرصد الوطني للشباب في تونس سنة 2002، ليحل محل الشباك الموحد للشباب. يترأس المرصد مدير تنفيذي ومجلس إدارة. في هذه الهيئة التي يرأسها المدير العام، يوجد مقعد لممثل عن رئيس الحكومة، ووزراء الثقافة، والشباب، والمالية، والتعليم الوطني، والتنمية والتعاون الدولي، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتدريب المهني والتشغيل، والصحة العمومية، والشؤون الاجتماعية، والتضامن. يقرر مجلس الإدارة الميزانية وعقود الخدمة وأي أمر آخر يتعلق بإدارة وتشغيل المؤسسة وكل ما يرى المدير العام أنه من المفيد تقديمه إليه. يحتوي المكتب الوطني للشباب على 12 مديراً تنفيذياً، ويعمل به حوالي 30 موظفاً، وتندرج ميزانيته تحت مسؤولية الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب. يضم المرصد إدارة البحوث والاستشارات، وإدارة المعلومات والتوثيق، ومكتب التعاون الدولي، ومجلساً علمياً مكوناً من خبراء وممثلين عن الوزارات المختلفة مكلفاً بتوجيه وتنسيق الأنشطة البحثية (المرصد الوطني للشباب، دون تاريخ[23]).

وتتمثل مهمة المرصد الأساسية في تحسين فهم وقراءة الواقع الاجتماعي والثقافي للشباب التونسي وتزويد الشباب بمعلومات مفيدة عن أوضاعهم. وبصفته جهازاً من أجهزة الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب، يدرس المرصد الوطني للشباب مختلف أبعاد الشباب (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الجغرافية، الدينية) ويحدد اهتماماتهم وتطلعاتهم. كما يقوم بإجراء الدراسات الاستقصائية والاستطلاعات ودراسات الرأي والاستشارات التي تغذي نتائجها السياسات العمومية للشباب.

بالإضافة إلى ذلك، يستقبل المرصد الوطني للشباب منظوريه ويستمع إليهم ويعلمهم ويوجههم ويعزز التواصل معهم. كما ينظم ندوات تعليمية وتدريبية واجتماعات وأيام دراسية وفعاليات لمعالجة اهتماماتهم ومشاكلهم. على سبيل المثال، أجرى المرصد بحث حول شرعية ومشاركة الشباب في الحياة العامة وإدماجهم في عالم الأعمال (المرصد الوطني للشباب، دون تاريخ[24]). تتشابه مهام المرصد الوطني للشباب مع مهام الهيئات التي ترأب وضع الشباب في بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مثل المعهد الوطني للشباب والتعليم الشعبي في فرنسا (الإطار 4.4).

الإطار 4.4 المعهد الوطني للشباب والتربية الشعبية بفرنسا

يمثل المعهد الوطني للشباب والتعليم الشعبي هو خدمة ذات اختصاص وطني تابع لوزارة التربية الوطنية. يعتبر المعهد مرصداً للشباب والتعليم الشعبي والحياة المجتمعية بالإضافة إلى مركز للموارد والخبرة للمهنيين وصناع القرار في هذا القطاع. وهو يشمل مصلحة الإحصاء الوزاري المسؤول عن الشباب والرياضة وتنفيذ في هذا الإطار، بالاشتراك مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، إحصاءات برنامج الإنتاج والدراسات، والتي تساعد نتائجها على إرشاد السياسات العمومية في مجالات الشباب والحياة الجمعياتية والرياضة.

المصدر: (المعهد الوطني للشباب والتربية الشعبية، دون تاريخ[25]).

للمرصد الوطني للشباب في تونس أنشطة كثيرة ويتعاون مع جميع الإدارات الوزارية، خاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات عن الشباب. سنة 1994 و 1999 و 2004 و 2008، قاد المرصد الاستشارات الوطنية الرئيسية حول الشباب التي أجريت خلالها مقابلات مع ما يقارب 5000 شاب وساعدت في إعداد خطط التنمية الخمسية. شاركت في هذه الاستشارات عدة هيئات عمومية، بالإضافة إلى الوزارة المكلفة بشؤون الشباب، وخاصة المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والتعاون الدولي. يتعاون المرصد الوطني للشباب في تونس مع قسم علم الاجتماع في جامعة تونس حيث يجري معه استطلاعات الرأي. كما يتبادل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك مركز الأبحاث للتنمية الدولية

في كندا، والبنك الدولي، ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتنظيم أنشطة بناء القدرات للشباب (إشراف أوداوقو، التوزري، دجاوتوبوتو، 2016:26).

ابتداءً من أكتوبر سنة 2018، أجرى المرصد الوطني للشباب واللجنة الوطنية للتحقيق العام ووزارات مختلفة مسحاً وطنياً رئيسياً تمحور حول سبعة مواضيع: التشغيل، والتعليم المجتمعي والأسرة، والسلام والأمن، والتقنيات الجديدة، وأنماط الاتصال الجديدة، والسلوك المحفوف بالمخاطر، والهجرة. تم إعداد الأسئلة الـ 275 مع المعهد الوطني للإحصاء الذي استجوب عينة تمثيلية من الشباب. وبهذه المناسبة، تم تلقي 10000 مساهمة من شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة ومن خلفيات مختلفة. وقع نشر النتائج التي تم جمعها من خلال هذا المسح النوعي الواسع وورشات العمل في بداية عام 2021 في شكل تقرير يعرض النتائج، والذي يسلط الضوء على العديد من القضايا المتعلقة بالشباب التونسي، مثل الحياة الأسرية، والتعليم، والهجرة، والبطالة أو المشاركة في الحياة المدنية.

وفقاً للمقابلات والتبادلات التي أجريت لهذا التقرير، يتوجّه المرصد الوطني للشباب أيضاً إلى إجراء دراسات حول تأثير سياسات الشباب، مما يجعله حريصاً على ضمان تناسق الإجراءات التي تستهدف الشباب. كما يتبين أن المرصد الوطني للشباب لا يملك حالياً الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ هذه المهمة بشكل كامل. على الرغم من اختصاصاته الواسعة، يجد المرصد الوطني للشباب صعوبة للعب دور استشاري كامل في إعداد سياسات الشباب. ومن أهم أسباب ذلك نقص الاستمرارية في مواقع صنع القرار في الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب.

وبالتالي، يبدو أنّ قدرات التدخل لدى المرصد الوطني للشباب لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي، لا سيما في توجيهه لخلق جسور بين الشباب الذين يحافظ على اتصال مباشر بهم، والوزارات. فقد كشفت الدراسات الخاصة بهذا التقرير أن الوزارات نادراً ما تطلب الاستشارة من المرصد ولم تقم باستجوابه مثلاً خلال المراحل الأولى لإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية أو خلال اعتماد الرؤية القطاعية للشباب. من بين الأساليب التي يمكن اعتمادها لاستخدام أفضل لموارده يمكن التفكير في إنشاء آلية مؤسسية للتشاور المنهجي بين الوزارات والمرصد الوطني للشباب عندما تخطط الوزارات لإطلاق إجراءات من المحتمل أن يكون لها تأثير على الشباب.

أظهرت المقابلات الخاصة بهذا التقرير أيضاً أنّ المرصد الوطني للشباب يجري تفكيراً معمقاً حول موقعه الاستراتيجي من أجل لعب دوره التوجيهي والتنسيقي بشكل كامل في تطوير سياسات الشباب، ويعتزم خاصة إنشاء وحدة استكشاف للأفاق داخلها. وكما ذكر في الجزء 3، يمكن للمرصد الوطني للشباب استثمار خبرته في قضايا الشباب من خلال لعب دور مركزي في توجيه صياغة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب وتسهيل مشاركة الشباب وتملكهما من قبلهما.

المجلس الأعلى للشباب

تعد مجالس الشباب الوطنية طرفاً مميزة لمشاركة الشباب. وهي تشكل منتديات يلتقي فيها أعضاء من مختلف المنظمات الشبابية، وتشجع على إنشاء شبكات جمعيات. تسهل الهياكل التمثيلية الوطنية المماثلة التشاور وجمع المعلومات للمؤسسات الحكومية، مع توحيد منظمات الشباب المحلية والجهوية للدفاع عن مصالحها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020:4).

تواجدت هذه المجالس في 77٪ من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020:4)، سنة 2020. على الرغم من اختلاف شكلها ومهامها وتكوينها ومدة ولايتها ومواردها المالية والبشرية ومشاركتها في دورة السياسة العمومية اختلافًا شاسعاً من بلد إلى آخر، إلا أن غالبية هذه الهيئات لها دور استشاري (في 53٪ من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) وتعمل كهيئات مستقلة تهدف إلى إيصال أصوات الشباب. المجالس الوطنية للشباب في الشيلي وفرنسا ونيوزيلندا موضحة في الإطار 4.5.

الإطار 4.5. المجالس الوطنية للشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

قابينتي جوفينيل في الشيلي

ومنذ عام 2018، المعهد الوطني للشباب في شيلي على تنفيذ مبادرة "قابينتي جوفينيل"، التي تدمج الطلاب الشباب الذين يمثلون الاهتمامات التعليمية للشباب على المستوى الوطني. وتتيح المبادرة فرصة للحوار والنقاش وإدماج أفكار جديدة ومبتكرة في الدورة السياسية للمرصد. ويتم انتخاب 155 مشاركاً تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً للعمل في مكاتب الشباب الجهوية وتمثيلهم على الصعيد الوطني.

المجلس الفرنسي لتوجيه السياسة الشبابية

يعمل مجلس توجيه سياسات الشباب كهيئة استشارية لرئيس الوزراء. ويسهم مجلس توجيه سياسات الشباب في تنسيق وتقييم سياسات الشباب، وتنقسم إلى لجان تعنى بالتعليم والمشاركة في رسم السياسات. ويضم أعضاؤه البالغ عددهم 79 وزيراً وممثلاً للشباب ومنظمات

شبابية، يمكن أيضا التشاور معهم بشأن المقترحات التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بالمسائل التي تهم الشباب، كما يجوز لهم دراسة أي مشروع قانون عام يتعلّق بسياسات الشباب.

المجموعة الاستشارية للشباب النيوزيلندي

أنشأت وزارة التعليم النيوزيلندية فريقًا استشاريًا من 12 عضوًا تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عامًا مطالبون بإبلاغ الوزارة بتأثير أنشطة وتدابير التعليم على الأطفال والشباب والأطفال. تسمح المجموعة للشباب بالتعبير عن آرائهم وتبادل وجهات نظرهم حول سياسات التعليم، واقتراح كيفية تحسينها. يتعين على الأعضاء إعداد تقرير يضمّ التفاعلات والملاحظات يقدّم إلى الوزارة وينشر أيضًا للعموم.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]).

تساعد مجالس الشباب، عند إنشائها على أساس مقارنة مندمجة وجامعة، في التغلب على صعوبات التنسيق بين الجهات الشبابية غير الحكومية الفاعلة، والتي تعتبر أحد التحديات الرئيسية لمشاركة الشباب في الحياة العامة من قبل الوزارات المسؤولة عن شؤون الشباب في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي، فإن الإمارات العربية المتحدة والسلطة الفلسطينية هما الاقتصاذان الوحيدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اللذان لديهما حاليًا مجلس وطني للشباب (الإطار 4.6).

الإطار 4.6. مجلس شباب الإمارات العربية المتحدة

يعمل مجلس شباب الإمارات، الذي سُنّ سنة 2017، كهيئة استشارية للحكومة ووزير الشباب بشأن القضايا الوطنية والمشاركة مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. يقدم المجلس النصيحة للحكومة أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات، وخلال إطلاق ودعم المبادرات لتمكين وتشجيع التميز لدى الشباب. تم اعتماد نموذج المجلس وتكراره في ست وزارات بمشاركة مسؤولين شباب من كل إدارة لتنسيق شؤون الشباب بين الوزارات وأصحاب المصلحة المختلفين والإشراف على تنظيم أنشطة وبرامج الشباب في الوزارة المعنية.

المصدر: (المؤسسة الاتحادية للشباب، 2020[27]).

تقوم تونس حاليا، شأنها شأن موريتانيا والمغرب، بإنشاء مجلس وطني للشباب. يعود تاريخ أول آثار للمجلس الأعلى للشباب في تونس إلى سنة 1961. لكنّه بلغ أكثر مراحل تطوّره بين أواخر التسعينات وأوائل سنوات الـ 2000. (وزارة الشباب والرياضة، 2020[28]). في تلك الفترة، كان يرأسه رئيس الوزراء وتتألف تركيبته من أعضاء الحكومة الذين ارتبطت حقيبتهم بشكل مباشر أو غير مباشر بشؤون الشباب، ومن ممثلين عن غرفتي البرلمان، وممثل عن المرصد الوطني للشباب وممثلين عن أهم النقابات وجمعيات الشباب (الجمهورية التونسية، 2005[29]).

بعد سنة 2011، تم حل المؤسسة. ومنذ سنة 2016، سعت العديد من المبادرات إلى إحياء هذا الهيكل. وقد دعمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وزارة الشباب في تحديد التركيبة والصلاحيات وطريقة العمل التي يمكن أن يعتمدها هذا الهيكل بالتشاور مع الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[30]).

ثم أطلقت مجموعة من الجمعيات والمنظمات الشبابية الوطنية سنة 2018 مبادرة "المجلس الأعلى للشباب" التي تهدف إلى التحضير لإعادة تشكيل المجلس الأعلى للشباب وتعزيز تمثيل الشباب التونسي ومشاركتهم في الشأن العام. وفي سنة 2020، نظم مشروع شبكات الشباب المتوسطي، المدعوم من الاتحاد الأوروبي بقيادة اليونسكو وبالشراكة مع وزارة الشباب في تونس، ندوة تفكير حول الصلاحيات والتركيبات وأساليب عمل مجلس أعلى جديد للشباب في تونس. يتمثل الهدف من المشروع في تجميع مختلف الجهات الفاعلة حول مقترح مشترك للمجلس الأعلى للشباب في المستقبل، والذي سيتم تقديمه إلى رئاسة الحكومة (شبكات الشباب المتوسطي، دون تاريخ[31]).

سيشكل إنشاء مثل هذا المنتدى فرصة للحكومة التونسية لإعادة تأكيد التزاماتها فيما يتعلق بسياسات الشباب، وترجمتها إلى مبادرات ملموسة على المستويين المركزي والمحلي. وبالتالي يمكن أن تكون هذه الوثيقة بمثابة حجر الأساس لحوار أكثر عمومية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ألقياً (بين الوزارات) وعمودياً (بين مختلف مستويات الحكومة) من خلال إشراك المجتمع المدني والشباب من أجل ضمان مقاربة مندمجة، جامعة، وملائمة.

وسيكون هذا الحوار فرصة لتحديد ولاية ومسؤوليات وعمل وتكوين مجلس الشباب الأعلى الجديد على وجه الخصوص، بطريقة توافقية ومستنيرة. وسيطلب ذلك، في الوقت المناسب، تضمين النصوص التنفيذية المتعلقة بهذا النظام أحكاماً تحدد طريقة الاختيار والاختصاصات المتوقعة من أعضائها، فضلاً عن معايير السن والتكافؤ والتوزيع الجغوي. كما يجب توضيح رؤية المجلس وطرق تفعيلها ونشرها لضمان تأثير عمله على وضع السياسات العمومية وتقييمها وإبرازها للجمهور. كما ينبغي توضيح مقاربة المجلس في أساليب استشاراته وعمله مع جمعيات الشباب والشباب عموماً، فضلاً عن علاقته مع المجالس المحلية الرائدة للشباب على النحو المفصل أدناه. وأخيراً، ينبغي تزويد هذا المجلس بالموارد البشرية والمالية المناسبة لضمان التنفيذ السليم لمدته النيابية. في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تأتي الاعتمادات لهذه المؤسسات مباشرة من الدولة، ولكن بعض البلدان استخدمت وسائل تمويل مبتكرة مثل الأرباح من الياصيب القانوني والقمار أو شركات القطاع الخاص (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[32]).

رئاسة الحكومة

رئاسة الحكومة في تونس هي مقر رئيس الحكومة الذي يتمتع بصلاحيات تعيين مستشارين فنيين لتوجيه السياسة العمومية للحكومة.

في أكتوبر سنة 2020، عين رئيس الحكومة التونسية أربعة مستشارين جدد مسؤولين، ضمن صلاحيات أخرى، عن الشؤون الدبلوماسية والاجتماعية والزراعية. بين عامي 2016 و2019، كان مستشار شؤون الشباب مكلفاً باقتراح ومراقبة وتنسيق سياسة الحكومة المتعلقة بالشباب. تمثل الإدارة العامة للحكومة والوقاية من الفساد، التابعة لرئاسة الحكومة، شريكاً استراتيجياً في عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية من حيث الحوكمة والوقاية من الفساد، وتعمل على ضمان مقاربة مندمجة وجامعة لقضايا الشباب، يتم تناولها من منظور الحوكمة. وهو ما يجعل من الممكن مراعاة جميع القضايا المتعلقة بالشباب بشكل أفضل، وتعزيز التدابير ذات الصلة وفقاً لذلك.

مجلس نواب الشعب

بعد سنة 2011 وتبني دستور 2014، أقامت تونس نظاماً تشريعياً موحداً يضم مجلس نواب الشعب الذي يتكون من 217 ممثلاً منتخباً. ويتم تنظيم العمل البرلماني من خلال لجان مختلفة مثل اللجان الدائمة والخاصة ولجان التحقيق. لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي هي لجنة دائمة تابعة لمجلس نواب الشعب، وتتألف من 22 نائباً، وهي مسؤولة عن دراسة مشاريع القوانين والمقترحات والأسئلة المتعلقة بالتربية والتعليم والتكوين، والتشغيل والبحث العلمي والثقافة وكذلك الشباب والترفيه والرياضة (مرصد مجلس، 2021[33]).

ويمكن تعزيز دور هذه اللجنة المتعددة القطاعات في وضع الإطار التشريعي للشباب بإعادة تأكيد أهمية الشباب في عملها وحشد خبراتها في هذا المجال ويمكن استشارة وإشراك اللجنة ومجلس نواب الشعب بشكل عام وإشراكها بشكل أكثر تحديداً في عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب وتفعيلها. وبطبيعة الحال، تضطلع الهيئة، بوصفها صاحبة السلطة التشريعية، بالدور الأساسي في اعتماد تشريعات الشباب ومراقبتها. ومن المرجح، بهذه الطريقة، أن تبدأ التفكير بطريقة مندمجة في هذا التشريع بهدف تحديد مدى ملاءمته، وراهنه وأوجه القصور فيه وتحسينه في الوقت المناسب.

مؤسسات الشباب على المستوى دون الوطني

المندوبيات الجهوية للشباب

تمثل المندوبيات الجهوية للشباب البالغ عددها 24 إدارة محورية تابعة لوزارة الشباب، بقيادة مندوبي الشباب والرياضة الجهويين الذين يمثلون الوزير المسؤول في الجهة، ويمارسون بهذه الصفة، خاصة المسؤوليات الإدارية والمالية والفنية والتعليمية في مجال الشباب والرياضة والتربية البدنية (الجمهورية التونسية، 2005[34]). في التنظيم اللامحوري المحدود للإدارة التونسية، لا يزال التصميم واتخاذ القرار بيد الإدارة المركزية، حيث تتلقى المندوبيات الجهوية مهمات تنفيذية فقط في مجالها الترابي.

يتم توزيع المندوبيين الجهويين على ثلاث إدارات: إدارة المعدات، والرياضة، والشباب، وهي المسؤولة عن الإشراف على الشباب، ولا سيما من خلال دور الشباب. كما أنهم يتمتعون بميزاتاتهم الخاصة. تطبيقاً لسلطتها الإدارية، تحدد الوزارة المكلفة بشؤون الشباب أهداف المندوبيات الجهوية وتحدد اعتماداتها (الجمهورية التونسية، 2019[35]). تؤمن المندوبيات الجهوية الرابط بين دور الشباب والوزارة من خلال وضع سياساتها وتخصيص اعتماداتها. وتقوم المندوبيات بإبلاغ الوزارة عن أنشطتها مرتين في السنة عبر إرسال تقرير النشاط

السوي. تظل التقارير إعلامية إلى حد كبير وتستند في المقام الأول إلى مؤشرات الأنشطة (على سبيل المثال، عدد المشاركين أو الأماكن) ولا تحلل دائماً تأثير الأنشطة المنفذة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[22]). ونادراً ما يقترحون تغييرات في الأولويات أو اللوائح أو الإجراءات، التي تقع على عاتق الإدارة المركزية.

من أجل تعزيز التنسيق بين المستويين المركزي والجهوي، نظمت وزارة شؤون الشباب في أوت سنة 2017 ندوة للمندوبين الجهويين للشباب والرياضة. مكن هذا التبادل من اعتماد خطط عمل مشتركة بين الإدارات المركزية والجهوية حول مجموعة واسعة من المواضيع مثل استكمال مشاريع المرافق الرياضية، ومراجعة آليات المتابعة والمراقبة في قطاع الرياضة، وفتح مؤسسات الشباب أمام المجتمع المدني.

ومن أجل السماح للمندوبيات الجهوية بأداء دورها بالكامل في تطبيق سياسات الشباب وتنسيقها على أرض الواقع، يمكن لتونس النظر في تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمادية. على نحو أكثر طموحاً، سيكون من المفيد للسلطات العمومية التونسية أن تتولى عملية اللامركزية الحقيقية، والتي من شأنها أن تمنح مهارات وموارد قوية للمندوبيات الجهوية، والتي تشكل حجر الأساس في تنفيذ سياسات الشباب على المستوى دون الوطني.

دور الشباب

تحتل دور الشباب والجمعيات التي تعمل فيها مكانة مركزية في السياسة العمومية لصالح الشباب التونسي. فهي تسهل، من ناحية، الإدماج الاجتماعي للشباب من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تتناول العديد من الموضوعات (الحياة المهنية والإرشاد، والقضايا الاجتماعية، والثقافة، وما إلى ذلك)، ومن ناحية أخرى، تشكل آلية تشجع صمود الشباب في مواجهة العواقب السلبية لعدم النشاط والعزوف.

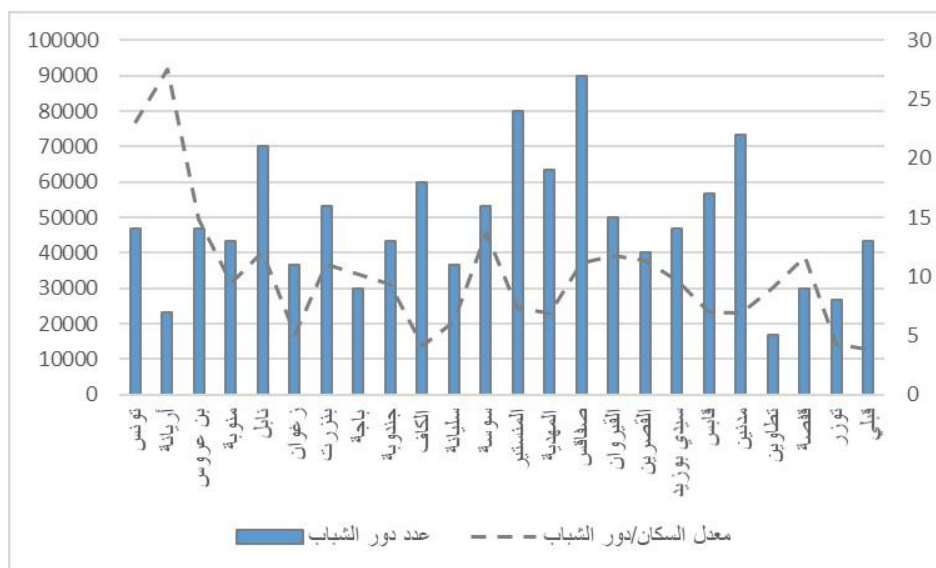
تعتبر دور الشباب الحالية وريثة لدور الثقافة ودور الشعب التي تم بعث أول هيكل لها سنة 1963 في رادس قبل اعتماد الدولة لها على نطاق واسع من خلال الخطة الرباعية لـ 1965 و 1969. وقد كانت هذه المؤسسات مراكز دائمة للعمل الثقافي والتربوي الذي يستهدف الشباب في المقام الأول، كانت تطلع إلى ديمقراطية الثقافة وترسيخ مكتسبات ديمقراطية التعليم وتوسيعها (الشاوش، 2017[35]).

حالياً، دور الشباب هي هياكل دائمة للتنشيط "تتيح للشباب فرصة استثمار أوقات فراغهم في ممارسة الأنشطة الفنية والثقافية والاجتماعية والرياضية التي تهدف إلى صقل مواهبهم وتعزيز قدراتهم العقلية والبدنية والعاطفية والاجتماعية وتسهيل اندماجهم في الحياة الاجتماعية" (الجمهورية التونسية، 2011[36]). تقدم هذه الهياكل عمومًا مجموعة متنوعة من الأنشطة المجانية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 25 عامًا، في شكل نوادي مخصصة للأنشطة الرياضية أو الثقافية أو الفنية.

تمثل دور الشباب اليوم جزءاً مهماً من الهياكل المختلفة التي توفر الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية لتعزيز اندماج الشباب التونسي (العلاج، 2015[37]): من بين أكثر من 500 مؤسسة تابعة لشبكة المؤسسات الشبابية المدرجة سنة 2019 في جميع أنحاء البلاد، مثل دور الشباب ودور الشباب المتنقلة، والحافلات السياحية للشباب، ومواقع التخيم، نجد 354 داراً للشباب (إحصائيات تونس، 2021[38]).

كما تتميز دور الشباب بالتواجد في الأربع والعشرين ولاية، موزعة على كامل البلاد، حيث تقدم للشباب من جميع المناطق أنشطة تهدف إلى تعزيز اندماجهم في المجتمع. ومع ذلك، فإن توزيع دور الشباب في جميع أنحاء البلاد يظل غير متكافئ، إذ تعاني بعض المناطق من نقص البنية التحتية المناسبة. وبالتالي، إذا كان المعدل الوطني لعدد السكان لكل دار شباب في عام 2018 أعلى بقليل من 33000 نسمة، وبقيت هذه النسبة أقل من 45000 في 20 ولاية من أصل 24 ولاية في تونس، فإن ولايات تونس العاصمة والولايات المحيطة بها تعتبر استثناءً، بمعدل دار شباب واحدة لحوالي 59000 نسمة (الرسم البياني 4.5)، على الرغم من أن هذه الولايات شهدت نمواً ديموغرافياً قوياً للغاية منذ سنة 2004 (إحصائيات تونس، 2014[39]).

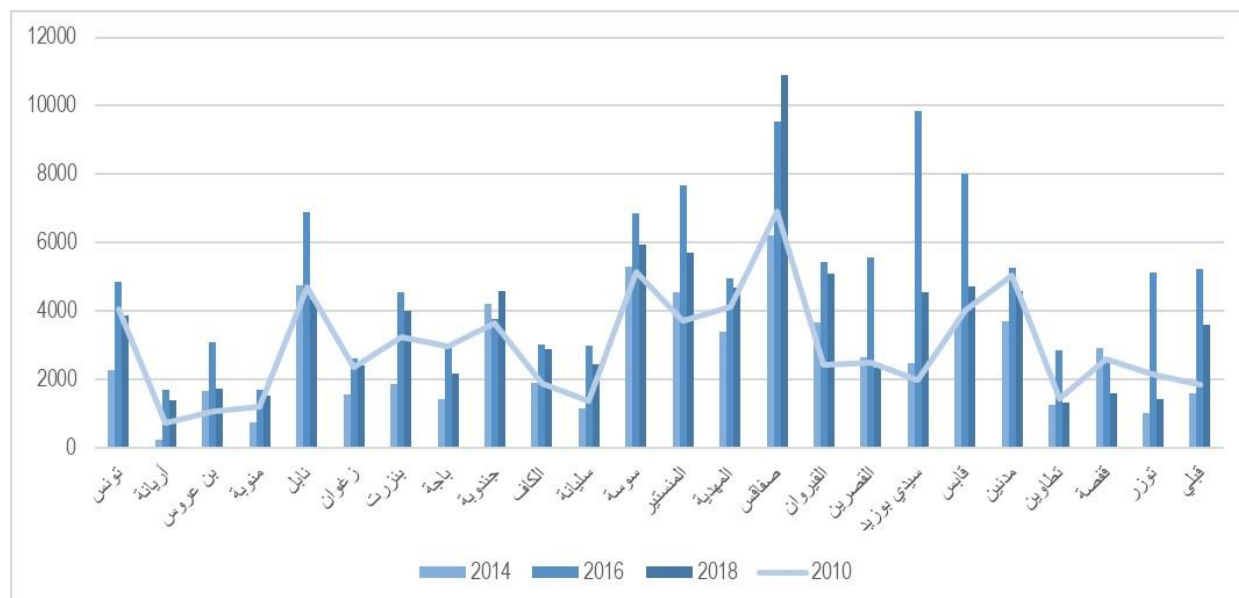
الرسم البياني 4. 5 توزيع دور الشباب على الولايات حسب عدد السكان 2018



المصدر: (إحصائيات تونس، 2019 [40]) (إحصائيات تونس، 2021 [38])

بعد سنة 2011، انخفض ارتياد دور الشباب بحوالي 36٪، لا سيما لأن صورة هذه المؤسسات كانت مرتبطة بدعاية النظام السابق (البنك الدولي، 2014 [41]). ومع ذلك، سجلت بين سنتي 2015 و2017، زيادة بأكثر من 70٪ لتصل إلى ما يفوق 120 ألف عضو. ثم، انخفض هذا الرقم فجأة في سنة 2018 ليصل إلى أقل من 88000 مشترك، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانخفاض المفاجئ للمشاركين بين عامي 2017 و2019 في بعض ولايات الوسط والجنوب، مثل توزر (انخفاض بنسبة 67٪) أو سيدي بوزيد (انخفاض بنسبة 62٪) (الرسم البياني 4. 6).

الرسم البياني 4. 6 تطور عدد المشتركين بدير الشباب حسب الولايات 2010-2019



المصدر: (إحصائيات تونس، 2019 [38]).

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر الحضور في هذه المراكز الشبابية التفاوت بين الفتيات والفتيان، الذين مثلوا في عام 2018 41% و49% من المشتركين على التوالي (المعهد الوطني للإحصاء، 2018[42]). هذا النقص في تمثيلية الفتيات، الذي واصل الانخفاض على مدى العقد الماضي، يعود إلى زيادة كبيرة في عدد الأنشطة التي يمارسها الأولاد، فضلاً عن عدم ثقة الوالدين في هذه المؤسسات، باعتبارها أماكن غير خاضعة لرقابة كافية قادرة على تشجيع الشباب على التواصل الاجتماعي، وفي بعض الأحيان التحرر من الأطر الثقافية القائمة (الشاوش، 2018 [43]). هذه الأسباب، من المستحسن أن تنظر السلطات التونسية في تكييف عروض دور الشباب بشكل أفضل مع الاحتياجات والتطلعات الخاصة بالشابات، من أجل زيادة حضورهن. يمكن أن يشمل هذا التطور تكييف قائمة الأنشطة بحيث تستهدف بشكل أكثر إنصافاً الأنشطة التي تهتم الفتيات، ولكن أيضاً من خلال تحسين وصول الفتيات إلى الأنشطة القائمة. بالإضافة إلى ذلك، وكما أكدت لجنة تفكير في ولاية بن عروس (الشاوش، 2018 [43]). من المهم تعزيز جاذبية هذه الهياكل بالنسبة للشابات من خلال إطلاق حملة إعلامية حول الأنشطة المقدمة وقيم الدور الشبابية، وذلك لتحسين صورتها السلبية أحياناً.

دور شباب لا تزال استقلاليتهما وخدماتها محدودة

بعد سنة 2011، أرادت الحكومة التونسية إعادة تنظيم شبكة دور الشباب والقطع مع الصورة السلبية لهذه الهياكل. لهذا الغرض، قام مرسوم القانون عدد 119-2011 بإضفاء اللامركزية على دور الشباب ونصّ على أنظمة إدارة أكثر ديمقراطية واستقلالية فيما يتعلق بالمسائل المالية، ممّا جعل من الممكن تلبية الاحتياجات واختيارات المجتمعات المحلية بأكثر فعالية (البنك الدولي، 2014[41]). وبحسب النصوص، فإنّ دور الشباب تدار بشكل مشترك بين البلديات والوزارة المكلفة بشؤون الشباب، التي تحدد التوجهات والأهداف العامة للبرامج. بفضل هذه الإجراءات، كان من المتوقع أن تحصل دور الشباب على استقلاليتهما في اختيار مشاريعها، مما سيؤدي إلى خلق نوع من التنوّع بين دور الشباب (الجمهورية التونسية، 2011[36]).

على الرغم من ذلك، لا تزال دور الشباب تتمتع بقدر ضئيل من الاستقلالية ولا تأخذ توقعات الشباب بعين الاعتبار كفاية. ويتولى إدارتها مديرون يخضعون لإشراف مندوبيات الشباب، ويحددون أهدافها ووسائلها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[22]). بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الشباب ليس لديهم سوى مجال صغير في اختيار أهداف وأنشطة دور الشباب هذه. وبالتالي، فإن انخفاض مشاركة الشباب في إجراءات صنع القرار يعيق مشاركتهم الكاملة في دور الشباب.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم دور الشباب فقط عدداً صغيراً من الخدمات التي تتطور ببطء شديد، والتي لا يتم استشارة الشباب بشأنها بشكل منهجي. وهكذا تظهر فجوة متزايدة بين توقعات الشباب، ولا سيما منذ سنة 2011، على سبيل المثال، من حيث الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة أو الأنشطة المعروضة لدرجة أنه في عام 2017، كانت 38% من المشتركين في دور الشباب يهتمون بالأنشطة الرياضية (إحصائيات تونس، 2018[44]) ورأى العديد من الشباب أن الأنشطة الأخرى المقدمة لا تتوافق مع احتياجاتهم وتوقعاتهم (الشاوش، 2018[43]). ردّاً على هذا الاستنتاج، تحاول العديد من دور الشباب التكيف لجذب الشباب، على سبيل المثال، في باجة، حيث قامت إحدى دور الشباب بتنظيم أنشطة تبادل الأدوار بين الشباب والرسامين لتمكين المشاركين الرئيسيين (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[22]).

وفي هذا السياق، فإن ضمان قدر أكبر من الاستقلالية والمسؤولية لدور الشباب في إدارة مؤسساتها والإدارة المالية يمكن أن يجسد أحد إصلاحات الوزارة ذات الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمع بين أساليب الإدارة والتدخل لدور الشباب المختلفة لمساعدتهم على تكوين شبكة من شأنه أن يساعد في ضمان التكامل بين البرامج التي تقدمها هذه الهياكل. وهكذا يمكن لتونس أن تستلهم من تجارب شبكات أو رابطات مؤسسات الشباب في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل كيبك (الإطار 4.7). يمكن تطبيق هذا الإجراء بالاشتراك مع الشباب التونسي حول وسائل وأساليب ومبادرات هذه الهياكل من أجل دمجهم بشكل كامل في حياة وإدارة دور الشباب. وستشهد هذه الأخيرة زيادة حضورها وارتدادها، ولا سيما بين الفئات الأكثر هشاشة من السكان، ولا سيما الشابات والأشخاص الذين لم يحصلوا على تعليم أو عمل أو تدريب.

الإطار 4.7 مجمع دور الشباب في الكبيك

تم إنشاء مجمع دور الشباب في الكبيك سنة 1980، ويجمع 187 داراً للشباب تهدف إلى توفير مكان لقاء حيوي حيث يمكن للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة أن يطوروا من قدراتهم ومعارفهم في مسائل المواطنة في مجتمعاتهم. يضمّ هذا المجمع 60 ألف عضو شاب وأكثر من 700 منشط ويفسح المجال لتبادل الخبرات بين دور الشباب ويوفر التدريب لقادة الشباب والمديرين. تقدم دور الشباب الأعضاء في المجمع للشباب "فرصة لتحمل المسؤولية والانخراط في مشاريع ثقافية وتعليمية ورياضية وتوعوية وأنشطة إعلامية وتعزيز الصحة وهي عناصر أساسية داخل المجتمع".

المصدر: (مجمع دور الشباب في كيبك، دون تاريخ[45]).

سلّطت بحوث منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بهذا التقرير الضوء أيضاً على مخاوف العديد من العاملين في دور الشباب لاقتحامهم للمهارات اللازمة لممارسة مهنتهم. وهو ما يزيد الحاجة إلى وضع آليات لتحسين تكوينهم المهني، الأولي والمستمر، لتلبية توقعات الشباب بشكل أفضل. في الوقت ذاته، أن يساعد ارتفاع عدد العاملين الشباب في تكييف العرض الموجه للشباب، ولا سيما في الولايات التي تكون فيها نسبة السكان لكل دار شباب أعلى، وحيث يواجه منشطو دور الشباب صعوبات أكثر في ضمان جودة الخدمات.

وينبغي أن يقرن هذا الجهد الكبير فيما يتعلق بالموارد البشرية ببعث أنشطة جديدة وأكثر تنوعاً. سيؤدي ذلك إلى تغيير الخدمات المقدمة وفقاً لتوقعات الجمهور وتنظيم أنشطة تتوافق مع مجالات خبرة المنشطين الجدد. ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك موارد مالية إضافية يتعين تقييمها وبرمجتها.

تشهد التوقعات حول المهام التي تقدمها دور الشباب ارتفاعاً. في الوقت ذاته، تقييم المهارات لتحديد احتياجات المنشطين الحاليين والجدد من حيث التدريب المهني، من شأنه أيضاً أن يعطي لدور الشباب القدرة على التكيف مع المتطلبات الحالية للشباب. وستكون دور الشباب أكثر استباقية في اقتراح أنشطة جديدة يمكن بعثها في المستقبل، مما يجعل خدمات هذه المراكز أكثر اكتمالاً وجاذبية وملاءمة للشباب. يمكن أن يكون هذا الإجراء مصحوباً أيضاً بخلق وظيفة منشط متخصص في مجالات معينة مثل تقنيات الإعلامية الجديدة والاتصال.

ويمكن أن يتم تعزيز القدرات البشرية والمالية لدور الشباب بالتوازي مع التفكير في توسيع نطاق عمل هذه الهياكل. يمكن أن يشمل ذلك إمكانية أن تصبح هذه المؤسسات هياكل حقيقية لتطوير مشاريع المواطنين، بما يتجاوز إطار الأنشطة للشباب بما يتماشى مع ديناميكيات المشاركة المحلية، على سبيل المثال لا سيما دور الشباب في المنطقة. اتحاد والونيا - بروكسل، الذي يسمح بتطوير مبادرات عمل التنمية المحلية (الإطار 4.8).

الإطار 4.8. دور الشباب في اتحاد والونيا - بروكسل

تتمثل دور الشباب في اتحاد والونيا - بروكسل في جمعيات محلية تهدف إلى تعزيز تنمية المواطنة المفكرة والنشطة والمسؤولة والمتضامنة، خاصة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و26 سنة، من خلال الوعي والمعرفة بواقع المجتمع وسلوكيات المسؤولية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تتبع هذه المراكز سياسة محلية للشباب وتشجع على تنفيذ وتعزيز الممارسات الاجتماعية والثقافية والإبداعية. بعض دور الشباب كانت وراء مبادرات عمل تنموي محلي مثل تنظيم مجالس الشباب البلدية أو المساعدة الدراسية أو أنشطة في فضاء مفتوحة موجهة للشباب في وضعية هشّة. يجب أن يكون ثلث مجلس الإدارة دون سن 26 عاماً وذلك باستمرار.

المصدر: (اتحاد والونيا-بروكسل، دون تاريخ [46]).

يسمح هذا السياق بتسهيل التعاون بين دور الشباب والنسيج المحلي لريادة الأعمال والجمعيات، ومع مؤسسات من قطاعات رئيسية أخرى للشباب، مثل دور الثقافة. يشجع هذا التقارب المنخرطين الشباب على الانخراط في المشاريع المحلية وسيوفر لدور الشباب الفرصة لتقديم أنشطة تتوافق مع الديناميكيات والخصائص المحلية، مع تسهيل تبادل المهارات، والمساعدة في التغلب على نقص الموارد. وبالفعل، يمكن أن يقرن تعزيز دور الشباب، بإنشاء أقطاب خصوصية ضمن بعض الهياكل، بالتوازي مع إمكانية تنظيمها شبكياً على المستوى الجهوي. ستعكس هذه الأقطاب خصائص وتخصصات كل منطقة، مثل الأقطاب الخاصة بالصناعات التقليدية أو الفنون المحلية. سيؤدي ذلك إلى تقوية التجذر المحلي لدور الشباب مع تنوع العرض والجاذبية للشباب. مثل هذا الإجراء من شأنه أن يمثل إشارة إيجابية للشباب الأكثر هشاشة، المستفيدين من مشروع إدماج اجتماعي واقتصادي أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم الخصوصية.

الجيل الثاني من دور الشباب

تدرك الحكومة التونسية الصعوبات الحالية التي تواجه دور الشباب، ولا سيما واقع تداعي عدد من هذه الهياكل، التي لا يمكن لمواردها سوى تغطية النفقات الجارية (دو هو، 2017[47]) وقد تعهدت بإصلاح جميع الفضاءات الموجهة للشباب. يسعى هذا المشروع خاصة إلى تحسين المعاملة النوعية للشباب من خلال تطوير دور الشباب، لتشكيل "جيل ثانٍ" منها (هيومن كابيتل فالو، 2019[48]). يمر ذلك عبر مراجعة نموذج إدارة هذه المؤسسات، وزيادة استقلاليتها الفنية والمالية، وتحسين إدارة الموارد البشرية، والإجراءات ونظام المعلومات، وتطوير الأنشطة وتوحيدها، وتجديد مبانيها.

نص مشروع قانون المالية لسنة 2018 في البداية على تحديث ثلاثة مراكز شبابية في أحياء شعبية في ولايات مدنين (دار شباب جميلة) وجندوبة (مركب جندوبة) والقيروان (دار شباب السبيخة) من خلال تجهيزها بـ«fab lab» ولكن أيضاً بمساحات للعمل المشترك والفنون

الركحية والتشكيلية والبنى التحتية والمعدات الرياضية والاستوديوهات السمعية والبصرية. أخيراً، وبفضل الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، تمت إعادة صياغة هذا المشروع واستبداله بأعمال إعادة تأهيل وتحديث 113 دار شباب في جميع أنحاء تونس.

علاوة على ذلك، في سياق رؤيتها القطاعية للشباب (2018-2020) التي تم تفصيلها سابقاً، نصّت الحكومة التونسية على أنّ محوراً التقاطعي يعتمد على دور الشباب لضمان الاندماج والتنشئة الاجتماعية وتعزيز المواطنة النشطة. وبالتالي، تسعى الرؤية القطاعية إلى إعادة النظر وتوسيع دور دور الشباب ونطاق عمل الجهات المؤسسية الجهوية من خلال عرض خدمة متميزة، وفقاً للخصوصيات الإقليمية مع مراعاة التحديات والتوقعات التي تم التعبير عنها، ومع تشجيع الشراكات المستدامة مع منظمات المجتمع المدني المحلي (وزارة الشباب والرياضة، 2018[49]). حالما يتم تنشيط دور الشباب، يمكن أن تصبح مراكز تناوب مستدامة لمعالجة القضايا الوطنية والمحلية، مثل مركب الشباب في حي التضامن بضواحي تونس (الإطار 4.9). وتكون بالتالي فاعلاً صلباً وقوياً في تعزيز المواطنة والتنقل وزيادة الأعمال والإبداع لدى الشباب (وزارة الشباب والرياضة، 2018[50]).

الإطار 4.9 المركب الشبابي بحي التضامن

افتتح رئيس الجمهورية التونسية، في جانفي سنة 2018، مركباً شبابياً جديداً في حي التضامن، خلال إحياء ذكرى الثورة والشباب. يقع هذا المركب في منطقة شعبية في ولاية أريانة ويتكوّن من عدة فضاءات مثل فضاء العمل المشترك والموسيقى والراديو وتلفزيون الويب والألعاب الإلكترونية والمساحات الرياضية. ويضمّ أيضاً منتزحاً عائلياً وملعباً لكرة القدم ومساراً صحياً وفضاء للأطفال. وقد تطلّب إنجازها تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني وسكّان المنطقة وشبابها.

المصدر: (ديراكنت أنفو، 2018[51]).

في هذا السياق، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تدعم التجنّد المحلي وإقامة شراكات دائمة مع الجهات الفاعلة المؤسسية والخاصة في دور الشباب. كما يمكن أن تُسهم في تعزيز وتحسين مشاركة الشباب على المستوى المحلي. ويكون الشباب من جهتهم أكثر انخراطاً في طريقة العمل الجديدة لدور الشباب وتمكّناً لهذه المساحة الاجتماعية الجديدة، بما يعزّز المشاركة المواطنة والجمعية. أخيراً، يمكن تعزيز التفاعلات بين الجهات الفاعلة الجمعية ودور الشباب عبر خلق روابط تنسيق وضمّ مواردها وهو ما من شأنه أن يساهم في إقامة مشاريع فعّالة ومستدامة.

إنّ إطلاق الجيل الثاني من المؤسسات الشبابية هو مبادرة مهمّة ومبتكرة، يجدر تعميمها في النهاية على جميع دور الشباب، من خلال إضافة برنامج لإعادة تأهيل الهياكل المتقادمة في بعض الأحيان. ومن أجل ضمان فعاليته، سيكون من المناسب توفير آلية تقييم دائمة مع إعداد تقرير سنويّ من ناحية، وتشكيل بعثة مراقبة بعد سنتين من تنفيذه الكامل من ناحية أخرى، (في بداية سنة 2022 مثلاً) تتكوّن من المصالح المختصة في وزارة الشباب والمحاسبين العامين للمصالح العمومية والمالية، وعند الاقتضاء، من المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال. ستدرُس هذه المبادرة أيضاً مدى ملائمة البرمجة متعددة السنوات لنفقات الاستثمار والتشغيل وموظفين المؤسسات، والتي ستشمل زيادات في الاعتمادات لبلوغ الأهداف المحددة في البرنامج الاستراتيجي.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت أزمة كوفيد-19 وعمقت الحاجة إلى تحسين رقمنة عرض مؤسسات الشباب، التي تمثّل أحد مقاييس مشروع دور الشباب من الجيل الثاني. وبسبب الإجراءات الصحية المعمول بها منذ بداية الوباء، اضطرت دور الشباب لإغلاق أبوابها طيلة أشهر دون توفير بدائل رقمية لأنشطتها المعتادة بشكل منهجي. وبالتالي يمكن التأكيد على هذه البدائل في مشروع الجيل الثاني من دور الشباب بشكل يجعل من الممكن تكييف أنشطتها بما يؤمّن استمرارية العرض للمخترطين من الشباب وزيادة النفاذ إلى خدماتها.

مجالس الشباب المحلية

من المحتمل أيضاً أن تلعب مجالس الشباب على المستوى المحلي وحتى الهياكل مثل البرلمان المحلي أو منتدى الشباب، دوراً رئيسياً في مساعدة الشباب على صياغة القرارات الخاصة بهم. فهي تُسهم في تكوين مجتمع يُشجّع الشباب على المشاركة وعلى بعث مشاريع تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم. تعطي المجالس المحلية الأولوية للقضايا المحلية، التي تؤثر بشكل كبير وواضح على الحياة اليومية للمواطنين والشباب. وهي تخلق ديناميكية تحث الشباب على المشاركة وتنفيذ المشاريع التي تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]).

تتواجد هذه الهياكل في 88٪ من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهي توفر مساحات للحوار والنقاش، ومنتدى مواطني للشباب يمكن التطرق فيه إلى جميع الأسئلة. تتحول أحيانا إلى قوة اقتراح للسلطات المحلية. وفي هذا الصدد، تعد نيوزيلندا 50 مجلساً محلياً للشباب، من بينها مجلس هويك في أوكلاند (الإطار 4.10).

الإطار 4.10 مجلس شباب هويك في نيوزلندا

تم تأسيس مجلس شباب هويك سنة 2011 في منطقة شرق أوكلاند، إحدى أكبر مدن نيوزيلندا. ينشط بشكل مستقل وغير متحزب بدعم مالي من مجلس مدينة هويك. وهو يعد أكثر من 30 عضواً متطوعاً، وله رئيس ونائب رئيس وأمين مال وكاتب عام ومكلف بالاتصالات. تتمثل مهمة المجلس في تمثيل أصوات أكثر من 20000 شاب في البلدية، تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة، لجعل فرص التنمية متاحة لجميع الشباب في البلدية وخلق روابط داخل مجموعة سكنية محليين متنوعة جداً. ينظم المجلس العديد من الفعاليات المحلية، ويعرّف بالإشكاليات المتعلقة بالشباب ويساهم في الاستشارات حول المشاريع البلدية التي لها تأثير على الشباب. سنة 2019، أدار المجلس 21 مشروعاً وفعالية بمشاركة أكثر من 2000 شاب. نظم من بينها نقاشات حول قضايا الشباب خلال الانتخابات البلدية لسنة 2018 وشارك في استشارة حول مشاريع النقل البلدية. كما قدمت جوائز للاحتفاء بإنجازات الشباب على المستوى المحلي.

(المصدر: (مجلس شباب هويك، 2020^[52]).

بالإضافة إلى ذلك، يقرّ الميثاق الأوروبي المنقّح بشأن مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية لسنة 2015 (المجلس الأوروبي، 2015^[53]) بأنّ هذه الهياكل تشكل "الإطار المادي الذي يمكن من خلاله للشباب التعبير بحرية عن مخاوفهم للسلطات وتقديم مقترحات"، ويوضح أنّ هذه الهياكل بإمكانها الاضطلاع بالأدوار التالية على وجه الخصوص:

- توفير مساحة للشباب للتعبير بحرية عن القضايا التي تهتمهم، بما في ذلك مقترحات وسياسات البلديات والجماعات الإقليمية الأخرى،
- إتاحة الفرصة للشباب لتقديم مقترحات للسلطات المحلية والإقليمية،
- السماح للبلديات والسلطات المحلية الأخرى باستشارة الشباب حول قضايا محدّدة،
- توفير مساحة لإعداد ومراقبة وتقييم المشاريع التي تهتم الشباب،
- توفير مساحة تشجّع على التشاور مع الجمعيات والمنظمات الشبابية،
- تعزيز مشاركة الشباب في الهيئات الاستشارية الأخرى للسلطات المحلية والإقليمية.

تشير البيانات المتوفرة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تمت دراستها إلى أنّ مجالس الشباب على المستوى دون الوطني موجودة في العديد من البلدان في المنطقة. تختلف طبيعة مجالس الشباب المحلية حسب البلد أو المنطقة أو المدينة: بعضها أنشأتها السلطات، والبعض الآخر أنشأتها المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية بالتعاون مع الحكومة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020^[54]).

في تونس، كما ذكرنا سابقاً، ينصّ دستور 2014 في فصله 139 على أنّ السلطات المحلية ملزمة باعتماد "آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني" (الجمهورية التونسية، 2015^[55]). بناءً على هذا وعلى الإجراءات العاشر من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020، دعمت الحكومة التونسية إنشاء مجالس محلية للشباب بالشراكة مع المجتمع المدني، من أجل تشجيع مشاركة الشباب على المستوى المحلي (الجمهورية التونسية 2015^[55]). وهكذا، وبدعم من البنك الدولي، أشرفت وزارة الشباب ووزارة الوظيفة العمومية على إنشاء خمسة مجالس نموذجية محلية للشباب في بلديات القصيرين وبن قردان والكاف وتستور وابن خلدون (رئاسة الحكومة، 2019^[57]).

وفقاً للمعلومات التي تم جمعها لهذا التقرير، يبدو أن المرحلة التجريبية قد اعتُبرت إيجابية من قبل مختلف المتدخلين في هذا المشروع، وأنّه يجري التخطيط لمرحلة جديدة في إطار خطة العمل الجديدة لشراكة الحكومة المفتوحة.

يبدو إذاً من المهمّ قبل النظر في إمكانية توسيع نطاقها لتشمل بلديات جديدة، أن تخضع التجارب النموذجية لمجالس الشباب الخمسة هذه للتقييم، مع تقييم مفصّل لهذه المرحلة. ومثل ما ورد في الجزء الثاني، فإنّ أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة التونسية في حال تمديد هذا المشروع هو إدراجه في إطار قانوني، بينما تعمل مجالس الشباب الخمسة في الوقت الحالي دون تفويض أو تشريع محدد. إن مأسسة هذه المبادرات من شأنه أن يخلق إطاراً دقيقاً يفضي إلى توسيع هذه التجارب إلى بلديات جديدة، وتشجيع مشاركة الشباب في جميع المستويات الحكومية.

حاليًا، تتواجد المجالس النموذجية التي تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة في دور الشباب. لذلك ستمكّن صياغة نص تشريعي من ربط هذه المجالس بالبلديات. وبالفعل، فإنّ مجالس الشباب لدى المجالس البلدية ستجعل من الممكن إشراك الشباب في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وخطط التنمية البلدية، بينما تساعد في إزالة الطابع السياسي عن دور الشباب، والتي كان لها تأثير سلبي في بعض الأحيان (البنك الدولي، 2014[41]).

المؤسسات دون الوطنية الأخرى ذات الصلة بالشباب

على الرغم من أنّ دار الشباب تشكّل قلب المؤسسات العمومية التي تتعامل مع الشباب على المستوى دون الوطني، وعلى الرغم من أنّ مجالس الشباب المحلية تمثّل فرصة لزيادة تشجيع إسهام الشباب في الحياة العامة، فإنّ الهياكل الأخرى تشكّل أيضًا مراكز تناوب/محولات محتملة لسياسات الشباب الحكومية. تتواجد هذه الهياكل في جميع أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الريفية، وغالبًا ما تكون قريبة جدًا من الشباب المحلي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[58]).

سنة 2014، كان هناك 44 مركزًا متجولًا من بين شبكة المؤسسات الشبابية، منتشرة في جميع أنحاء البلاد. يكمن الاختلاف الرئيسي بينها وبين دور الشباب القارة في الطبيعة المتنقلة لهياكلها، ممّا يسمح لها بالوصول إلى المزيد من السكان المعزولين في المناطق الريفية وشبه الحضرية، ولا سيما من خلال تنظيم دورات تنشيط في النوادي الريفية والبرامج الاجتماعية والثقافية التي تلبي احتياجات الشباب في هذه الأوساط (الشواش، 2018[43]). ومع ذلك، تتسم هذه المؤسسات بتفاوت كبير في مواردها المالية والبشرية وأحيانًا حتى داخل الولايات، ممّا يؤثر سلبيًا على قدرتها على إنجاز مهمتها في التنشيط الموجّه للشباب (العلج 2015[59]).

وعلى منوال النموذج المتنقل، تم سنة 2014 توفير 20 حافلة إعلامية، خاصة في المناطق الريفية، تمثّلت مهمتها في خلق الفرصة للسكان في المناطق النائية، وخاصة الشباب، لاستعمال أدوات الكمبيوتر والتكنولوجيا. لكن تمّ التخلّي على برنامج الحافلات الإعلامية بسبب نقص الموارد ونظرًا لتطور المرافق الإعلامية في شبكة دور الشباب بما جعل استعمال حافلات إعلامية دون جدوى.

أخيرًا، تُقدّم المؤسسات السياحية العمومية مثل مراكز تخييم الشباب خدمات للشباب بلغ عددها سنة 2014 ثلاثًا وعشرين، وشكّلت هياكل تهدف إلى تقديم خدمات الاستقبال والإقامة والزيارات للشباب لتمكينهم من التواصل الاجتماعي ومن اكتشاف بلادهم (الشواش، 2018[43]). وهي تعاني من ضعف الموارد ومن نقص الموظفين في غالب الوقت مثل بقية هياكل شبكة المؤسسات العمومية للشباب (العلج 2015[59]).

المراجع

OCDE (2019), *Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE*,

<https://www.oecd.org/gov/impliquer-et-autonomiser-les-jeunes-dans-les-pays-ocde.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 29 جويلية 2020).

OCDE (2019), *Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE*,

<https://www.oecd.org/fr/gov/impliquer-et-autonomiser-les-jeunes-dans-les-pays-ocde.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 22 فيفري 2020).

OCDE (2019), *Recommandation du Conseil sur le Leadership et les Aptitudes de la Fonction Publique*,

<http://OECD/LEGAL/0445>.

OCDE (2018), *Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie*,

<https://www.oecd.org/mena/governance/Tunisia-discussion-paper-Feb18-web.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).

OCDE (2017), *Les jeunes dans la région MENA: Comment les faire participer*, Éditions OCDE, Paris,

<https://dx.doi.org/10.1787/9789264278721-fr>.

- OCDE (2017), *Pour que la voix des jeunes soit entendue et prise en compte : consultation et représentation des jeunes en Tunisie*, <https://www.oecd.org/mena/governance/Agenda-Participation-des-jeunes-tunisie.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 26 أفريل 2020).
- OCDE (2017), « Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie », OCDE.
- OCDE (2017), *Une meilleure performance pour une meilleure gouvernance publique en Tunisie: La gestion budgétaire par objectifs*, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264265950-fr>.
- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/c3e5cb8a-en>.
- OECD (2015), *Recommendation of the Council on Budgetary Governance*, OECD, <https://www.oecd.org/gov/budgeting/Recommendation-of-the-Council-on-Budgetary-Governance.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 22 أفريل 2021).
- Office fédéral des assurances sociales (2019), *Quels services s'occupent de questions ayant trait à l'enfance et à la jeunesse ?*, <https://www.bsv.admin.ch/bsv/fr/home/politique-sociale/kinder-und-jugendfragen/grundlagen-gesetze/zustaendige-stellen.html> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- Présidence du Gouvernement (2019), *Organisation du séminaire des conseils locaux pilotes des jeunes*, <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2019/03/04/organisation-du-seminaire-des-conseils-locaux-pilotes-des-jeunes/> (تمّ الاطلاع عليه في 26 أوت 2020).
- Regroupement des Maisons des Jeunes du Québec (s.d.), *À propos*, <https://rmjq.org/a-propos/> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- République Tunisienne (2019), *Loi n° 2019-15 du 13 février 2019 portant sur la Loi Organique du Budget*, <http://www.gbo.tn/images/LOB-V-Fr.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- République Tunisienne (2019), « Loi n° 2019-78, portant loi de finances pour l'année 2020 », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 104, http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2020-02/Loi_finances_2020_fr.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- République Tunisienne (2018), *Loi organique n° 2018-29 du 9 mai 2018, relative au code des collectivités locales*.
- République Tunisienne (2018), *Plan d'Action National du Partenariat pour un Gouvernement Ouvert 2018-2020*.
- République Tunisienne (2015), « Constitution de la République Tunisienne », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. Numéro spécial, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 4 أوت 2020).
- République Tunisienne (2011), « Décret-loi n° 2011-119 du 5 novembre 2011, relatif aux structures publiques de la jeunesse. », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 85, http://www.legislation.tn/fr/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-119-du-05-11-2011-jort-2011-085_2011085001192 (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).

- République Tunisienne (2007), *Décret n° 2007-1124 portant organisation du ministère de la jeunesse, des sports et de l'éducation physique. Sur proposition du ministre de la jeunesse, des sports et de l'éducation physique*, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2007/2007F/038/TF200711243.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- République Tunisienne (2005), *Décret n° 2005-46 relatif à la création du conseil supérieur de la jeunesse et fixant ses attributions, sa composition et les modalités de son fonctionnement*, Journal Officiel de la République Tunisienne, http://www.legislation.tn/detailtexte/D%C3%A9cret-num-2005-1709-du-jort-2005-046_2005046017093 (تمّ الاطلاع عليه في 26 أوت 2020).
- République Tunisienne (2005), « Décret n. 2005-1843, portant changement d'appellation des commissariats régionaux des sports et fixant leurs attributions », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 52, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2005/2005F/052/TF200518433.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- République Tunisienne (2002), « Arrêté du Premier ministre, portant création d'une commission technique au sein du ministère de la justice, chargée du suivi, de la protection, de la rééducation et de la réinsertion des enfants délinquants », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 57, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2002/2002F/057/TF20025654.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- République tunisienne (2018), « Loi organique n° 2018-29 du 9 mai 2018, relative au Code des collectivités locales », *Journal officiel de la République tunisienne*, vol. 39/15 mai, <http://www.collectiviteslocales.gov.tn/fr/code-des-collectivites-locales/> (تمّ الاطلاع عليه في 4 أوت 2020).
- Statistiques Tunisie (2021), *Rapport annuel sur les indicateurs d'infrastructures 2019*, Institut National de la Statistique, <http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/infrastructure%202019.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 27 أفريل 2021).
- Statistiques Tunisie (2019), *Annuaire Statistique de la Tunisie 2014-2018*, Institut National de la Statistique, Tunis, <http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/annuaire-2018%20.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 27 أفريل 2021).
- Statistiques Tunisie (2019), *Caractéristiques des agents de la fonction publique et leurs salaires 2013-2017*, Institut National de la Statistique, <http://ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Rapp-agent-fonct-publ-2017-v10.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021).
- Statistiques Tunisie (2018), *Tunisie en Chiffres*, Institut National de la Statistique, <http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/tec-2019-v11-web2.pdf> (consulté le 27 avril 2021).
- Statistiques Tunisie (2014), *Premiers résultats du recensement 2014*, Institut National de la Statistique, Tunis, http://census.ins.tn/sites/default/files/pdf_actualites/depliant-rgph2014_v2_0_0.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 27 أفريل 2021).
- World Bank Group (dir. pub.) (2014), *Tunisie - Surmonter les obstacles à l'inclusion des jeunes*, <http://documents1.worldbank.org/curated/en/120511468305646014/pdf/892330FRENCH0W0h0Inclusion000FRENCH.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 15 فيفري 2021).

الملاحظات

¹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2020 لاحقاً)، تمكين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس.

² « Fab Lab » (وهو باللغة الإنجليزية اختصار لعبارة fabrication laboratory) هو مكان مفتوح للعموم تتوفر فيه جميع أنواع المعدات، بما في ذلك مكائن التشكيل التي يتحكم فيها الحاسوب، لتصميم المجهّذات وصناعتها.

5 إدماج "بُعد" الشباب في صياغة السياسات العمومية في تونس

يعرض هذا الفصل الأدوات المبتكرة الرئيسية للحكومة في خدمة السلطات العمومية لضمان توافق سياساتها وخدماتها مع احتياجات الشباب .

يذكر هذا الجزء أنّ استخدام هذه الأدوات في تونس في ازدياد متواصل، خاصة من خلال الميزانية التشاركية للشباب، كما يصف التدابير الرامية إلى منهجتها. وأخيرا، يقترح الجزء سبلا لمقرري السياسات لتقييم أثر التشريعات على الشباب بصفة استباقية، وتحسين أساليب ونتائج القرارات التي تمسهم، على سبيل المثال، من خلال جمع واستخدام المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الفئة السكانية بأكثر نجاعة.

يعتبر منظور مراعاة الشباب (تعميم مشاركة الشباب) مفهوماً يتطلب أخذ احتياجات وتطلعات الشباب في عمليات صنع السياسات والقرارات بعين الاعتبار في جميع مجالات السياسة العمومية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019^[1]). وبالإستناد إلى تعريف الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الاجتماعي، يمكن تعريف إدماج الشباب على أنه: تقييم تأثير أي نشاط مخطط له على الشباب، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. وهي استراتيجية لإدماج اهتمامات الشباب وخبراتهم في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - لوضع حد للتفاوت (منظمة الأمم المتحدة، 1997^[2]).

ويشمل "البعد المتعلق بالشباب" في السياسات العمومية الوطنية الإجراءات التي تتخذها الدولة والجماعات المحلية والإقليمية فضلاً عن المجتمع المدني. ويشمل أيضاً أنشطة الفاعلين الدوليين. وبمجرد تطبيقها في إطار سياسة عمومية وطنية يجب تحديثها باستمرار وفقاً للأولويات السياسية، والسياق المتغير، وتأثير الإجراءات على الشباب.

يمكن تجسيد هذا الإدماج بشكل خاص من خلال:

- التدخلات التي تستهدف الاحتياجات والظروف الخصوصية لمختلف الفئات السكانية أو المناطق الجغرافية أو المنظمات، مثل الشباب في الأوساط الريفية وجمعيات الشباب في بعض الأحياء الحضرية،
- العمليات المندمجة التي تهدف إلى تكيف أو تعديل السياسات العمومية والمبادرات القطاعية والأنظمة الحكومية القائمة، على سبيل المثال: السلامة المرورية أو إجراءات محددة ضد استهلاك الكحول من قبل الشباب،
- التدخلات المباشرة، مثل بناء مساكن للطلبة أو العمال الشباب أو توفير السكن للشباب أو حملات تحديد النسل،
- التدخلات غير المباشرة: جمع الأدلة، والدراسات والتحليلات العلمية، والحوار حول السياسات العمومية، وتطوير المؤسسات، وإعداد الميزانية المراجعة للشباب، وبناء القدرات، والإصلاحات التنظيمية،
- تدابير قصيرة المدى: تدريجية أو انتقالية أو تحضيرية، مثل الحملات الإعلامية لتشغيل الشباب أو التدريب المهني للعاملين الشباب،
- التدابير طويلة المدى: التحولات المنهجية والتغييرات الفردية والاجتماعية وتعديل القواعد الاجتماعية، مثل تلك التي تؤثر على الأحوال الشخصية للشباب،
- التدابير العمومية المندمجة لعدة قطاعات: التشريعات الجديدة، والسياسات العمومية، ومبادرات إنتاج البيانات، أو المخصصات المحددة في الميزانيات الوطنية مثل سياسة دعم المشاريع الناشئة،
- تدابير خاصة بقطاعات معينة: على سبيل المثال، قطاع الصحة والإسكان.

تعد مشاركة الشباب وإشراكهم بطريقة فعالة، مع توفر إمكانيات حقيقية لهم لتحقيق نتائج السياسات، جزءاً لا يتجزأ من مراعاة منظور الشباب. ولا يتمتع هذا الأخير بنفس الاهتمام الذي يحظى به موضوع التكافؤ بين الجنسين مثلاً من صناع القرار العالمين. ومع ذلك، فإن العدد الكبير من التجارب والأدوات المثبتة لتعزيز المساواة بين الجنسين يمكن أن يساعد على تحديد آليات فعالة في مجال الشباب وتجنب المنعرجات المحتملة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019^[3]).

آليات إدماج "بُعد" الشباب في السياسات العمومية

تحليل الأثر التنظيمي: توقع أثر التدابير الجديدة على الشباب

وتشكل الميزانيات والأنظمة أدوات أساسية تستخدمها الحكومات لتحقيق نتائج سياسات مراعية للشباب. تُقر توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن السياسة التنظيمية والحوكمة بأن تقييم الأثر التنظيمي هو أداة مهمة لصنع السياسات القائمة على أدلة دقيقة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية^[4]). وهي تدخل في إطار مسار ممنهج للتقييم النقدي لأثار الأنظمة المقترحة أو القائمة والبدائل غير التنظيمية. وفي سياق سياسة الشباب، يمكن أن تساعد المبادرة في تحديد الآثار المتباعدة المحتملة للسياسات والقواعد على الشباب.

لا يزال استخدام تحليل الأثر التنظيمي للتشريعات لأهداف تتعلق بسياسات الشباب غير متطور في العالم. ومع ذلك، بدأ عدد متزايد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في وضع آليات تحليل الأثر التنظيمي لمجموعات محددة من السكان، مثل النساء أو الشباب. وتقتصر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ثلاثة معايير للاستخدام الصحيح لهذا النوع من الأدوات: 1- نطاق تطبيق واضح لتحديد نوع السياسة العمومية التي سوف ينطبق عليها هذا البند. 2- فئة عمرية محددة. 3- عتبة تطبيق تستند إلى تأثير مباشر أو غير مباشر على الشباب. والواقع أن "youth check" الذي تم تطويره في فرنسا وبلجيكا يستوفي هذه المعايير ويوسع من "البعد الخاص بالراشدين" الذي

يطبق آليا في صنع السياسات (الإطار 5.1). ومن خلال "التحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA +)"، تمتلك كندا أداة تتوقع تأثير مقترحات التنظيم والميزانية على الشباب وكبار السن (الإطار 5.2).

الإطار 5.1 استخدام تحليلات الأثر التنظيمي على أهداف سياسة الشباب في بلجيكا وفرنسا

بلجيكا

في الإقليم الفلامندي البلجيكي وبمبادرة من الحكومة الجهوية، يرافق تقرير حول التأثير على الشباب والأطفال (JoKER) أي مقترح تشريعي (المعيار 1) له تأثير مباشر على اهتمامات (المعيار 3) الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة (المعيار 2).

فرنسا

يشكل بند التأثير على الشباب جزءا من المسار العام للتقييم السابق لمشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية. مع بعض الاستثناءات، ينص الفصل 8 من القانون الأساسي عدد 403 لسنة 2009 المؤرخ في 15 أبريل 2009 على أن جميع مشاريع القوانين يجب أن تكون مصحوبة بدراسة تأثير.

كما أنه من المهم إصدار بطاقة تأثير لأي مشروع نص تنظيمي (أمر، قرار، مرسوم) يتضمن تدابير جديدة تنطبق على السلطات المحلية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني (الشركة والجمهور والجمعيات)، أو الدوائر الحكومية اللامركزية.

يعرض عدم الامتثال لهذا الالتزام الحكومة لرفض أولي من مجلس برلماني لوضع مشروع القانون على جدول أعمالها. في حالة الخلاف بين هذا المجلس ورئيس الوزراء حول الطبيعة المرضية لدراسة الأثر، يمكن استدعاء المجلس الدستوري لتسوية الأمر في غضون 8 أيام.

تهدف دراسات التأثير هذه إلى:

- توفير أداة لدعم صنع القرار السياسي،
- تحسين جودة النصوص،
- إطلاع البرلمان بشكل أفضل على طبيعة ومدى ملاءمة الإصلاحات المتوخاة،
- تطوير المعلومات العمومية.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [11])، (وزارة التربية الوطنية، 2018 [15]).

الإطار 5.2 «التحليل القائم على النوع الاجتماعي» في كندا

وضعت حكومة كندا "تحليلاً قائماً على النوع الاجتماعي زائداً" (Gender-based analysis plus ou GBA+) لضمان مراعاة "التأثيرات المتباينة لجميع أنواع الأشخاص عند وضع السياسات والبرامج والتشريعات".

وهي عملية تحليلية لدعم المساواة بين الجنسين، وتتجاوز الاعتبارات الجنسانية من خلال النظر أيضاً في عوامل أخرى مثل العرق والاثنية والدين والسن والإعاقة العقلية أو البدنية.

منذ سنة 2018، واستناداً إلى نتائج GBA+، أدرجت كندا إطاراً لنتائج المساواة بين الجنسين في ميزانيتها الفيدرالية. تهدف هذه الأداة، التي تطبقها الحكومة بأكملها، إلى توجيه القرارات السياسية المستقبلية ورصد تطور المساواة بين الجنسين والتنوع في أولويات سياسية معينة.

ومن بين هذه الأولويات تكافؤ الفرص وتنوع طرق التعليم وتنمية المهارات. ويشمل هدفاً خاصاً بالشباب وهو تقليص الفجوات بين الجنسين في مهارات القراءة والكتابة والحساب، بما في ذلك لدى شباب السكان الأصليين. وتقاس مؤشرات وأهداف مختارة بمرور الوقت لتقييم التقدم.

وتولي تدابير GBA+ في الميزانية لعام 2019 اهتماماً أكبر بالشباب، مع تخصيص مبلغ 6 مليارات دولار كندي لمجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك القروض الطلابية، وبرامج العمل التطوعي للشباب، ومبادرات المصالحة للشباب من السكان الأصليين، والتوظيف أو منع التحرش والهرسلة عبر الإنترنت.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[6]).

أوضحت تحليلات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن إجراء تحليل الأثر التنظيمي ضمن إطار عمل منهجي ومناسب يمكن أن يعزز قدرة الحكومات على تحديد أفضل الحلول للمشاكل السياسية والتأكد من أن التنظيم يتسم بالكفاءة والفعالية. في الوقت نفسه، يوثق تحليل الأثر التنظيمي بيانات السياسات ويعزز تنفيذ المسألة حول القرارات الاستراتيجية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019^[11]).

وليس لدى تونس حالياً آلية لتحليل الأثر التنظيمي على الشباب. ولكن عدم وجود آلية لا يعني أن بُعد الشباب لا يؤخذ في الاعتبار عند صياغة واعتماد اللوائح، بل يعني فقط أنه لا يؤخذ في الاعتبار بطريقة منهجية وموحدة. ولذلك يجري هذا التحليل على كل حالة على حدة وبطريقة تجريبية وتقديرية.

ويمكن للحكومة التونسية أن تنظر في وضع إطار لتحليل الأثر التنظيمي يمكن من تحديد معايير الاستخدام ونطاق العمل. وستكون مسألة إضفاء الطابع الرسمي على استخدام تحليل الأثر التنظيمي على الشباب وتنظيمه وتوجيهه. وستُدمج تقييمات أثر الشباب في عمليات التقييم النوعي للأثر العام، من أجل مراعاة الآثار التراكمية والمتطافرة لمختلف الآثار وتوقع الفوائد الصافية الإجمالية وكذلك التكاليف بالنسبة لمختلف فئات المجتمع.

ومن هذا المنظور، يمكن للحكومة أيضاً أن توفر بناء القدرات لصانعي القرارات العمومية لتوقع أثر القوانين واللوائح الجديدة على مختلف فئات السكان وفقاً لسنهم أو جنسهم أو منطقتهم.

جعل الميزانية العمومية مراعية للشباب

بشكل عام، تمثل الميزانية أداة رئيسية في السياسة العمومية، وبالطبع في وضع سياسة الشباب. تعرّف توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الميزانية العمومية بأنها "وثيقة سياسية رئيسية، تبيّن الأولويات التي ستخصّص للأهداف السنوية والمتعددة للحكومة وكيفية تحقيقها" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015^[17]).

تماماً مثل تأثير بعض السياسات العمومية، فإن نسبة الإنفاق العام المخصصة لمجالات معينة، مثل التعليم أو الإسكان، تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للشباب. إن مقارنة مدمجة ومبتكرة للميزانية يعزز الشفافية والنزاهة، ويرفع من ثقة المواطنين الشباب في المؤسسات العمومية.

تكون الميزانية العمومية مراعية لشواغل الشباب واحتياجاتهم حين يتم إدماج منظور واضح للشباب في السياق العام لعملية إعداد الميزانية، من خلال عمليات خاصة وأدوات تحليلية تعزز السياسات الملائمة للشباب. ويشمل ذلك خاصة إعداد ونشر برمجة تمتد على عدة سنوات من خلال وسائل أكثر توفراً وتكيفاً مع الشباب، واستحداث أدوات لتحسين تحديد النفقات العمومية المتعلقة بهم، وتفعيل الآليات التي تدمج آراءهم في ميزانيات البرامج والمشاريع.

تطوير معلومات متعلقة بالميزانية تتلاءم مع الشباب

من المرجح أن يساعد تسهيل النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية الشباب على المشاركة في الشؤون العامة وعلى المساهمة بشكل فعال في تحديد وضبط الوسائل المالية للسياسات العمومية التي تهمهم. تساهم الشفافية أيضاً في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين.

وفقاً للدراسة الاستقصائية حول الميزانية المفتوحة 2019 (الشراكة الدولية للميزانية، 2019 [8]). يبقى نفاذ العموم إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية في تونس في حاجة للتحسين، مع درجة شفافية تبلغ 35 من 100، وهو ما يضع البلاد في المرتبة 82 من بين 117 دولة تمت دراستها. وترجع هذه الرتبة خاصة إلى غياب تقرير سابق لصياغة الميزانية يشجع على فتح النقاش، فضلاً عن نقص البيانات المفصلة في مشروع الميزانية المقدم من قبل السلطة التنفيذية (الشراكة الدولية للميزانية، 2019 [8]).

ومع ذلك، فقد تم مؤخراً تسجيل تقدم تشريعي هام في تونس لصالح النفاذ إلى المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بالميزانية. فقد كرس القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 في فصله 8 مبدأ الشفافية والصدق وفرض نشر المعلومات الخاصة بالميزانية "في الأجال" (الجمهورية التونسية [9]). وبالمثل، ينص القانون المتعلق بالحقوق في النفاذ إلى المعلومة لسنة 2016 في فصله السادس، أنه يتعين على الهياكل العمومية "أن تنشر وتحين وتضع على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال، [...] كل معلومة تتعلق بالمالية العمومية بما في ذلك البيانات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي (الجمهورية التونسية، 2016 [10])، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019 [11]). غير أن هذه النصوص لا تتضمن أي أحكام خصوصية لفائدة الشباب.

تجدر الإشارة إلى أن تطوير معلومات متعلقة بميزانية خاصة بالشباب لا يزال مقاربة جديدة، لم تنتشر ممارستها بعد عبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. نجد من بين الأمثلة المثيرة للاهتمام نموذج كندا التي اعتمدت بالفعل أهدافاً خاصة بالشباب كجزء من مبادراتها الوطنية للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020 [6]).

يمثل نشر الميزانية الوطنية بلغة وشكل يتلاءم مع احتياجات الشباب المقاربة الأكثر شيوعاً في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تستخدم سلوفينيا الرسوم البيانية، وتعتمد كل من أستراليا أو إيرلندا مواقع حكومية تفاعلية، وتقوم هونغ كونغ بنشر كتاب شريط مصور قابل للتنزيل يقدم المالية العمومية للشباب بطريقة متمعة ويحتوي تكملة لـ "العناصر البارزة للميزانية" التي قد تهم الشباب، مثل تفسير أن تخصيص منحة بقيمة 1000 دولار هونغ كونغ للطلبة يكلف 570 مليون دولاراً هونغ كونغ. (حكومة هونغ كونغ، 2010 [12]).

في سياق تعزيز شفافية المالية العمومية والتزامات تونس منذ انضمامها إلى شراكة الحكومة المفتوحة في 2014، تنشر وزارة المالية "ميزانية المواطن" الحكومية كل عام. مما يسمح للمواطنين بفهم أفضل لطريقة توزيع النفقات العمومية والموارد وتقدم توضيحاً وشرحاً مبسطين. تعرض هذه الميزانية خاصة دورة الميزانية التونسية والإجراءات المالية الجديدة المعتمدة والبنود الرئيسية للميزانية للسنة المالية. كما تنشر بعض البلديات التونسية ميزانيات المواطن المحلية. تشبه هذه الممارسات الإجراءات في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الإطار 5.3) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017 [13]).

الإطار 5.3. الدليل السريع لميزانية الدولة الفيدرالية للمكسيك

أنشأت الحكومة الفيدرالية المكسيكية منصة مخصصة لشفافية الإنفاق الحكومي (<https://www.transparenciapresupuestaria.gob.mx/es/PTP/home>) تتضمن دليلاً سريعاً، يوضح بالتفصيل عناصر الميزانية السنوية للدولة الفيدرالية. يلخص الدليل مسار المصادقة على قانون المالية ومشروع النفقات العمومية ومصادر إيرادات الدولة وتوزيع النفقات حسب الفئة، وكذلك الفرضيات الاقتصادية الكلية للميزانية من حيث النمو الاقتصادي والتضخم. وتعرض مختلف العناصر بطريقة مبسطة وواضحة، مع شريط فيديو قصير في كل جزء فرعي، لجعل المعلومات المتعلقة بالميزانية متاحة للجميع.

المصدر: (Transparencia Presupuestaria، 2021 [14]).

لعب المجتمع المدني أيضًا دورًا مهمًا في تسهيل نفاذ الشباب لهذه المعلومات وتعميمها، عبر مشروع "مرصد الميزانية" مثلًا الذي أنجزته منظمة البوصلة التونسية بهدف تبسيط وتسهيل النفاذ إلى بيانات الميزانية التي نشرتها الحكومة (الإطار 5.4).

الإطار 5.4. مشروع «مرصد الميزانية»

أنشأت منظمة المجتمع المدني بقيادة شباب البوصلة مشروع "مرصد الميزانية" لتنفيذ متابعة دقيقة للنفقات العمومية. تقدّم هذه المبادرة موقعًا على شبكة الإنترنت يجمع بيانات الميزانية التي توفرها الإدارة العمومية ومصادر عمومية أخرى. كما يوفّر نفاذًا سهلاً للمعلومات وإمكانية استخدام ومقارنة مبسّطة للمعلومات الميزانية المتعلقة بالموارد البشرية لرئاسة الجمهورية والبرلمان ومختلف الوزارات. تسعى هذه المبادرة إلى تبسيط المعلومات حول الميزانية وتسهيل مراقبة المواطنين لمسار إعداد وتطبيق الأنظمة.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[15]).

يمكن أن تعمل هذه المبادرات على تعميم وتحسين المناخ من أجل تشجيع مشاركة معلومات الميزانية مع المواطنين. إنّ توفر المزيد من البيانات والتحليلات الدقيقة حول إنفاق الميزانية ونتائج السياسات من شأنه أن يقلّل من الغموض وانعدام الشفافية الذي يندّد به العديد من المواطنين. فيما يتعلق بالشباب على وجه الخصوص، يمكن للسلطات العمومية استخدام المنصات الرقمية أو الشبكات الاجتماعية، فضلاً عن استعمال لغة وعروض بصرية مناسبة لهم.

الاستثمارات العمومية الموجهة للشباب

عموماً، يتمّ عرض النفقات العمومية حسب القطاع أو المجال الوظيفي أو البرنامج. وهذا يجعل من الصعب تقدير النفقات حسب الفئة العمرية وتحديد النفقات العمومية الموجهة لمصلحة الشباب خصيصاً. على سبيل المثال، تتمحور النفقات العمومية المخصصة للتعليم الثانوي والعالي حول الشباب، في حين أنّ منح العجز وغيرها من نفقات السياسة الاجتماعية لا تستهدف الشباب حصرياً، على الرغم من أنّ عدداً من المستفيدين هم من الشباب (اليونيسف، 2016[16]). بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تعريف عالمي للنفقات "المتعلقة بالشباب".

في تونس، تعرض الحكومة نفقاتها حسب القطاع أو المجال الوظيفي أو حسب البرنامج. لذلك فإنّ تقديرات النفقات حسب الفئة العمرية ليست واضحة على الفور. ومع ذلك، فإنّ وضع بعض المؤشرات يجعل من الممكن اليوم تحديد النفقات العمومية المتعلقة بالشباب بشكل أفضل (بخلاف التعليم) ويمكن من الاقتراب من منهجية قادرة على قياسها. ينطبق هذا النموذج على الأردن، حيث يتمّ إجراء تحليل الميزانية خلال "منظور الطفولة" (الإطار 5.5).

الإطار 5.5. تحليلات الميزانية من "منظور الطفولة" في الأردن

في الأردن، قامت الهيئة الوطنية لشؤون الأسرة بالشراكة مع منظمة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، بتحليل ميزانيات 8 وزارات من منظور الطفولة، بناءً على التقييمات النموذجية التي أجريت سنة 2009. تعلّقت هذه التقييمات بوزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية والمجلس الأعلى للشباب ووزارة الإسكان. المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[17]).

اخترت تونس بمصادقتها على القانون الأساسي للميزانية سنة 2019 (الجمهورية التونسية، 2019 [9]) إدارة قائمة على الأداء. ينصّ هذا القانون على أن تقوم كل وزارة بإعداد مسودة مشروع سنوي للأداء وتقرير سنوي للأداء، يكونان ملحقين على التوالي بمشروع قانون المالية السنوية وبقانون التنظيم. بدأت بعض الوزارات القطاعية في إدماج عنصر النوع الاجتماعي في تقاريرها السنوية للأداء لسنة 2020. في تمثلي مائل، يمكن للحكومة التونسية التفكير إدماج مقاربة للشباب والبيانات والتحليلات المتعلقة بهم في إجراءات الميزانية وفي المشاريع السنوية للأداء والتقارير السنوية للأداء. ولتحقيق ذلك، يمكن التفكير في البدء بمبادرة نموذجية في الوزارات التي تشغل خاصة على الشباب.

الميزانية التشاركية للشباب

تمثل الميزانية التشاركية وسيلة لجمع آراء المواطنين وإدماجها في خيارات المالية العمومية. يمكن أن تتعلق بجميع المواطنين أو بمجموعات فرعية محددة. تجعل الميزانيات التشاركية التي تستهدف الشباب على وجه التحديد، أدوات الإدارة العمومية أكثر مراعاة للاحتياجات والانتظارات الخصوصية لهذه المجموعة. إن تشجيع مشاركة الشباب في عملية صنع القرار فيما يتعلق بتخصيص الموارد العمومية يحثهم من ناحية على زيادة الاهتمام بإجراء أساسي قد يبدو غامضاً، ويشجعهم من ناحية أخرى على الأخذ بزمام أولويات الميزانية. ويكون ذلك مُجدياً خاصة في حالة مشاركة الشباب في جميع مراحل مسار واضح وشفاف ومنتظم. ظهور عدد متزايد من مبادرات الميزانية التشاركية للشباب في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا سيما على المستوى دون الوطني وجّهت تركيزها خاصة إلى بعض القضايا التي تهتم الشباب، مثل المشاريع الاجتماعية أو التعليم أو الرياضة. وعلى المستوى الوطني، لا يزال استخدام أدوات الميزانية لتعزيز أهداف سياسة الشباب قيد الاستكشاف: وحدها البرتغال وكوستاريكا قد أفادتاً بأنهما أعدّا برنامج ميزانية شبابية تشاركية خصوصية (الإطار 5.6).

الإطار 5.6 الميزانية العامة المراجعة للشباب في البرتغال وكوستاريكا

البرتغال

سنة 2017، اضطلعت البرتغال بأول مبادرة وطنية لميزانية مراجعة للشباب. وقد تمكّن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و30 سنة من صياغة مقترحات في مجالات مختلفة، من بينها الرياضة والابتكار الاجتماعي والتعليم العلمي والاستدامة البيئية، بقيمة إجمالية تقدّر بـ 300 ألف يورو.

محلياً، تقوم بلدية فيلا نوا دغايا حالياً بتنفيذ ميزانية تشاركية للشباب في إطار مشروع ميزانية غايا التشاركية (Gaia Orçamento Participativo) + شباب (Jovem 2020) التي تركّز على ثلاثة مجالات رئيسية: 1- الإبداع والثقافة والرياضة؛ 2- البيئة والاستدامة؛ 3- العمل التطوعي بين الأجيال و تطوّر الشباب.

أهداف المشروع هي التالية:

- تعزيز مشاركة الشباب من أجل نجاح خطة الشباب البلدية في فيلا نوا دغايا،
- تفضيل مقاربات مندمجة تعزز الإستراتيجية الوطنية للتربية على المواطنة، والمواطنة الأوروبية وأهداف التنمية المستدامة.
- المساهمة في تطوير البلدية من خلال تعزيز الحوكمة والاستثمارات الذكية والمرونة وجودة الحياة.

سيمتد المشروع على ثلاث سنوات بميزانية إجمالية تبلغ 240 ألف يورو (بحد أقصى 80 ألف يورو لكل منطقة و40 ألف يورو لكل مشروع). سيكون المشاركون شباباً تتراوح أعمارهم بين 13 و30 سنة يقطنون أو يدرسون أو يعملون في فيلا نوا دغايا.

كوستاريكا

لجان الشباب في الدوائر (comités cantonales de la persona joven) هي إحدى الهيئات الأربعة المكوّنة للنظام الوطني للشباب (Sistema Nacional de Juventud) في كوستاريكا، كما هو منصوص عليه في قانون الشباب لسنة 2002 (Ley General de the Persona Joven). توجد هذه اللجان في 82 دائرة في البلاد وتتلقّى سنوياً تمويلاً من المجلس الوطني للشباب (Consejo de la Persona Joven) لتطوير مشروع محلي. تقوم كل لجنة بصياغة أهدافها وأنشطتها في إطار المشروع، بالتعاون مع 7 شباب على الأقل من كل مجتمع.

المصدر: (فيلا نوا دغايا، دون تاريخ^[18]) (المجلس الرئاسي للشباب (Consejería Presidencial para la juventud، 2013^[19]).

في تونس، أصبحت استشارة المواطنين بشأن الميزانية أكثر انتشاراً على المستوى المحلي. تنظّم العديد من البلديات اجتماعات مفتوحة للعموم بشأن ميزانياتها السنوية، بهدف شرح البنود الرئيسية والخيارات التي تم تحديدها، وجمع الأفكار حول المشاريع التي سيتم تمويلها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019^[20]). هذه المشاريع جزء من مسار يُشرك السكان في تحديد الاستثمارات. وبالتالي، وفقاً لبيانات 2016، شارك أكثر من 59 ألف مواطن في مننديات الميزانية التشاركية وطُرحت 270 فكرة لمشاريع مواطنة على للتصويت، مقابل 9

ملايين دينار تونسي (الإطار 5.7) (جاء وحده، 2016 [21]). وقد أعدت الحكومة لهذا الغرض دليلاً لمشاركة المواطنين في الاستثمارات البلدية.

الإطار 5.7. إنجازات الميزانية التشاركية في تونس

أفضى تنفيذ الميزانيات التشاركية إلى نتائج مهمة في السياق التونسي:

- تدريب 141 ميسراً محلياً من 98 جمعية محلية حول الميزانية التشاركية،
- تنظيم 60 منتدى للميزانية التشاركية حضره أكثر من 5900 مواطن،
- انتخاب 171 مندوباً للأحياء (من بينهم 30٪ من الشباب دون سن 35، و32٪ من النساء الراشقات، ومندوبة واحدة عن ذوي الإعاقة)،
- التصويت على 270 فكرة مشروع صادرة عن مننديات المواطنين،
- أكثر من 9 ملايين دينار تونسي مشاريع مواطنة اقترحها مندوبو الأحياء حول الميزانية التشاركية ووافقت عليها المجالس البلدية (بعض المشاريع تم إنجازها بنسبة 100٪ - المرسى، منزل بورقيبة، قابس)،
- إنشاء شبكة من البلديات تعتمد الميزانية التشاركية من خلال صياغة اتفاقية تعاضد بين البلديات،
- زيادة تحصيل الضرائب والضرائب المحلية.

المصدر: (جاء وحده، 2016 [21]).

يمكن للسلطات العمومية التونسية البناء على مبادرات الميزانية التشاركية الموجودة على المستوى المحلي من أجل منهجتها وتسهيل اعتمادها في كافة أنحاء البلد. ويمكنها أيضاً التفكير في أخذ آراء الشباب بشكل خصوصي وأكثر انتظاماً في تنظيم تدابير الميزانية التشاركية لتعزيز اهتمامهم بهذه الآليات. وبالتالي، ستتم استشارة مجموعات تمثيلية من الشباب عبر استطلاعات الرأي حول تخصيص التمويل العمومي أو حول القضايا التي تهمهم بشكل خاص. سيتم على سبيل المثال الاستماع إلى الجمعيات الطلابية أثناء إعداد ميزانية وزارة التعليم العالي. سيسعى هذا التمشي إلى تغيير تخصيص التمويل العمومي وتحقيق نتائج ملموسة للشباب.

جمع بيانات مَبَوَّبة حسب الفئة العمرية للسياسات العمومية أكثر مراعاة للشباب

إنَّ وجود واستخدام نظام للمتابعة والتقييم أمر بالغ الأهمية للاستفادة الأفضل من السياسة العمومية، والمساءلة والشفافية، وبالتالي إضفاء مشروعية على استخدام الاعتمادات والموارد العمومية. تعتمد مراقبة السياسة العمومية على الجمع المنهجي للبيانات حول مؤشرات معينة، وذلك لتحليل التقدم ومدى إنجاز الأهداف المحددة واستخدام الاعتمادات المخصصة. يستند تقييم السياسة العمومية، من جانبه، إلى التقييم المنهجي والموضوعي لسياسة ما أثناء تطبيقها أو عند الانتهاء من تنفيذها، وإلى صياغتها وتنفيذها ونتائجها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020 [22]).

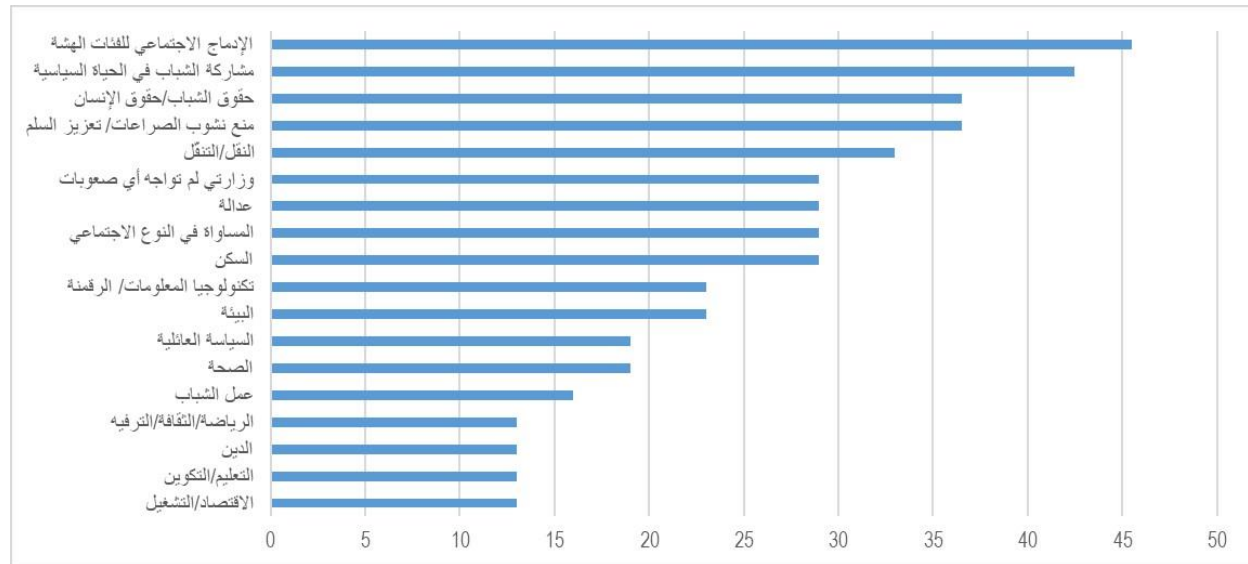
وفي هذا السياق، يعد توفر البيانات المَبَوَّبة، خاصة حسب الفئة العمرية، شرطاً ضرورياً لفهم حقيقي لتأثير السياسات العمومية ولكي يتم اتخاذ القرارات بشكل مستنير (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [23]). من الضروري الحصول على بيانات موثوقة وعالية الجودة من أجل حصر تنوع وضع الشباب في بلد ما، حسب الجهة والمنطقة الريفية والحضرية.

بالإضافة إلى ذلك، يشير إعلان باكو بشأن سياسات الشباب إلى أنَّ هذه السياسات يجب أن تكون "قائمة على المعرفة ومعللة بأدلة، أي أنَّه يتم تطويرها وتحديثها بانتظام، على أساس جمع وتحليل ونشر المعلومات الكمية والنوعية عن الوضع والاحتياجات والتحديات والفرص التي يحظى بها الشباب والشابات في سياق معين" (المنتدى العالمي الأول لسياسات الشباب، 2014 [24]).

تتم متابعة وتقييم سياسات الشباب في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من قبل الإدارات نفسها وهيئات التفقد وسلطات التقييم، مثل محكمة المحاسبات والبرلمانات (خوانيكو وبواسون، 2013: 25) ومراكز البحث والجامعات والمؤسسات المتخصصة في شؤون الشباب كما هو الحال في فرنسا والسويد (الإطار 5.8). والمنظمات الدولية (إشراف وأدراكو، التوزري ودجاوتوبوتو، 2016: 26) والمجتمع المدني. بشكل عام، تحرص جميع الهيئات التي تقوم بمتابعة وتقييم السياسات العمومية على جمع واستخدام بيانات نوعية. لكن الجمع المنهجي للبيانات المبوبة حسب الفئة العمرية لا يزال متفاوتاً بين مختلف مجالات السياسة العمومية.

لئن أعلنت جميع الوزارات المسؤولة عن شؤون الشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريباً (88٪) أنها تجمع البيانات لتوضيح تصميم استراتيجيات الشباب، فإن نصفها فقط يقوم بجمع بيانات ومعلومات مبوبة حسب الفئة العمرية. وقد واجه أكثر من ثلثها صعوبات في جمع البيانات المبوبة حسب الفئة العمرية في مجالات سياسة مختلفة تُعتبر أساسية في دعم انتقال الشباب إلى حياة مستقلة (كما هو موضح في الرسم البياني 5.1).

الرسم البياني 5.1 التحديات التي تواجه عملية جمع البيانات المبوبة حسب الفئة العمرية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



ملاحظة: تتعلق النتائج بـ 24 دولة أعضاء بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لديها استراتيجية مندمجة للشباب. وهي توافق نسبة الدول التي اعتبرت كل عامل تحدياً.
المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020: 16).

الإطار 5.8. متابعة وتقييم سياسات الشباب في فرنسا والسويد

مجلس توجيه سياسات الشباب في فرنسا

تم إنشاء مجلس توجيه سياسة الشباب في 12 أكتوبر 2016، وهو لجنة إدارية استشارية تخضع لسلطة رئيس الوزراء. تتكون من 79 عضواً ومن رئيس، وتضم 8 مجالس بكامل هيئتها ولديها لجتان مواضيعيتان: لجنة التعليم الشعبي (35 عضواً) ولجنة إدماج الشباب (40 عضواً).

تتمثل مهام مجلس توجيه سياسات فيما يلي:

- المساهمة في تنسيق وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 سنة، والتعليم الشعبي والحوار بين الفاعلين المعنيين بهذه السياسات.
- الخبرة: يمكن استشارته بشأن المشاريع التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بالشباب ودراسة أي مسألة تتعلق بالمصلحة العامة فيما يخص سياسات الشباب.
- المبادرة: يمكنه تقديم مقترحات للحكومة لتحسين أوضاع الشباب.
- التقييم: يقدم للحكومة تقرير النشاط السنوي.

الوكالة السويدية للشباب والمجتمع المدني في السويد

صادق البرلمان السويدي سنة 2014 على قانون سياسة الشباب "مع الشباب كمحور تركيز: سياسة من أجل ظروف معيشية جيدة، ومن أجل السلطة والتأثير". تسهر الوكالة السويدية للشباب والمجتمع المدني على تحقيق أهداف سياسة الشباب. وكجزء من جهودها المستمرة لمتابعة وتقييم سياسة الشباب، تقوم باستمرار بتجميع ونشر البيانات المتاحة والمبوبة حسب الفئة العمرية، لمؤشرات خصوصية لسياسة الشباب على موقع (<http://www.ungidag.se/>) لضمان الشفافية.

تغطي عملية جمع البيانات هذه ست مجالات رئيسية تهتم الشباب: العمل والسكن، والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، والصحة البدنية والعقلية، والتأثير والتمثيلية، والثقافة والترفيه والتكوين.

المصادر: (وزارة التربية الوطنية، 2019) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020).

تعتمد الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا على مجموعة متنوعة من المؤسسات، مثل المكاتب الوطنية للإحصاء وما يعادلها، والوزارات ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية، لجمع المعلومات، لا سيما أثناء إعداد استراتيجيات وطنية للشباب. تشمل هذه المقاربة أحيانًا المجتمع المدني وكذلك الشباب المنظم. رغم هذا، يبقى إشراك السلطات المحلية ضعيفًا جدًا في هذه العملية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [28]).

تسعى تونس إلى الاعتماد على معطيات علمية موثوقة في طور إعداد سياساتها وبرامجها الشبابية. من الناحية المؤسسية، وعلى الرغم من وجود وكالات إحصاء ذات خبرة ومُهيكلة، فإن القدرة على جمع ومعالجة البيانات حول الشباب في البلاد لا تزال محدودة. وبالتالي، فإن المرصد الوطني للشباب هو الهيئة العلمية الوحيدة التي تدرس الشباب وتقوم بانتظام بإجراء استطلاعات الرأي ودراسات الرأي حولهم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018 [29]).

بشكل عام، يحدّ غياب البيانات أو نقص الموارد من قدرة المؤسسات العمومية التونسية على إنتاج الإحصائيات الأساسية والمعايير المرجعية والتحليلات الكمية والنوعية. تظل أطر النتائج أيضًا في حاجة إلى مزيد من التطوير (تفاصيل النتائج، المخرجات، عدم ذكر الشخص المسؤول) (الزاوش، 2017 [30]). بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تُبرّر نقص البيانات المبوبة حول الشباب والمؤشرات الإحصائية التي تستهدف خاصة هذا الجمهور في تونس. يبدو الافتقار إلى البيانات الدقيقة حول محاور مثل الانتقال من التعليم الابتدائي إلى المدرسة الإعدادية أو تشغيل الأطفال أمرًا لافتًا (اليونسف ووزارة التربية الوطنية، 2014 [31]). وبالمثل، ووفقًا للبيانات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال إعداد هذا التقرير، ذكرت ست مؤسسات حكومية تونسية فقط من أصل 14 شملها الاستطلاع أنها تستخدم بيانات مبوبة حسب الفئة العمرية في صياغة برامجها أو خدماتها².

ونتيجة لذلك، يمكن تعزيز قدرات المرصد الوطني للشباب. سيكون من المناسب أيضًا تعزيز التنسيق بين الجهات المؤسسية التونسية المكلفة بجمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالشباب، مثل المعهد الوطني للإحصاء ومختلف الإدارات والوحدات في كل وزارة، المسؤولة عن مراقبة وتقييم البرامج والخدمات. إن تركيز نظام مركزي وشامل لجمع المعلومات المتعلقة بالشباب وتحليلها وإنتاجها من شأنه أن يجعل من الممكن مراقبة تطوّر الشباب التونسي بشكل أفضل، وتحديد تحدياتهم الرئيسية والمساهمة في وضع السياسات العمومية الملائمة. وقد بذلت مؤخرًا جهودًا في هذا الاتجاه، وانطلقت نقاشات لا تزال جارية بين المرصد الوطني للشباب والمجلس الوطني للإحصاء بهدف إنشاء مجموعة تهتم بالشباب داخل المجلس الوطني للإحصاء. تتمثل مهمة هذه المجموعة في جعل الإحصائيات متناسقة وتحديد المؤشرات وإنشاء نظام معلومات في جميع القطاعات المتعلقة بالشباب.

من الطبيعي أن يؤدي الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تسهيل جمع بيانات موثوقة من الشباب. ومع ذلك، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أنه من الممكن أن يؤدي إلى تحيزات إحصائية ومعرفية محتملة في بعض الحالات، مثلًا عندما يتجاوز جمع الآراء عن

طريق الإنترنت مجموعات الشباب الذين لديهم نفاذ إلى هذه الوسائل.

وعلى نطاق أوسع، فإنّ وضع مؤشرات أداء أساسية لسياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية ينبغي يكون ميوّبا حسب الفئة العمرية عندما تتعلّق بالقطاعات الاستراتيجية للشباب. يوفرّ تنفيذ إدارة الميزانية حسب الأهداف في تونس إطارًا يساعد على وضع مؤشرات ميوّبة حسب الفئة العمرية تسهّل مراقبة وتقييم السياسات العمومية للشباب في تونس (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[32]).

أخيرًا، من الضروري التوجّه نحو عملية واسعة لجمع بيانات عن الشباب التونسي من خلال إقامة تعاون متعدّد أكبر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات لضمان دقّة المعلومات الضرورية لإعداد السياسات العمومية الموجهة للشباب.

المراجع

- [19] Consejería Presidencial para la juventud (2013), *Sistema Nacional de Juventud*, <http://www.colombiajoven.gov.co/participa/snj>.
- [26] Echraf Ouedraogo, A., F. Touzri et I. Djaboutouboutou (2016), *Analyse de la mise en œuvre de politiques jeunesse dans les États et gouvernements membres de la Francophonie et exemples de bonnes pratiques*, http://obsjeunes.qc.ca/sites/obsjeunes.qc.ca/files/Rapport_final_sur_les_Politiques_Jeunesse_2016.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- [24] First Global Forum on Youth Policies (2014), *Baku Commitment to Youth Policies*, <https://www.youthpolicy.org/library/documents/baku-commitment-to-youth-policies/> (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020).
- [12] Gouvernement de Hong Kong (2010), *(No Title)*, <https://www.budget.gov.hk/2010/chi/flip/main.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020).
- [8] International Budget Partnership (2019), *Open Budget Survey 2019: Tunisia*, International Budget Partnership, <https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2019/open-budget-survey-tunisia-2019-fr.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 24 فيفري 2021).
- [21] Jaouahdou, K. (2016), *Le Budget Participatif en Tunisie : Développement numérique et perspectives*, <http://www.aegid-foundation.org/events/archives/0/interventions/9> (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020).
- [25] Juanico, R. et J. Poisson (2013), *N° 1613 - Rapport d'information de MM. Régis Juanico et Jean-Frédéric Poisson déposé en application de l'article 146-3 du règlement, par le comité d'évaluation et de contrôle des politiques publiques sur l'évaluation des politiques publiques en faveur de la mobilité sociale des jeunes*, <http://www.assemblee-nationale.fr/14/rap-info/i1613.asp> (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020).
- [27] Ministère de l'Éducation Nationale, D. (2019), *Le Conseil d'orientation des politiques de jeunesse*, <https://www.jeunes.gouv.fr/Le-Conseil-d-orientation-des?recommander=oui> (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020).
- [5] Ministère de l'Éducation Nationale, D. (2018), *La clause d'impact jeunesse*, <https://www.jeunes.gouv.fr/La-clause-d-impact-jeunesse> (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020).
- [6] OCDE (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice*, OECD.

- OCDE (2020), *Improving Governance with Policy Evaluation: Lessons from Country Experiences*, OCDE, <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/89b1577d-en.pdf?expires=1614188457&id=id&accname=ocid84004878&checksum=5205CCD2C5743E72702988D9960956EA> (تمّ الاطلاع عليه في 24 فيفري 2021). [22]
- OCDE (2019), *Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE*, <https://www.oecd.org/gov/impliquer-et-autonomiser-les-jeunes-dans-les-pays-ocde.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 29 جويلية 2020). [1]
- OCDE (2019), « Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE », <https://www.oecd.org/fr/gov/impliquer-et-autonomiser-les-jeunes-dans-les-pays-ocde.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 22 فيفري 2021). [3]
- OCDE (2019), *Le gouvernement ouvert en Tunisie : La Marsa, Sayada et Sfax*, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264310902-fr>. [20]
- OCDE (2019), *Les institutions garantissant l'accès à l'information: OCDE et la région MENA*, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/c315ec4d-fr>. [11]
- OCDE (2018), *Bonne Gouvernance au niveau local pour accroître la transparence et la redevabilité dans la prestation des services : expériences de Tunisie et d'ailleurs*. [15]
- OCDE (2018), *OECD Draft Policy Framework on Sound Public Governance*, <https://www.oecd.org/gov/draft-policy-framework-on-sound-public-governance.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 7 أوت 2020). [23]
- OCDE (2018), *Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie*, <https://www.oecd.org/mena/governance/Tunisia-discussion-paper-Feb18-web.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020). [29]
- OCDE (2018), *Sept conclusions clés de l'enquête sur la gouvernance des affaires de la jeunesse*, <http://www.oecd.org/mena/governance/seven-key-findings-from-the-youth-governance-survey-french.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 30 جويلية 2020). [28]
- OCDE (2017), « Les jeunes dans la vie publique : Vers un engagement ouvert et inclusif de la jeunesse » au Maroc, <https://www.oecd.org/mena/governance/Morocco-discussion-paper-Sept17-web.pdf>. [17]
- OCDE (2017), *Une meilleure performance pour une meilleure gouvernance publique en Tunisie: La gestion budgétaire par objectifs*, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264265950-fr>. [32]
- OCDE (2015), *Recommandation du Conseil sur la gouvernance budgétaire*, <http://www.oecd.org/gov/budgeting/Recommandation-du-conseil.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020). [7]
- OCDE (2012), *Recommandation de l'OCDE concernant la politique et la gouvernance réglementaires*, <https://www.oecd.org/fr/gov/politique-reglementaire/Recommandation%20with%20cover%20FR.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020). [4]
- OECD (2017), *Un meilleur contrôle pour une meilleure gouvernance locale en Tunisie*, Éditions OCDE, <https://www.oecd.org/mena/governance/finances-publiques-Tunisie.pdf>. [13]

- ONU (1997), *Extract from the Report of the Economic and Social Council for 1997*,
تم الاطلاع عليه في 11 أوت (<https://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/ECOSOCAC1997.2.PDF>) (2020). [2]
- République Tunisienne (2019), *Loi n° 2019-15 du 13 février 2019 portant Loi Organique du Budget*, <http://www.gbo.tn/images/LOB-V-Fr.pdf> (تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2021). [9]
- République Tunisienne (2016), « Loi organique n° 2016-22 du 24 mars 2016, relative au droit d'accès à l'information », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 26,
تم (https://www.steg.com.tn/fr/cell_acces_info/loi_organique_N22_2016_du_2432016.pdf) (الاطلاع عليه في 11 أوت 2020). [10]
- Transparencia Presupuestaria (2021), *Paquete Economico 2021*,
https://www.transparenciapresupuestaria.gob.mx/es/PTP/infografia_ppef2021. [14]
- UNICEF (2016), *Investing in Children and Youth*, https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Investing-in-Children-and-Youth_UNICEF-and-Envoy-on-Youth_IATF-Issue-Brief.pdf (تم الاطلاع عليه في 11 أوت 2020). [16]
- UNICEF et Ministère de l'Éducation Nationale (2014), *Tunisie : Rapport national sur les enfants non-scolarisés*, <https://www.unicef.org/tunisia/sites/unicef.org.tunisia/files/2020-06/rapport-national-enfants-non-scholaris%C3%A9s-fr-2014.pdf> (تم الاطلاع عليه في 4 أوت 2020). [31]
- Villa Nova de Gaia (s.d.), *GOP+Jovem 2021*. [18]
- Zaouche, A. (2017), *Synthèse de la révision régionale des politiques de jeunesse dans 5 pays arabes*, <http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/synthesis.pdf> (تم الاطلاع عليه في 11 أوت 2020). [30]

ملاحظات

¹ انطلقت بعض الوزارات القطاعية تحت قيادة الوحدة المركزية لإدارة الميزانية حسب الأهداف وبدعم من الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إدماج بعد النوع الاجتماعي في مشروع أدائهم السنوي لسنة 2020، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي نصّ عليها منشور رئيس الحكومة عدد 9 المؤرخ 29 مارس 2019 بشأن إعداد ميزانية الدولة لسنة 2020.

(http://www.gbo.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=318%3AAspect-genre-accompagne-le-projet-de-loi-de-finances-2020&catid=35%3Adefilement&Itemid=53&lang=fr#:~:text=Cette%20constitution%20financi%C3%A8re%20de%20l,des%20objectifs%20et%20des%20indicateurs)

² وزارة التشغيل والتكوين المهني، الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية، وزارة النقل، وزارة المرأة والأسرة والطفل وكبار السن.

6 مشاركة الشباب في الحياة العامة في تونس

يقدّم هذا الجزء التحديات الرئيسية لمشاركة الشباب التونسي في الحياة العامة. إذ يعرض في البداية أشكال تعبئة الشباب لاقتراح تجديد الحوار السياسي معهم. ثم يقوم بتحليل مختلف الإجراءات التي يمكن تفعيلها لإدماج ومساهمة الشباب في دائرة السياسة العامة، ولا سيما من خلال التخطيط الاستراتيجي الشامل والمتناسق لمشاركتهم وتطوير النفاذ إلى المعلومات واعتماد شكل اتصالي مناسب لهم وتعزيز وتثمين الآليات الحالية للمشاركة. كما يشدّد هذا الجزء على أهمية دعم اكتساب ثقافة الالتزام والمشاركة منذ سن مبكرة، وذلك بفضل تحسين التربية المدنية والمواطنة والعمل الجمعياتي.

يُمثّل الشباب دون سن الثلاثين اليوم حوالي نصف سكان تونس (48٪) (وزارة شؤون الشباب والرياضة، 2017[1]). لذلك، فإنّ مشاركتهم الكاملة في القرارات العمومية أمر ضروري للاستجابة لتوقعات واحتياجات أغلبية المواطنين. إنّ هذا الأمر مهم حيث دعا الشباب متخذي القرار السياسي في عديد المناسبات إلى أخذ اهتماماتهم بعين الاعتبار في إدارة شؤون البلاد. وفقاً لمسح أجري سنة 2017 (أصداء بيرسون-مارستيلر، 2017 [2])، يعتقد 85٪ من الشباب في دول شمال إفريقيا التي شملها الاستطلاع، أن حكوماتهم يجب أن تقدّم مجهوداً إضافياً لتلبية احتياجاتهم، في حين يعتبر 54٪ فقط منهم أنّ الحكومة تنفذ سياسات موجّهة للشباب.

لا يزال تمثيل الشباب التونسي في صنع القرار السياسي محدوداً، واهتمامهم بالسياسة منخفضاً جداً، وثقتهم ومشاركتهم في المؤسسات مثل الأحزاب السياسية والهيئات المنتخبة في تراجع، وقد تمّ تناول ذلك في الأجزاء السابقة.

لكنّ هذا التطور لا يعني امتناعهم عن جميع أشكال المشاركة المؤسساتية، مثل كونهم أعضاء في منظمات المجتمع المدني أو من خلال المشاركة في الاستشارات العمومية. كما أنّ هذا التطور لا يعكس ضرورة عدم اهتمام الشباب بالحياة العامة أو عدم مشاركتهم فيها. فهم في الواقع يجعلون أصواتهم مسموعة أكثر فأكثر فيما يخصّ النقاش العام أو ما يتعلّق بالتحديات السياسية الوطنية والدولية من خلال قنوات جديدة غير مؤسساتية وبأشكال مختلفة مثل الأنشطة الميدانية (مثل العمل التطوعي)، أو من خلال التظاهر في الشارع، أو من خلال المساهمة في الأنشطة الخيرية.

بالتالي، فإنّ استغلال هذا التنوع من شأنه أن يعزّز مشاركة الشباب في عملية صنع القرار ويساعد في إعادة بناء ثققتهم في المؤسسات العمومية ودعم فعالية السياسات العمومية على المدى البعيد ويساهم في تلبية احتياجاتهم. ويستدعي هذا تطوير إجراءات المشاركة الموجودة في تونس والتي سيتمّ عرضها في هذا الجزء، في مساحة ملائمة لمشاركة المواطنين وخاصة الشباب. في الواقع، تتشكل إمكانيات الشباب للمشاركة في الحياة العامة من خلال نظام واسع يتكون من قواعد وقوانين ومؤسسات وسياسات وممارسات. وهي تتشكّل مُجتمعة بيئة مدنية يتم فيها تشجيع مشاركة المواطنين بشكل عام، ومشاركة الشباب بشكل خاص. لا يتمّ تحديد هذه النظام وإنشاء من قبل السلطة التنفيذية فقط، بل أيضاً من قبل السلطات التشريعية والقضائية، كما يقدّم مفهوم "الدولة المفتوحة"، الذي أتت به توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[3]).

أطلقت تونس منذ سنة 2011 ديناميكية لتعزيز مشاركة المواطنين في إطار مسار اللامركزية وتحرير المجتمع المدني، ولكن أيضاً في إطار عضويتها في شراكة الحكومة المفتوحة. ولإعادة بناء علاقة قوية بين الشباب والمؤسسات العمومية، يجب على الحكومة التونسية الآن أن تمضي إلى أبعد من ذلك في حماية وتعزيز الفضاء المدني الذي يسمح فعلاً للشباب بممارسة حقوقهم السياسية وحياتهم المدنية بشكل كامل. يتمّ تعريف الفضاء المدني على أنّه جملة الشروط القانونية والسياسية والمؤسسية والعملية اللازمة للجهات الفاعلة غير الحكومية للنفوذ إلى المعلومات والتعبير عن نفسها والانخراط والتنظّم والمشاركة في الحياة العامة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[57]).

لذلك من الضروري أن تتخبط الحكومة أكثر في حماية الفضاء المدني وتعزيزه من أجل إعادة بناء علاقة قوية بين الشباب والمؤسسات العمومية. كما ينبغي أن تحرص على أن تُمكن القواعد والقوانين والمؤسسات والسياسات والممارسات الشباب بالفعل من ممارسة كاملة لحقوقهم السياسية وحياتهم المدنية ومن وتساهم في تحسين الإطار القانوني للجمعيات.

وجود علاقة وطيدة بين الشباب والمؤسسات العمومية أمر ضروري لكسب دعمهم للإصلاحات الهيكلية التي تضطلع بها الحكومة، والتي قد تتطلب منهم تضحيات على المدى القصير من أجل تحقيق منافع على المدى البعيد لا يرون أثرها مباشرة. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]). يكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بما أنّ الشباب هم الأكثر تأثراً على المدى البعيد بالقرارات التي يتمّ اتّخاذها اليوم.

تجديد المشاركة السياسية للشباب

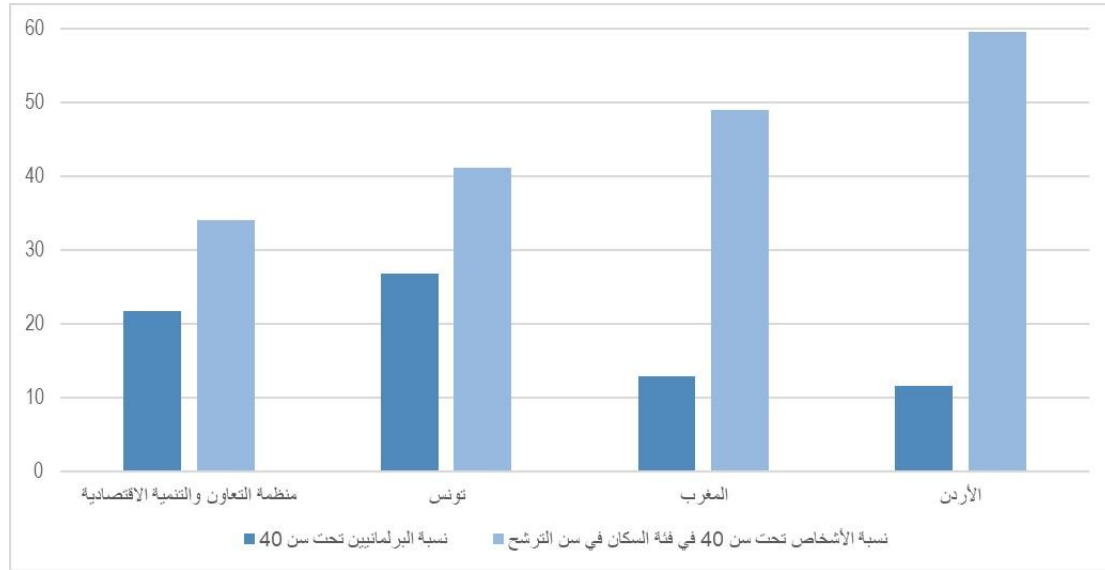
يعدّ التمثيل العادل للشباب في المؤسسات العمومية أمراً ضرورياً. فهو يضمن، أولاً، أن تأخذ القرارات العمومية في الاعتبار واقع الشباب ووجهات نظرهم، وثانياً، أن تستند الخيارات السياسية إلى مجموعة متنوعة من الخبرات والمهارات ووجهات النظر، وأخيراً أن تستجيب نتائج السياسات العمومية لاحتياجاتهم ووجهات نظرهم ومشاكلهم. من ناحية أخرى، فإنّ المشاركة النشطة لبعض الشباب في المؤسسات العمومية يمكن أن ترقى إلى مثال يُحتذى به ويلهم شباباً آخرين من نفس الفئة العمرية. وقد تمّت دراسة الآثار الإيجابية للتمثيل العادل من منظور النوع الاجتماعي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[5])، وثبت أنّ للمساواة في النفاذ إلى صنع القرارات والقيادة السياسية تأثير إيجابي على النتائج الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، يُظهر تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ البلدان التي لها أعلى نسب من النساء البرلمانيات تواجه مستويات أقل من عدم المساواة ومستويات أعلى من الثقة في الحكومة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014[6]).

يمكن تطبيق هذا المنطق على الشباب في تونس لتشجيع المشاركة السياسية للشباب من خلال الأشكال الكلاسيكية (مثل التصويت أو الانخراط كأعضاء في أحزاب سياسية) ولكن أيضاً من خلال أشكال جديدة، مثل المشاركة في الحركات الاجتماعية وغيرها من المبادرات المبتكرة.

التكيف والابتكار لتشجيع مشاركة الشباب والنفاذ إلى الهياكل السياسية الكلاسيكية

كما ذكرنا سابقاً، لا تزال مشاركة الشباب التونسي في المؤسسات السياسية الرسمية في حاجة إلى مزيد التعزيز. يعدّ تحديد حصص خاصة بالشباب في الانتخابات التشريعية والبلدية خطوة هامة، لكنّ حضورهم في مجلس نواب الشعب يبقى ضعيفاً مقارنة بوزنهم الديموغرافي، وهو ما يبيّنه الرسم البياني 6.1 أدناه.

الرسم البياني 6.1: نقص تمثيلية الشباب في البرلمان التونسي رغم وزنهم الديمغرافي



ملاحظة: البيانات المتعلقة بتونس هي تقديرات تستند إلى أرقام المعهد الوطنية للإحصاء والبيانات المتعلقة بالأردن إلى دائرة الإحصاءات العامة والبيانات المتعلقة بالمغرب إلى التقديرات التي يفدّمها موقع جامعة شاربوك. المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]).

على نطاق أوسع، لا يستفيد الشباب كثيراً من قنوات المشاركة السياسية الرسمية، وهو ما يتّضح من ضعف الإقبال على الانتخابات في السنوات الأخيرة، لا سيما في الانتخابات التشريعية لسنة 2019 (الدهماني وفريدا ولافرانسي، 2019[7]).

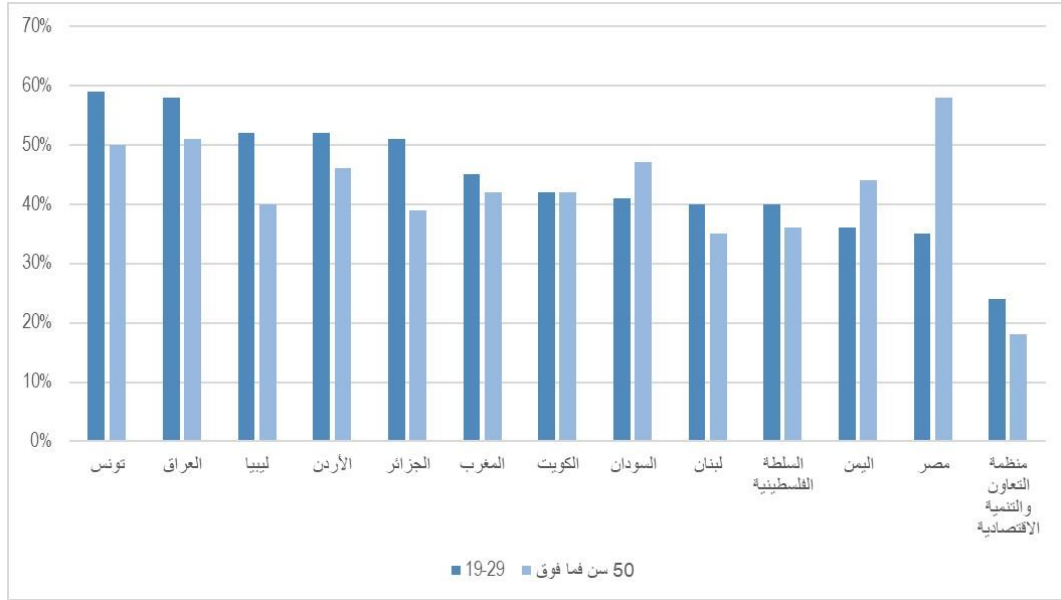
تقدّم الأحزاب السياسية عبر فصائلها الشبابية التي يقودها أعضاء شباب، رافعة أساسية للمشاركة في الحياة السياسية والمساهمة في إجراءات اتخاذ القرار ونحت مسيرة سياسية. رغم ذلك، لا يشعر الشباب التونسي، كغيرهم من الشباب في العديد من البلدان حول العالم، بأنهم يحظون بتمثيلية في الأحزاب السياسية (شافر، 2017[8]). في الواقع، وكما ورد في الجزء الثاني من هذا التقرير، فإنّ وجود هياكل مخصصة للشباب في الأحزاب السياسية التونسية الرئيسية لا يمنع عموماً إمكانية استبعادهم من المناصب الرئيسية في الأجهزة الحزبية وأن يقتصر نشاطهم على مهمات ثانوية ذات طبيعة لوجستية أو فنية أو إدارية دون تأثير حقيقي على القرارات (مرزوق، 2016[9]). نتيجة لذلك، يتردّد الشباب في الانضمام إلى الأحزاب السياسية. وقد أشارت دراسة استقصائية أجريت سنة 2014 على 1700 شاب من منطقة تونس الكبرى، أنّ 3.3% فقط من المستجوبين هم منخرطون في حزب سياسي (الجويلي وبن سالم، 2020[10]).

يشترك شباب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عزوفهم عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية. وقد بيّن ذلك استطلاع أجري سنة 2019 حول حوكمة شؤون الشباب. ففي البرتغال مثلاً، كان 1% فقط من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة أعضاء في حزب سياسي، مقابل 2% من إجمالي السكان. وبالمثل، في ألمانيا 1.5% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً هم أعضاء في حزب سياسي في 2018، مقابل 5% من إجمالي السكان في 2014. تشهد النرويج والسويد وضعية مماثلة، بـ 6% و5% على التوالي من شباب منخرطين في أحزاب (مقابل 7% و5.5% على التوالي من إجمالي السكان)¹. يُرجع الشباب هذا المعدّل المنخفض للانخراط في الأحزاب السياسية بشكل أساسي إلى عدم انفتاحها على الأفكار والابتكارات الجديدة (78% من المنظمات الشبابية التي شملتها الدراسة الاستقصائية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]).

أدى هذا الوضع إلى عدم اهتمام الشباب التونسي بالسياسة بشكل كبير، كما هو موضّح في الرسم البياني 6.2: إذ في 2019، شعر أكثر من 60% من الشباب أنهم غير مهتمين على الإطلاق بالسياسة، وهي نتيجة أعلى بحوالي عشر نقاط من المعدل الوطني (52.16%)، وأكثر

من ضعف معدل الشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (26٪) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019) (البارومتر العربي، 2009).

الرسم البياني 6. 2. عدم الاهتمام بالسياسة حسب الفئة العمرية



المصدر: (البارومتر العربي، 2019) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019)

يعود انخفاض حضور الشباب في المؤسسات السياسية التقليدية، أولاً، إلى أزمة الثقة في المؤسسات السياسية وهو ما يدفعهم للابتعاد عنها، وثانياً، إلى العقوبات التي يواجهونها خلال حملاتهم بهدف الوصول إلى منصب سياسي في الحزب أو في مؤسسة حكومية. تنظيم حملة ما هو في الواقع أمر مكلف لا يشجع الشباب على التقدم لهذه الوظائف بحكم أن دخلهم منخفض مقارنة بمن يكبرونهم سنًا. يُضاف إلى ذلك أن بعض الدول لا تفرض أي قيود على الإنفاق الانتخابي مما يجعل تكلفة الحملات عائقاً أمام وصول الشباب إلى الانتخابات في أغلب الأحيان. في تونس، حدّد المرسوم الحكومي عدد 1275 لسنة 2017 المؤرخ في 23 نوفمبر 2017 سقف النفقات الانتخابية لكل قائمة خلال الانتخابات التشريعية حسب حجم وكثافة الدوائر ولا يمكن أن يتجاوز خمسة أضعاف مبلغ الدعم العمومي. وبالتالي يبلغ الحد الأقصى لها 28 ألف ديناراً تونسياً (حوالي 8500 يورو) (الجمهورية التونسية، 2017). قد يكون هذا المبلغ عاملاً رادعاً للعديد من التونسيين، حيث أن الحد الأدنى في تونس يبلغ عند كتابة هذا التقرير 429,312 ديناراً تونسياً (حوالي 130 يورو)، حسب عدد الساعات في الأسبوع. كما قامت العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتسقيف نفقات الانتخابات. يُسمح مثلاً لمرشح للانتخابات التشريعية في نيوزيلندا، بإنفاق مبلغ أقصاه 25 ألف دولار نيوزيلندي (حوالي 15652 يورو) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016).

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الصور النمطية التقليدية، التي تصور الشباب على أنهم وادون جدد فاقدون للخبرة اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية، مهيمنة على المشهد السياسي والإعلامي. فعلى سبيل المثال، فتح تكوين الحكومات في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي النقاش حول كفاءة الأعضاء الأصغر سنًا وخبرتهم الحقيقية. في أغلب الأحيان، لا يتمكن النشطاء الشباب من الوصول إلى الشبكات الرسمية وغير الرسمية التي يتم فيها اختيار المناصب القيادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020).

لذلك من المهم أن تشجع الحكومة التونسية القنوات المباشرة الجديدة للتعبير عن احتياجات الشباب مثل آليات التداول والديمقراطية التمثيلية (التي سيتم تحليلها بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا الجزء وأن نتظر في إمكانية وضع تدابير مبتكرة لتسهيل وصول الشباب إلى الهياكل السياسية التقليدية القائمة وإعادة تعبئتهم).

أولاً، يمكن أن تمثل قواعد تسجيل القوائم الانتخابية حاجزاً كبيراً أمام المشاركة في الانتخابات أحياناً، خاصة بالنسبة للناخبين الجدد الذين من المرجح أن يغيروا مكان إقامتهم في وقت انتقالي في حياتهم. لهذا السبب، اتخذت العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إجراءات مختلفة لتسهيل تسجيل الشباب في القوائم الانتخابية. في الولايات المتحدة مثلاً، تسمح عدة ولايات للقصر الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بالتسجيل في القائمة الانتخابية بحيث يُسمح لهم بالتصويت فور بلوغهم سن التصويت. كان لهذا الإجراء تأثير إيجابي مباشر

على معدل إقبال الشباب على التصويت (هولباين وهيليجوس، 2016[15]). في المملكة المتحدة، أصبح تسجيل الناخبين ممكناً عبر الإنترنت لجعل العملية أسهل وأسرع (الإطار 6.1). في فرنسا، اقترحت المنظمات الطلابية والحركات الشبابية الحاضرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الوطني وفي المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجهوية تغيير النظام الديمقراطي وتكييفه مع واقع حياة الشباب. يتعلّق أحد المقترحات بشكل خاص بتخفيف قواعد التسجيل في القوائم الانتخابية للسماح للمواطنين بالتسجيل إلى حدود 10 أيام قبل الاقتراع وبالتالي تسهيل نفاذهم للتصويت (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دون تاريخ[16]).

الإطار 6.1. التسجيل الإلكتروني في القوائم الانتخابية في المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، جعلت إنجلترا واسكتلندا وويلز تسجيل الناخبين يتم عبر الإنترنت سنة 2014 بهدف جعل العملية أسرع وأسهل وبالتالي تشجيع تسجيل الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً وخاصة منها فئة الشباب. هذا النظام متطابق مع جميع المنصات بما في ذلك الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية. في أوت 2015، أظهرت البيانات الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء حول المملكة المتحدة بأكملها أن الفئة العمرية الأكثر استخداماً للخدمة كانت تتراوح بين 25 و34 سنة. بالإضافة إلى ذلك، في الانتخابات العامة في جوان 2017، ذكرت لجنة الانتخابات أن أكثر من 96% من طلبات التسجيل تم إجراؤها عبر خدمة الإنترنت، وأن 69% من الطلبات عبر الإنترنت تم تلقيها بين 18 أبريل و22 ماي 2017، من قبل أشخاص تقل أعمارهم عن 34 سنة.

المصدر: (الموسوعة الأوروبية للسياسات للشباب Youth Wiki، دون تاريخ[17]) (Youth Wiki، دون تاريخ[18]) (اللجنة الانتخابية، 2017[20]).

أقرت عدة دول مثل النمسا واسكتلندا وبعض مقاطعات في ألمانيا حق التصويت من سن 16 بالنسبة لجميع الانتخابات أو انتخابات جزئية. وقد أظهرت الدراسات أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 سنة قد صوّتوا بأعداد أكبر من غيرهم من "الناخبين لأول مرة" الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و19 سنة وأن هؤلاء الناخبين الجدد لم يصوّتوا ضرورة بشكل مختلف عن بقية الناخبين (فجالدافي، 2015[21]). تُظهر تجربة أجريت على المستوى المحلي في النرويج أن تصويت الشباب الأصغر سناً قد يساعد أيضاً على انتخاب المترشحين الشباب (الإطار 6.2).

الإطار 6.2. تأثير تصويت الشباب على انتخاب المرشحين الشباب: تجربة النرويج

أظهرت تجربة من الانتخابات المحلية لسنة 2011 في النرويج كيف أنّ تمكين الناخبين الشباب يؤثر إيجاباً على انتخاب المترشحين الشباب. على سبيل التجربة، تم تخفيض سن الاقتراع من 18 إلى 16 سنة في 20 بلدية. وفي المدن التي أجريت فيها التجربة والتي لم تتغير فيها ممارسات الاختيار داخل الأحزاب تقريباً، تضاعف عدد أعضاء المجالس المحلية المنتخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة.

المصدر: جو صالي وفورو أودقار وجاكوب آرس، 2015. "Recruitment of young elected representatives - Nominations, personal votes and context" <https://www.idunn.no/tfs/2015/03>

كما تبنت بعض الدول إجراءات تصويت إلزامية لضمان مشاركة عالية في الانتخابات، مثل أستراليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وتركيا. سجّلت أستراليا وتركيا أعلى مشاركة بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، يظل التصويت الإلزامي إجراء محل نقاش واسع لأسباب نظرية (بالنسبة للبعض، فإنه ينتهك الحق في الامتناع عن التصويت وإظهار عدم الرضا عن الخيارات السياسية المقترحة) وعملية (من شأنه أن يساعد في مواجهة الامتناع عن التصويت وظاهرة "الركوب الحر" ولكنه يثير تساؤلات حول مدى احترام الحريات الفردية بالنسبة للأشخاص الذين لا يرغبون في التصويت) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]).

قدّمت بعض البلدان مثل النرويج مبادرات مبتكرة لتشجيع مشاركة الشباب في الانتخابات من خلال أدوات رقمية (الإطار 6.3). كانت إستونيا أول دولة في العالم تقوم بتعميم التصويت عبر الإنترنت على المستوى الوطني من أجل تسهيل وتبسيط وصول الشباب إلى التصويت. لكنّ هذا النوع من التطور في التشريع الانتخابي من المرجح أن يثير تساؤلات حول أمن وشفافية الإجراءات والنتائج الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن للتغيير في ترتيبات التصويت تأثير كبير على إقبال الناخبين في إستونيا. في الواقع، يبدو أن هذه الأداة تسهل عملية التصويت

لناخبين النشطين ولا تشجع ضرورة مشاركة ناخبين جدد. وبالتالي، فإن معظم البلدان الأخرى التي توفر إمكانية التصويت عبر الإنترنت، بما في ذلك أستراليا وكندا وسويسرا والولايات المتحدة، تفعل ذلك بطريقة محدودة فقط، مثلاً للمواطنين والدبلوماسيين والعسكريين المقيمين في الخارج أو الأشخاص الذين لديهم إعاقات. اعتمدت العديد من البلدان مثل المملكة المتحدة والنرويج وفرنسا وهولندا وإسبانيا التصويت عبر الإنترنت أو عيّنته ثم قررت الاحتفاظ بالاقتراع المادي (أبلغايت وباسيسيستي، 2020[22]).

الإطار 6.3. مبادرات رقمية مبتكرة لتشجيع المشاركة الانتخابية للشباب في النرويج

قام مجلس الأطفال والشباب النرويجي على وجه الخصوص بتنفيذ حملة "أصوات الشباب" لتشجيع الشباب على حث بعضهم البعض على التصويت من خلال طريقة النظراء على الشبكات الاجتماعية. هذا التمثيل بالغ الأهمية لأن استهلاك الشباب للمحتوى عبر الإنترنت على الشبكات الاجتماعية عامل حاسم في نية تصويتهم وهم أكثر ميلاً للتصويت عندما يتم تشجيعهم من خلال الاتصال الشخصي، خاصة إذا تعلّق الأمر بأحد معارفهم.

سنة 2015، أجرى معهد البحوث الاجتماعية في النرويج تجربة لتعبئة الناخبين الشباب عن طريق إرسال رسائل قصيرة للتذكير إلى عيّنة عشوائية من الناخبين الشباب يقلّ سنّهم عن 30 سنة. وأظهرت نتائج هذه التجربة أنّ هذا الإرسال ساهم في زيادة المشاركة الانتخابية للشباب المستهدف بنسبة 5٪ تقريباً، خاصة منهم للشباب من أصول مهاجرة.

المصدر: (اللجنة الأوروبية، 2019[23]؛ مجلس وزراء دول الشمال، 2017[24]).

على نطاق أوسع، فكرت بعض الدول في تكيف نظامها الانتخابي مع احتياجات الشباب. وكما ورد في مقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي، يساعد وضع آليات ومبادرات أخرى مثل التصويت البريدي أو الإنشاء الحيني لمراكز تسجيل في الأماكن التي يعيش فيها الشباب (الجامعات والمكتبات الإعلامية ومراكز التسوق ودور الشباب)، في تقريبهم من النظام الانتخابي وفي تعزيز انخراطهم فيه (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دون تاريخ [16]).

وفي هذا الإطار، يمكن القيام بمبادرات مماثلة في تونس، على شكل تجارب تتم خلال الانتخابات البلدية المقبلة من أجل تقييم أثرها وتعميمها على جميع الانتخابات وفي جميع أنحاء البلاد إذا كانت نتائجها جيدة.

كما طورت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مبادرات لتعريف الشباب بالسياسة الأكثر ملاءمة لظروفهم. في فرنسا، كان لدى بلدية باريس مشروع لإطلاق تجربة في 12 معهد خلال الانتخابات الأوروبية لسنة 2019 للسماح لأطفال المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة بالمشاركة في الاقتراع. كانت المبادرة ستكون أول تجربة مشاركة سياسية لهؤلاء الشباب، لكن لم تتواصل. في الكنفيدرالية الهلفيتية، أطلق الاتحاد السويسري لبرلمانات الشباب، برنامج Easyvote لتعزيز المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات والتصويت. يستهدف هذا الموقع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، ويقدم معلومات عامة عن التصويت والانتخابات الفيدرالية - كيف وأين يصوتون، على سبيل المثال - بالإضافة إلى مقالات حول القضايا السياسية الراهنة. يتم تقديم المحتويات في شكل بسيط ومحايد لتسهيل فهم السياسة وجعلها في متناول الشباب. برنامج Easyvote متوفر أيضاً على يوتيوب وأنستغرام وفيسبوك وتويتر (Easyvote، دون تاريخ [26]). في المغرب، قامت جمعية سمس مشاركة-مواطنة بإنشاء منصة "نوابك" التي تسمح للمواطنين بالتواصل عبر الإنترنت مع البرلمانيين. يتمكن المواطنون ومنهم الشباب، بهذه الطريقة من الحصول على عديد المعلومات حول النواب وطرح أسئلة كتابية عليهم باستخدام استمارة أو عن طريق تسجيل مقطع فيديو قصير. ويتوفر أيضاً لديهم خيار التصويت لصالح أسئلة أخرى طرحت على المنصة من أجل زيادة ظهورها وتكثيف فرص الحصول على إجابة (نوابك، دون تاريخ [26]). يمكن لتونس أيضاً أن تنظر في إمكانية وضع برامج مماثلة لمختلف مراحل الحياة السياسية في البلاد.

تطوير أشكال مبتكرة للمشاركة السياسية

يطالب المواطنون السلطات العمومية بمزيد من الانفتاح ومزيد من آليات التحفيز على للمشاركة، يرغبون في الحصول على مكانة أهم في صنع القرار السياسي. ولتلبية هذه التوقعات، يجري العمل على وضع عدد متزايد من الممارسات المبتكرة لمشاركة المواطنين في جميع أنحاء العالم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[27]).

وفي هذا السياق، تشجع السلطات العمومية أو تساهم أكثر فأكثر في عمليات التداول التمثيلية ومبادرات المشاركة الوطنية للجمعيات والباحثين والبرلمانيين الذين تضاعف عددهم مؤخراً للمساعدة في جهود مواجهة الأزمة الصحية كوفيد 19. يتعلّق الأمر بأشخاص المواطنين بشكل أكثر مباشرة، في مرحلة ما، في حل القضايا التي تهمهم، مثل قضية المناخ. يقدم الإطار 6.4 أدناه مثلاً عن مجلس المواطنين الإيرلندي، الذي تعكس تركيبته تكوين سكان البلاد، والذي كان يضمّ سنة 2016، 33.2٪ من الشباب دون سن 25 سنة (المكتب

المركزي للإحصاء، 2016[28]). تم اختيار أعضاء هذا المجلس بشكل اعتباطي على أساس آخر تعداد سكاني متاح ومن خلال توفير حصص (كوتات) تمثيلية لجنس وسن وأصل السكان الراشدين الأيرلنديين (مجلس المواطنين، دون تاريخ[29]).

الإطار 6.4. مجلس المواطنين في إيرلندا

يتألف مجلس المواطنين الأيرلنديين من 100 عضو يتم اختيارهم اعتباطياً. خلال الجلسة الأولى (2016-2018)، ينظر الأعضاء في خمس قضايا قانونية وسياسية مهمة: التعديل الثامن لدستور البلاد بشأن الإجهاض وتهزم السكان ومسار الاستفتاء والبرلمانات محددة المدة والتغير المناخي. وقد تم رفع توصيات المجلس إلى البرلمان الوطني من أجل تعميق النقاش حولها. وبناءً على هذه التوصيات، نظمت الحكومة استفتاءً على تغيير التعديل الثامن وأعلنت حالة الطوارئ المناخية.

في جوان سنة 2019، أعلنت الحكومة عن إنشاء مجلس جديد للمواطنين للنظر في مسألة المساواة بين الجنسين. وكلف المجلس عن العمل على المواضيع التالية:

- معوقات المساواة في المجتمع الأيرلندي،
- المساواة بين الجنسين في مكان العمل وتعزيز العمل الذي يكون عادةً نسائياً،
- كيفية ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في القيادة وصنع القرار في مكان العمل وفي السياسة وفي الحياة العامة،
- أهمية رعاية الأطفال والتوازن الجيد بين الحياة المهنية والخاصة،
- كيف يتقاسم الرجال والنساء مسؤوليات الرعاية لا سيما داخل الأسرة،
- الأسباب التي تجعل النساء أكثر عرضة للتشغيل في قطاعات منخفضة الأجور.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[27]) (مجلس المواطنين، دون تاريخ[29]).

تُظهر البيانات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضاً (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[27]) أنّ عمليات التداول التمثيلية قد ساعدت السلطات العمومية على اتخاذ مجموعة مختلفة من القرارات السياسية عندما وجدت نفسها في مأزق ومفتقدة لأي حل واضح. في فترة أثبتت فيها آليات المشاركة التقليدية أنها ليست بالفعالية الكافية، تشكل آليات التداول بديلاً مبتكراً بما أنّها تفاعلية وتشدّ اهتمام المواطنين، بما في ذلك الشباب. ومع ذلك، يجب أن يظل استخدامها متناسقاً ومكملاً للآليات الأخرى لمشاركة المواطنين والأداء السليم للديمقراطية التمثيلية.

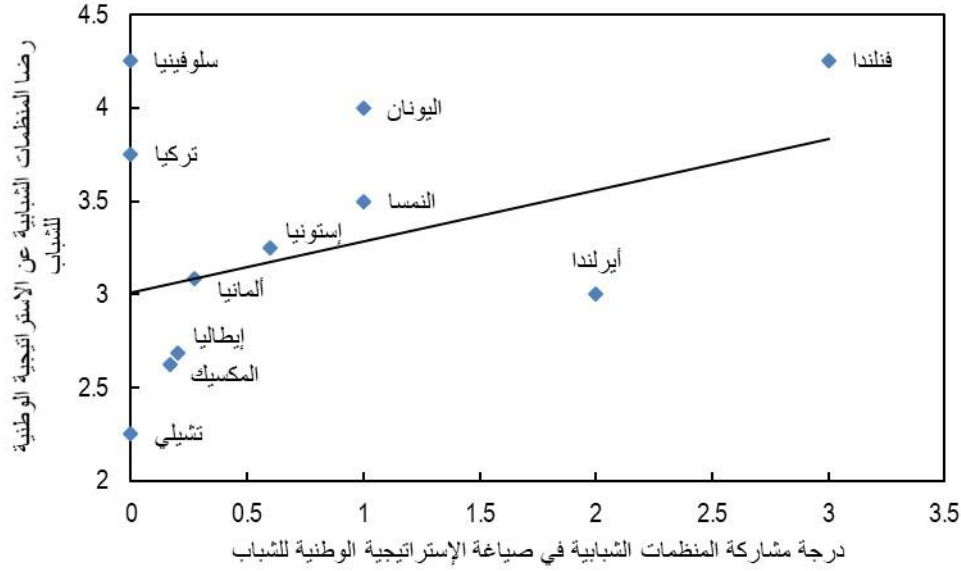
يكشف استخدام الشباب المتزايد للفتوات غير المؤسسية للمشاركة والحوار مع السلطات العمومية الحاجة إلى إصلاح طريقة صياغة السياسات العمومية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها من جهة، وطرق مشاركة الشباب في الفعل العمومي من جهة أخرى. وهذا يتطلب خاصة، بذل جهود لضمان مشاركة الشباب في جميع مراحل دورة السياسة العمومية وبشكل شامل ومتناسق.

إعادة التفكير في مشاركة الشباب بطريقة مندمجة واستراتيجية ومتناسكة طوال دورة السياسات العمومية

تعدّ مشاركة أصحاب المصلحة في الحياة العامة طوال دورة السياسة العمومية أحد أعمدة الحكم الرشيد والتنمية المندمجة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016[30]). تقرّ توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة بأنّ مشاركة أصحاب المصلحة في صنع السياسات "تجعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة عن أفعالها، وتوسع وسائل عمل السكان وتأثيرهم على القرارات، وتعزّز قدراتهم المدنية وتثري الأدلة التي يستند إليها الفعل العمومي، وتُخفّض من تكاليف التنفيذ، وتعبئ شبكات أوسع في خدمة الابتكار في الفعل العمومي وفي تقديم الخدمات العمومية" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[31]).

وهذا ما يؤكده تحليل البيانات المأخوذة من استقصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة شؤون الشباب، كما هو معروض في الرسم البياني 6.3 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]). يوضّح التحليل أنّه كلما زاد انخراط منظمات الشباب في الدورة السياسية كلما ارتفع مستوى رضاها عن أداء الحكومة في جميع مجالات الخدمة العمومية (مثل النقل والصحة والإسكان والتشغيل، إلخ). وبالتالي، فإنّ الاستشارة المنهجية لمجموعة واسعة من المتدخلين في قطاع الشباب في جميع مراحل الصياغة والتنفيذ والمتابعة والتقييم أمر ضروري لوضع الاستراتيجيات والسياسات العمومية الوطنية.

الرسم البياني 6. 3. استشارات الشباب طيلة دورة استراتيجية الشباب لزيادة رضاهم عن النص النهائي



ملاحظة: ضارب الارتباط، القيمة المضافة: 0.33، القيمة المضافة: 0.29. المتغير المستقل هو نصيب منظمات الشباب في كل بلد من البلدان التي صرّحت بأنها تَمَت استشارتها لتحديد وصياغة وتنقيح مجالات الاستراتيجية الوطنية للشباب. والمتغير التابع هو معدل وسائل الرضا التي عيّرت عنها منظمات الشباب فيما يتعلق بمجالات وأهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب. تستند حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة الشباب سنة 2019. المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020).

لهذا السبب، يجب على جميع مؤسسات الدولة أن تراعي اهتمامات الشباب وأن تمنحهم فرصة للمشاركة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019). ينبغي ألا تقتصر مشاركة الشباب وانخراطهم في تطوير السياسات والخدمات العمومية على السياسات والبرامج التي تستهدفهم بشكل مباشر. في الواقع وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، تمثل الأسئلة المتعلقة بالشباب أسئلة تقاطعية بطبيعتها وتتناثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات الحكومية. لذلك قامت العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بوضع مبادرات للتشاور ومبادرات لمشاركة الشباب تتعلق بمجموعة واسعة من المسائل والقضايا المهمة بالنسبة للشباب (الإطار 6. 5).

الإطار 6. 5. أمثلة على الآليات التقاطعية للاستشارة ومشاركة الشباب

لوكسمبورغ

يمثل برلمان الشباب مجلساً يتكوّن من الشباب والعاملين معهم. يمكن لأي شخص يتراوح عمره بين 14 و 24 سنة ويقيم في لوكسمبورغ أن يكون عضواً فيه. وهو يتكوّن برلمان الشباب من لجان ومجلس تنفيذي وتمتد دورته البرلمانية من أكتوبر إلى أكتوبر التالي. وقد قام منذ إنشائه بإصدار قرارات في مختلف المجالات السياسية، منها إدارة النفائات والشؤون الأوروبية و جودة الحياة. تتعقد فيه جلسات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين. ويتكوّن شركائه الرئيسيون من المجلس الوطني للشباب في لوكسمبورغ ووزارة التربية الوطنية والطفولة والشباب ومجلس النواب.

النرويج

استشارت وزارة الثقافة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 19 سنة عند صياغة كتاب أبيض حول الفن والثقافة والتعبير الفني والثقافي الرقمي سنة 2019.

المصدر: (برلمان الشباب، 2020) (الفكر الثقافي، دون تاريخ [33]).

تماشياً مع الاعتراف بالدور الرئيسي للشباب في الفعل العمومي، فإنّ التدابير التي تمّ اعتمادها في تونس لتشجيع مشاركتهم خلال دورة إعداد السياسات العمومية تهدف قبل كل شيء إلى إعلامهم والتشاور معهم. لكن الحكومة التونسية تطمح أيضاً إلى مشاركة الشباب في تحديد الأولويات السياسية والخدمات العمومية، وتصميم وصياغة التدابير وكذلك تقييم تأثيرها. وبالمثل، تؤدّ الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مجموعات شبابية محدّدة. وبالتالي فإنّ تونس هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها آلية خصوصية تهدف إلى إشراك السجناء الأحداث داخل المؤسسات الإصلاحية في الفعل العمومي³.

ومع ذلك، تُظهر الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017^[34])، أنّ الشباب في تونس وفي عديد الدول الأخرى يواجهون صعوبات في المشاركة في صياغة السياسات العمومية والخدمات العمومية. تسلّط المعلومات التي تمّ جمعها لهذا التقرير الضوء خاصّة على نقص قدرة الفاعلين الشباب على المشاركة في هذه العمليات، وغياب التزام الإدارات بإشراك الشباب فيها، وعدم الإلمام الجيد بأهمية هذه المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يتمّ التخطيط لمبادرات مفتوحة لمشاركة المواطنين، غالباً ما يظل الشباب على دراية ضعيفة بوجودها وبفرص مشاركتهم فيها.

لتحقيق أقصى قدر من التأثير فيما يخصّ مشاركة المواطنين الشباب، يجب أن تعمل السلطات العمومية على تخصيص الموارد الكافية والمناسبة ثمّ تقديم تصوّر شامل ومتكامل لعملهم. يجب أن تكون آليات هذه المشاركة متماسكة ومتكاملة مع النظام العام لمشاركة المواطنين. وتحتاج الجهات المعنية في هذا الاتجاه إلى إنشاء إطار عمل متماسك يضمن الفهم المشترك للعناصر الأساسية للمشاركة يأخذ شكل وثيقة عامة. يساهم هذا الإطار في مقارنة مندمجة لمشاركة الشباب في الهيئات الحكومية ومع الجماعات المحلية، مع المساعدة في تحديد أشكالها وأدواتها. عند التخطيط لمشاركة الشباب خاصّة، يجب على السلطات العمومية أن تدعّو أو تُشرك جميع الأطراف المعنية. وستحدّد بوضوح منذ البداية، أهداف المشاركة والنتائج المتوقعة وإدراجها في صنع القرار العمومي، فضلاً عن الأدوات والإجراءات المناسبة والموارد البشرية والمالية اللازمة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2017^[34]). يمكن أن تعتمد هذه العملية أيضاً على منظمات المجتمع المدني التي تساهم في مبادرات مشاركة المواطنين. يجب أن يوفر هذا التخطيط أيضاً آليات للمراقبة والتقييم من أجل التحسين المستمر للمبادرات. وبهذه الطريقة، سيتمكن الشباب من أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من دورة السياسة العمومية وتكون لديهم الأدوات اللازمة للتحكم والإشراف والمشاركة في القرارات العمومية الوطنية والمحلية.

وعلى نطاق أوسع، تتطلّب صياغة رؤية شامل واستراتيجية ومتماسكة لمشاركة الشباب خلال كامل دورة السياسات العمومية تفعيل الإجراءات الواردة لاحقاً من هذا الجزء.

إدراج مشاركة الشباب في الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب

تُظهر أبحاث منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[4]) أنّه "من خلال الالتزامات التي تمّ التعهد بها في سياسات الشباب والاستراتيجيات الوطنية، يمكن للحكومات تعزيز دور الوزارات في تحسين مشاركة الشباب في الدورة السياسية. وغالباً ما يتمّ تضمين أهداف المشاركة هذه في الاستراتيجيات الوطنية للشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: 75٪ من دول المنظمة التي نفذت هذه الاستراتيجية الوطنية ملتزمة بتعزيز مشاركة الشباب في الدورة السياسية، مثل سلوفينيا. بالإضافة إلى ذلك، أدرجت 41٪ من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التزامات بشأن مشاركة الشباب في قوانينها الوطنية الخاصة بالشباب.

اتّبع تونس في هذا الاتجاه نموذج إدماج مشاركة الشباب في الحياة السياسية والشؤون العامة كمحور استراتيجي للرؤية القطاعية للشباب 2018-2020. كما تمّ إدراج ركيزة متعلّقة بالمشاركة في الاستراتيجية الوطنية المقبلة للشباب التي ستضمن من ناحية، دقّة وتناسق أطر مشاركة الشباب، ومن ناحية أخرى، أن تؤخذ آراؤهم في الاعتبار خلال صنع القرار العمومي.

وللمضي قدماً، يمكن لتونس النظر في إعداد وثائق داعمة مثل المبادئ التوجيهية والأدلة الموجهة لصانعي القرار العموميين. كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الوثائق لا تزال غير شائعة بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: 9٪ فقط من الهياكل المكلفة بالشباب في هذه البلدان صاغت أدلة لصانعي القرار حول كيفية إشراك الشباب بشكل منهجي في دورة السياسة العمومية.

تعزيز الحكومة المفتوحة كرافعة لمشاركة الشباب

وفقاً لتوصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة، فإنّ الحكومة المفتوحة هي "ثقافة حوكمة تعزّز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة، في خدمة الديمقراطية والتنمية المندمجة" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017^[3]). وهي تعمل على تشجيع الكفاءة والمساءلة في أساليب الحوكمة العمومية وتعزّز شفافية الفعل العمومي وانفتاحه على أشكال جديدة من التشاور ومشاركة المواطنين. تهدف الحكومة المفتوحة إلى تحسين النزاهة العمومية ومكافحة الفساد واستخدام التقنيات الجديدة والتكنولوجيا الرقمية لتشجيع الديمقراطية وتعزيز الابتكار ودفع النّقْد.

وبالتالي فإنّ مبادرات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة تمثلّ فرصة مهمة لتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وخاصة منهم الشباب. في الواقع، يجب أن تبذل المبادرات في هذا المجال جهوداً خصوصية "من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً أو ضعفاً أو نقصاً في التمثيل أو تهميشاً في المجتمع" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[3]). يمثلّ الشباب مجموعة هشة لا تتمتع بتمثيلية كافية، وبالتالي لهم أن يحظوا باهتمام خاص في المبادرات والاستراتيجيات من أجل حكومة مفتوحة تضع مشاركة المواطنين في صميم الفعل العمومي.

في هذا السياق، فإنّ إعطاء مساحة أكبر للشباب في مبادرات الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة وعلى جميع المستويات، من شأنه تحسين فهمهم لتحديات الفعل العمومي وتعزيز الممارسة النشطة لمواطنتهم. انضمت تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة سنة 2014 وأصبحت بذلك أول دولة في شمال إفريقيا وثاني دولة عربية بعد الأردن، تبدي استعدادها لتعزيز الشفافية والانفتاح والمساءلة في الفعل العمومي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016[35]). وقد اختارت مثل العديد من الدول الأعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة، الاضطلاع بالالتزامات تستهدف الشباب على وجه التحديد في خطة عملها الوطنية لهذه الشراكة. وبهذه الطريقة، أكدت هذه البلدان التزامها وساهمت في إدماج أفضل للشباب في الإصلاحات المندمجة التي تهدف إلى تحديث الفعل العمومي (الإطار 6.6).

الإطار 6.6. الالتزامات لصالح مشاركة الشباب في دورة السياسة العمومية في خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تختلف طبيعة أهداف الحكومة المفتوحة للشباب كثيراً من بلد إلى آخر، بدءاً من النفاذ إلى المعلومة والتعليم الرقمي ومشاركة المواطنين وصولاً إلى حوكمة الشركات والتشغيل.

في إستونيا، تسعى خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة إلى رفع اهتمام ومهارات الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال التعليم الرقمي في المدارس. وقد تمّ التعهّد بهذا الالتزام تفاعلاً مع دراسات حول مستخدمي الخدمات الرقمية أظهرت أنّ الشباب الإستوني كانوا أكثر سلبية من شباب دول أخرى عند ممارسة حقوقهم وواجباتهم المدنية عبر الإنترنت.

تهدف التزامات إسبانيا وألمانيا إلى تحسين مشاركة الشباب في الاستشارات العمومية وتقوية العلاقات بين السلطات العمومية والشباب والمنظمات العاملة مع الشباب. تتضمن خطة عمل الحكومة المفتوحة الإسبانية لـ 2017-2019 التزاماً من قبل معهد الشباب الإسباني بتعزيز المشاركة الفعّالة للشباب في الحياة الديمقراطية وفي وضع سياسات الشباب من خلال التنفيذ الوطني للحوار الذي نظّمه الاتحاد الأوروبي. في خطة عملها لـ 2019-2021، التزمت الحكومة الفيدرالية الألمانية بتطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لشؤون الشباب بشكل مشترك مع الشباب، وخلق فرص مبتكرة لحوار يجمع بين مختلف الوزارات والشباب الألماني. تمّ إطلاق الاستراتيجية رسمياً في ديسمبر 2019.

تتمّ متابعة الأهداف الجريئة فيما يخصّ الشباب، في عدد من البلدان الأعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة، من خلال أهداف ملموسة وإجراءات وآليات توضّح بالتفصيل النتائج المتوقعة والأطراف المعنية المسؤولة وجدول زمنية دقيقة. حدّدت فنلندا عتبات قابلة للقياس للوفاء بالتزامها وأقرّت خمس مراحل بين سنتي 2015 و2017 مع تواريخ انطلاق وانتهاء دقيقة، منها مخيمات المشاركة المشتركة لكبار السن والشباب والأطفال وتدريب الموظفين الحكوميين واستشارة الشباب بشأن صياغة التشريعات الوطنية. بين سنتي 2016 و2017 قسمت رومانيا أنشطتها إلى ثلاثة إجراءات ملموسة وحدّدت لها نتائج يمكن التحقق منها وضبطت تواريخ إنجازها (الاستشارات العمومية مثلاً، وإنشاء 83 مجلساً استشارياً محلياً للشباب واختيار ما لا يقلّ عن 1000 مستفيد من مشاريع الشباب التابعة لوزارة الشباب والرياضة). في جميع البلدان، تكون المشرفة على التنفيذ ما يعادل وزارة التعليم (إستونيا وفنلندا وإندونيسيا) أو وزارة الشباب والرياضة (رومانيا).

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]) (شراكة الحكومة المفتوحة، 2019[36]).

في خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة الثانية (2016-2018)، أدرجت تونس التزاماً خاصاً بمشاركة الشباب وتطوير أدوات للتعبير عن تطلعاتهم وإيصال أصواتهم لدى موظفي وصنّاع القرار السياسي فيما يتعلّق بمختلف السياسات والبرامج العمومية. تمّ التخطيط لإجراءين كجزء من هذا الالتزام: 1- إنشاء منصة إلكترونية للشباب للتعبير عن أنفسهم بشأن الخدمات العمومية المتعلقة بهم، وصياغة الأسئلة والإبلاغ عن المشاكل المحتملة). 2- إنشاء مجالس شبابية محلية في خمس بلديات نموذجية (الصفاقسي، 2018[37]).

وبما أن وضع هذه التدابير لم يكتمل خلال خطة العمل الثانية، فإنّ الالتزام العاشر من خطة العمل الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة للفترة 2018-2020 يستند إلى نتائج خطة العمل الثانية في هذا المجال (الجمهورية التونسية، 2018[38]). تحتوي خطة العمل الثالثة أيضاً على

العديد من الالتزامات التي تعزّز مشاركة المواطنين بشكل عام. (الإطار 6.7). علاوة على ذلك، فإنّ تونس هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي حددت التزاماً خاصاً بالشباب في خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة.

الإطار 6.7. الالتزامات لصالح الشباب ومشاركة والمواطن في خطة عمل الحكومة المفتوحة في تونس 2018-2020

الالتزام 9

تعزيز مشاركة المجتمع المدني في إعداد ميزانية الدولة.

الالتزام 10

وضع آليات لتعزيز الحوار والتفاعل مع الطلاب ومشاكل الشباب وتمكينهم من متابعة تنفيذها في السياسات العمومية.

الالتزام 11

إقامة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.

المصدر: (رئاسة الحكومة 2018[39]).

بدأت تونس وضع خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة لـ 2021-2022 في أكتوبر لسنة 2020. قدّمت المرحلة الأولى من الاستشارات العمومية سلسلة من مقترحات تتعلّق بالشفافية وإدارة الموارد الطبيعية والمشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي ورقمنة الخدمات الإدارية وتحسين جودتها، وهي محاور رئيسية للحكومة المفتوحة (رئاسة الحكومة، 2021[40]).

مع انتهاء صياغة هذا التقرير، كانت تونس قد شاركت في المرحلة الثانية من الاستشارات لتطوير خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة. خلال هذه المرحلة، ستتمّ دعوة جميع المواطنين والمؤسسات، من خلال منصة بوابة "المشاركة الإلكترونية العمومية"، التابعة لرئاسة الحكومة، لإبداء رأيهم في النسخة الأولى من هذه الخطة التي يجب أن تتضمن التزاماً بشأن الشباب تطرح آليات لإدماج الشباب في صياغة السياسات العمومية ومراقبة تطبيقها. تهدف هذه الأحكام إلى تمكين الشباب من تكييف خطط العمل الوطنية في الجهات بالتعاون مع الأطراف المعنية، ولا سيما السلطات المحلية، مع العمل على تطبيقها بنفس النهج التشاركي. (الجمهورية التونسية، دون تاريخ[41]).

من جهة أخرى، ينبغي الاستمرار في دعم المبادرات المتعلقة بمجالس الشباب المحلية والمنصة الإلكترونية في إطار خطة العمل الجديدة لشراكة الحكومة المفتوحة. سيتم تقييم تجربة مجالس الشباب المحلية على وجه الخصوص بهدف إعداد مشروع قانون يضيف عليها الطابع المؤسسي. المنصة المخصصة للشباب لم يتم تطويرها وإنشاءها بعد علماً أنّ الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب قد سبق أن أعدت كراسات الشروط بالتعاون مع اليونيسكو.

في المستقبل، سيكون من الضروري ضمان التناسق بين خطط العمل الوطنية المقبلة لشراكة الحكومة المفتوحة والاستراتيجيات والسياسات الوطنية للشباب. للذهاب إلى أبعد من مجرد التزامات سياسية لصالح الشباب، يمكن للحكومة التونسية إشراكهم في عملية الإنشاء وفي اللجنة التوجيهية التونسية لشراكة الحكومة المفتوحة، التي تقودها مع المجتمع المدني، على ضوء خطط العمل الحكومية المفتوحة المقبلة. كما يمكن أن تتدخل مشاركتهم في صياغة الالتزامات في الجهات التي ترغب في وضع خطة عمل خاصة بها، على غرار البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل المغرب وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[42]).

أخيراً، ولضمان إدماج مبادئ الحكومة المفتوحة في تصميم وتنفيذ السياسات العمومية التي تستهدف الشباب، يجب تزويد المسؤولين الحكوميين بوسائل اكتساب المهارات اللازمة فيما يخصّ المقاربة التشاركية والشفافية والنزاهة والمساءلة العمومية.

تعزيز النفاذ إلى المعلومة واعتماد اتصال عمومي ملائم للشباب

يعتبر نفاذ جميع المواطنين إلى المعلومة وإنشاء وسائل اتصال عمومية مناسبة شرطين أساسيين لمشاركة أفضل في دورة السياسة العمومية ولتحسين الانخراط المستنير في الحياة العامة. فهي تمثل عناصر أساسية في الحكومة المفتوحة وتوفر الفرصة، أولاً، للنفاذ إلى المعلومات والوثائق والإجراءات الخاصة بإدارتها، ثم لاستخدام هذه المعلومات للمشاركة في صنع القرار.

هذه العناصر مهمة خاصة بالنسبة للشباب: فمن خلال النفاذ إلى معلومات كاملة وموضوعية وواضحة وموثوقة يتم تبليغها بطريقة تنكّيف مع احتياجاتهم وتوقعاتهم، يصبح الشباب قادرين على لعب دور نشط في الحياة والنقاش العمومي إضافة إلى إعداد السياسات العمومية والمصادقة عليها ومراقبتها.

النفاذ إلى المعلومة

يعدّ الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات العمومية عنصراً أساسياً في تنفيذ مبادئ الحكومة المفتوحة. بشكل عام، يتمثل الهدف من تشريعات النفاذ إلى المعلومة في تسهيل وصول الجمهور إلى البيانات التي لدى الحكومة والسلطات العمومية. وبالتالي، يعدّ النفاذ إلى المعلومة شرطاً للحكومة الرشيدة والشفافة وفهم المواطنين للسياسات العمومية ومشاركتهم في إعداد المسار (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]).

يُتمثل نفاذ الشباب بسهولة إلى معلومات جيدة أنهم أكثر اطلاعاً وقدرة على لعب دور أكثر فعالية في النقاش العمومي، لا سيما في المجالات التي تهمهم خلال فترة الانتقال إلى سنّ الرشد.

قامت تونس في السنوات الأخيرة، بإدخال تحسينات عميقة على تشريعاتها المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة وأحرزت تقدماً نحو مزيد من الانفتاح والشفافية. في وقت مبكر من سنة 2011، تبنت عدة مراسيم بقوانين تسهّل النفاذ إلى وثائق الهيئات العمومية وتدعم حرية التعبير ووسائل الإعلام. وبالتالي، فقد تجاوزت مركزية المعلومات والسرية التي اتسم بها نظام ما قبل 2011، فأصبحت ثاني دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقدّم تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]).

سنة 2014، أعاد الدستور التونسي الجديد التأكيد على الحق في النفاذ إلى المعلومة. تضمنّ الفصلان 31 و32 حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر والحق في المعلومة. ونصّ الفصل 35 على أن الأحزاب والنقابات والجمعيات تطبّق مبدأ الشفافية المالية. أما الفصل 65 فقد نصّ على أن القوانين المتعلقة بـ "تنظيم الإعلام والصحافة والنشر" لها صفة القوانين الأساسية، مما يكرّس أهمية وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي كدعامة لنشر المعلومات. أخيراً يضيف الفصل 139 من النصّ نفسه أنه يجب على السلطات المحلية اعتماد أدوات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة (الجمهورية التونسية، 2015[44]).

يُعيد القانون عدد 22-2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، التأكيد على المبادئ المنصوص عليها في الدستور. وينصّ على مبدأ وجوب قيام الهيئات العمومية والأفراد المكلفين بمهمة في الخدمة العمومية والهيئات التي تتلقّى تمويلاً حكومياً بنشر وتحديث المعلومات التي بحوزتهم بانتظام وإتاحتها للجمهور (الجمهورية التونسية، 2016[45]). هذا القانون أكثر تقدماً من تشريعات عديد الدول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من عدة جوانب⁴ وهو يمثل خطوة هامة نحو مزيد من الشفافية ويحدّ من استثناءات النفاذ إلى المعلومة ويقيم سلطة تهدف إلى ضمان وتشجيع النفاذ إلى المعلومة. تهتّى هذه الأحكام الظروف للشباب التونسيين لتسهيل النفاذ إلى المعلومة، سواء تمت إتاحتها لهم بشكل استباقي من قبل الهيئات المعنية قانوناً بهذا الالتزام، أو تم توفيرها لهم تحت طلبهم.

يتطلّب إنفاذ الحق في المعلومة الآن على جميع المستويات تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية التونسية. تبين تحليلات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ نشر المعلومات لا يزال محدوداً، خاصة على المستوى المحلي، وأنّ الهيئات العمومية غالباً ما تفتقر إلى القدرة أو تكون متحفظة على تطبيق أحكام التشريع (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]). فمن الضروري، في هذا الصدد، توعيتها أولاً بأهمية هذا التمشّي، ومن ثم، دعمها في بناء قدراتها على الاستجابة لطلبات النفاذ إلى المعلومة التي تصلها ونشر بيانات تتوافق مع التوقعات ذات الأولوية للفاعلين في سياسات الشباب.

البيانات المفتوحة

من الضروري أيضاً منح الشباب نفاذاً سهلاً إلى المعلومات التي تهمهم، لا سيما في المجالات ذات الأهمية بالنسبة لهم خلال فترة الانتقال إلى مرحلة الرشد. ولتمكينهم من استيعاب هذه المعلومات والاستفادة منها بشكل ملموس ولعب دور نشط أكثر في المجتمع، يجب أن تكون ذات صلة ودقيقة ومقدّمة بشكل جيّد وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم ويمكن النفاذ إليها وقابلة لإعادة الاستخدام.

يُتيح النفاذ إلى البيانات المفتوحة واستخدامها أيضاً للشباب المشاركة في الحياة العامة وضمن مساهمة الحكومة، على النحو الذي أتت به توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة (المبدأ 7) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[3]) وتوصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الاقتصاد بشأن استراتيجيات الحكومة الرقمية (المبدأ 3) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014[46]). وفقاً للجمعية الدولية للمعرفة المفتوحة، "البيانات المفتوحة هي البيانات التي يمكن استخدامها بحرية وإعادة استخدامها وإعادة

توزيعها من قبل أي شخص، وخاضعة فقط وعلى أقصى تقدير، إلى شرط الإسناد والمشاركة المطابقة (دليل البيانات المفتوحة، دون تاريخ [47]).

في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يستخدم الشباب البيانات الحكومية المفتوحة للترويج لتطلعاتهم والتعبير عن احتياجاتهم واهتماماتهم. في فرنسا، على سبيل المثال، استكشف الشباب ما يتيح استخدام البيانات المفتوحة لتطوير مشاريع تهدف إلى تحسين نفاذ المواطنين إلى المعلومة وإلى الحياة الجمعياتية. سنة 2015، أنشأ المترشحون الذين تم اختيارهم للمشاركة في مخيم الشباب للبيانات المفتوحة مثلاً منصات إلكترونية لتسهيل لبعث الشركات والبحث عن فرص عمل في منطقتهم ومساعدة مستخدمي الدراجات في تحديد أفضل طرق ركوب الدراجات في مدينتهم. (الطالب، 2015 [48]).

تحلّ تونس أحد أفضل المراتب من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب تصنيف بارومتر البيانات المفتوحة (باروميتر البيانات المفتوحة، 2016 [49]). اعتمدت تونس المرسوم الحكومي عدد 3-2021 المؤرخ 6 جانفي 2021 والمتعلق بالبيانات العمومية بهدف تنظيم حوكمة وإدارة نشر البيانات العمومية بما يتماشى مع أهداف الحكومة من حيث الحكومة المفتوحة ومشاركة المواطنين في صياغة ومتابعة وتقييم السياسات العمومية. وينطبق هذا المرسوم على جميع الهيئات العمومية المعنية بقانون النفاذ إلى المعلومة. ويحتّ بشكل خاص المؤسسات العمومية على نشر بياناتها على البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة (الجمهورية التونسية، 2021 [51]).

رغم ذلك، يبقى مستوى التنفيذ وتأثير سياسات البيانات المفتوحة في تونس في حاجة لمزيد التعزيز (مؤسسة الشبكة العنكبوتية العالمية، 2016 [50]). فوجود العديد من منصات البيانات المفتوحة التي تديرها مؤسسات عمومية مختلفة يمثل عائقاً أمام سهولة النفاذ إلى المعلومة. على المستوى المحلي، أظهر استطلاع أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019 [43]) أنه رغم التزام غالبية السلطات المحلية بنشر معلومات معينة في شكل بيانات مفتوحة، يحوم بعض الالتباس حول مسألة البيانات المفتوحة، وحول كيفية نشرها لكي تكون قابلة للنفاذ ولإعادة الاستخدام.

في سعيها للسماح للشباب بالنفاذ إلى بيانات كثيفة وعالية الجودة تكون محلّ اهتمامهم، يجب على السلطات العمومية التونسية أن تعمّق، من ناحية، جهودها لنشر البيانات في شكل مفتوح، ومن ناحية أخرى، تحديد البيانات التي تهم الشباب، وأخيراً التنوع والتحديث المنتظم للبيانات التي يتمّ جمعها ونشرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تجميع البيانات العمومية المفتوحة المتاحة على مختلف المنصات أو إنشاء بوابة حكومية شاملة ومحدّثة سيكون خطوة استراتيجية في اتجاه تسهيل نفاذ المواطنين والشباب إلى البيانات. لهذا، من الضروري أخيراً أن يتم تدريب المسؤولين على جمع البيانات وإدارتها ونشرها بشكل استباقي.

اتصال عمومي ملائم للشباب

نجد من بين العناصر الأساسية الأخرى لمشاركة الشباب، استخدام وسائل الاتصال الملائمة لاحتياجاتهم وخصائصهم لتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة، وللفاعل معهم بشكل فعال، وللمساهمة في زيادة مشاركتهم في الحياة العامة.

وفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية صوت المواطن في تونس (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019 [43])، يُمكن الاتصال الجيد بين السلطات العمومية والمواطنين بمن فيهم الشباب، من الحصول على معلومات حول السياسات العمومية أو الإصلاحات الجارية. هذه المعلومات ضرورية لتشكيل قرار مستنير وبالتالي لمشاركتهم في المجتمع. إنّ المواطنين المطلعين هم بالفعل أكثر جاهزية للاستفادة من الفرص التي توفرها الدولة والوصول إلى الخدمات التي تقدّمها. بالإضافة إلى النفاذ الفوري إلى المعلومة، يوفّر الاتصال العمومي الجيد للمواطنين أيضاً فرصة للفاعل عن قرب مع السلطات. أخيراً، يسهّل قبول وتبني الإجراءات التي تضعها الحكومة.

وبهذا المعنى، فإنّ الاتصال الذي يأخذ في الاعتبار العادات الاستهلاك الإعلامية للشباب من شأنه أن يعزّز مشاركتهم في الحياة العامة ويعطي شرعية أكبر للقرارات السياسية ويعزّز ثقة الشباب بالمؤسسات السياسية والحكومة ويرفع من مستوى رضاهم عن الخدمات العمومية والتدابير والبرامج المنفذة. يبدو أنّ هذا الاستهداف الاستراتيجي للاتصال الموجّه للشباب مهم جداً في البلدان التي تمثل فيها الفئة العمرية للشباب جزءاً كبيراً من السكان، كما هو الحال في تونس.

لضمان فعالية استراتيجية الاتصال، من الضروري أولاً تحديد الجمهور المستهدف والحصول على معلومات عنه، مثل توقعاتهم واحتياجاتهم ومدى إلمامهم بالموضوع المطروح أو أسلوبه المفضّل للحصول على المعلومات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019 [43]). بهذه الطريقة، ستتّكّن السلطات العمومية التونسية على جميع المستويات من تحليل تصورات ومواقف الشباب حول قضايا وسياسات محددة، وطريقتهم في استهلاك المعلومات والتواصل، والقنوات التي يستخدمونها والتوجهات المختلفة داخل هذه المجموعة غير المتجانسة. يمكنها أيضاً تعبئة المؤسسات الشبابية والجهات الفاعلة الوسيطة (الجمعيات والمدارس والمنظمات الشبابية وغيرها) للقيام بالرصد وتسهيل تحديد مشاغل الشباب وتوقع محاور النقاش وبداية الحوار.

من شأن العديد من المشاريع قيد النقاش أو المنفذة حالياً أن تسهل نفاذ الشباب إلى المعلومات أو تبادلها بينهم وبين السلطات العمومية. لذلك فقد نظرت الدولة التونسية في إمكانية إنشاء قواعد بيانات خاصة بقضايا الشباب. أثرت الوزارات والمؤسسات والمنظمات الشبابية أولى هذه القواعد البيانية في حين جمعت الثانية معلومات حول أعضاء مراكز الشباب والمستفيدين من "بطاقة الشباب" والشباب الذين يتصلون بالرقم الأخضر لمركز الإرشاد. وكان من المقرر أيضاً إنشاء شبكة معلومات وطنية للشباب، تجمع أركان الشباب التي سيتم بعثها في دور الشباب ونقاط التداول الجهوية للإعلام الموجّه للشباب. لكن لم يتم تفعيل هذه المبادرات بسبب التغيرات في أولويات وتوجهات الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة.

أخيراً، ستساعد المنظومة الإلكترونية المندمجة للاتصال مع الشباب التي سيتم تطويرها في إطار خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة في تحسين الاتصال الحكومي ككل (رئاسة الحكومة، 2018[51]).

من الضروري في مرحلة ثانية اختيار أدوات ووسائل وأشكال الاتصال المناسبة للجمهور المستهدف. تضطلع الحكومات والوزارات المكلفة بشؤون الشباب بمسؤولية تكييف لغتهم وأدوات الاتصال الخاصة بهم مع الشباب وجعل المعلومات سهلة النفاذ. في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تظل المواقع الإلكترونية المنصة الأكثر استخداماً للوزارات المكلفة بشؤون الشباب لمشاركة المعلومات حول عملهم وللسماع بالنفاذ إلى البرامج والخدمات العمومية (95% من البلدان التي يغطيها تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأخير بشأن شؤون حوكمة الشباب) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]). ومع ذلك، أدخلت الحكومات في السنوات الأخيرة تدابير مبتكرة أكثر فأكثر لإعلام الشباب والتواصل معهم، مثلاً من خلال منصات الإنترنت أو تطوير تطبيقات الهاتف المحمول (الإطار 6.8).

الإطار 6.8. أمثلة عن مبادرات اتصال عمومي ملائمة للشباب في إسبانيا وفرنسا

إسبانيا

تستهدف منصة "Garantía Juvenil" (ضمان الشباب) الشباب حسب المعايير التالية: تتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة، ويبحثون عن وظيفة، وليست لهم القدرة على الدراسة أو تلقّي تكوين أو العمل بمفردهم أو لحساب الآخرين، ويرغبون في الاندماج بشكل كامل في سوق الشغل.

تحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للشباب التسجيل في سجل يشكّل قائمة موحّدة من الباحثين عن العروض التي تقدّمها الدولة. ثم تُتيح الدولة هذه القائمة للشركات والهيكل التي من المحتمل أن تكون مهتمة بمواصفات هؤلاء الشباب، وتدعمها في طلباتها وتساعد الشركات في الحصول على إعانات التوظيف. تتمتع الشركات أيضاً بإمكانية نشر عروضها مباشرة على المنصة. بلغ عدد المشتركين في الموقع في فيفري 2020 أكثر من 1.7 مليون مشترك. تُدير الخدمة وزارة العمل والاقتصاد الاجتماعي.

فرنسا

بوصلة الشباب هي عبارة عن منصة تسهل على الشباب دون سن 25 سنة الوصول إلى الوظائف العمومية والإسكان والخدمات الصحية. هدفها هو أن يكون لدى الشباب إدراك أفضل لحقوقهم وعن يكونوا قادرين على توقّع الخطوات التي يجب اتخاذها.

توفّر البوصلة نفاذاً ديناميكياً ومعدّلاً وفق الطلب إلى المعلومات المرتبطة بالوظائف التشغيلية لتوجيه ودعم للشباب. تقدّم البوصلة من خلال استبيان صغير للشباب عرضَ خدمةٍ مبسطة وقابل للقياس مالياً، مقدّم من طرف الفاعلين المحليين. يمكن للشباب بعد ذلك أن يختار، من بين النتائج المعروضة، الخدمات الأكثر ملاءمة لطلبه ويتم استدعاه من قبل أحد المهنيين في غضون فترة زمنية مقبولة. تشرف على هذه المبادرة إدارة الشباب والتنقيف الشعبي والحياة الجمعياتية تحت إشراف وزارة التربية الوطنية والشباب.

من جهة أخرى، تعرض الإدارة الفرنسية عبر موقع الويب government.fr، محتوى كثيف ومفيد للجمهور الشاب، ممّا يساهم في فهم سير عمل مؤسسات الدولة (تركيبة الحكومة وديوان الوزير الأول، البطاقات العملية، المعجم، إلخ) وتملّك أفضل للتدابير والإصلاحات الجديدة. يتوفّر أيضاً محتوى تعليمي، غالباً ما يكون ممتّعاً يتكيف مع سنّ الجمهور المستهدف.

المصدر: المصلحة العامة للتوظيف العمومي، 2018[52]؛ وزارة التربية الوطنية، 2020[53]؛ (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]).

يمكن للوزارة المكلفة بشؤون الشباب في تونس أن تبدأ العمل على تكييف رسائلها مع جمهور الشباب، بتبسيط اللغة المستخدمة واعتماد محتوى جذاب بصرياً يشجّع على التفاعل. بهذه الطريقة، يتم حثّ الشباب على استهلاك المعلومات العمومية والتحاور مع السلطات العمومية. وقد تم بالفعل تنفيذ هذه الجهود على المستوى المحلي. فقد صرّحت أغلب البلديات التونسية التي شاركت في استطلاع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]) أنّها تجمع معلومات عن جمهورها المستهدف (64%) وتكيف رسائلها، خاصة منها تلك الموجّهة للشباب وهو ما يعكس حجم الاهتمام التي توليه للشباب في كلّ المستويات في البلاد.

تستطيع السلطات العمومية التونسية أيضاً تكيف محتوى المواقع الرسمية مع الفئات العمرية المختلفة وإيلاء المزيد من الاهتمام لتفاعل مواقعها الحكومية الرسمية من خلال التحديث المتكرر واستخدام الصور ومقاطع الفيديو أو آليات تشاركية أخرى.

بالإضافة إلى تكيف محتوى الاتصال العمومي الموجه للشباب، على السلطات التونسية تطوير وتكييف وجودها ونشاطها على قنوات الاتصال الأكثر استخداماً من قبل الشباب. تسهل هذه الأدوات الرقمية الجديدة المشاركة والنفوذ إلى المعلومات، وتحقق تقارباً سريعاً ومباشراً ومستمرًا وتفاعلاً واسعاً بين المستخدمين (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]). كما يخلق انتشارها، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، فرصة استثنائية أمام السلطات العمومية لإعلام الشباب وإقامة حوار متجدد معهم.

وفقاً لدراسة أجريت سنة 2019 لصالح شباب لايف (شباب لايف ومركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2019[54])، يستخدم 96٪ من الشباب التونسي شبكات التواصل الاجتماعي يومياً أو على الأقل من 5 إلى 6 مرات في الأسبوع. وبحسب نفس الدراسة، فإن 63٪ من الشباب العربي في العالم العربي يستقون الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي. بهذا المعنى، يمكن للوزارة المكلفة بشؤون الشباب، وبشكل أعم جميع الإدارات التونسية، تعزيز حضورها على مختلف الشبكات الاجتماعية، من خلال تقديم المحتوى بانتظام لاستبقاء المستخدمين الشباب وخلق مجتمع افتراضي قوي ومستدير ومشارك.

في تونس، كما هو الحال في أغلب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تستخدم الحكومة أدوات اتصال خصوصية لإطلاع الشباب على البرامج والسياسات والخدمات المخصصة لهم. بالإضافة إلى موقعها الرسمي، تتواجد الوزارة المكلفة بشؤون الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي، ففي فيفري من سنة 2021، تجاوز عدد المشتركين 276 ألف مشترك في صفحة الوزارة على الفيسبوك التي نشرت بانتظام معلومات مُحدثة (فيسبوك، 2020[55]). يسجل المرصد الوطني للشباب وجوده على الشبكات الاجتماعية وعلى تطبيقات متاحة على Playstore، بالإضافة إلى موقعه على الويب (E-Market، 2020[56]). وتستفيد وزارة الشباب من جهتها، من تحسين وجودها على إنستغرام ويوتيوب، وهما يمثلان إلى جانب فيسبوك المنصات الثلاثة الأكثر شعبية في البلاد (جامعة نورث وسترن في قطر، 2019[57]). في الواقع، لم يشترك في حساباتها في مارس من سنة 2021، سوى 7 و 215 مشتركاً على التوالي. حساب إنستغرام لم يعرض بعد أي محتوى، وحساب اليوتيوب لم يشهد أي نشاط منذ سنة 2018 (يوتيوب، 2018[58]).

يتطلب توحيد السلطات العمومية للإجراءات والمقاربة في الاتصال عبر الإنترنت على جميع مستويات الحكومة، أن يستند المحتوى الرقمي على المواقع الإلكترونية الرسمية والشبكات الاجتماعية إلى استراتيجية حقيقية للاتصال الرقمي. ستحدد هذه الاستراتيجية أساليب التواجد عبر الإنترنت، وتضع إجراءات واضحة وموحدة لصياغة المعلومات والرسائل الرقمية الرسمية وتبنيها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021[59]). ستكون أيضاً فرصة لتصنيف وتحديد الأشكال المختلفة (على سبيل المثال، المكتوبة، المرئية، السمعية البصرية)، بالإضافة إلى أنواع أدوات وقنوات الاتصال المبتكرة التي تم تكيفها (على سبيل المثال، الصحافة، الموقع الإلكتروني، والشبكات الاجتماعية) لاستخدامها وفقاً للرسالة والسياق والجمهور المستهدف.

لتحسين التبادلات مع الشباب على هذه المنصات، يجب على الإدارة إسناد جهودها في استخدام الموارد الرقمية عبر بناء القدرات الرقمية لموظفيها، لاسيما من خلال التدريب على التعامل مع الأدوات وإتقان استعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

تشجع استراتيجية الاتصال الرقمي على إنشاء مساحات رقمية تفاعلية وتنشيط المواقع الرسمية الحالية. وستضمن تحديث المحتوى وسلاسة الاستخدام ومراقبة التبادلات من قبل مكتب خلفي دائم وستجعل الحوار مع الشباب أسهل. كما ستدعم وتشرف على تطوير النشاط الحكومي على قنوات الاتصال التي يستخدمها الشباب، مثل الشبكات الاجتماعية، بهدف تسهيل النفاذ إلى المعلومات العمومية وتوسيع مساحة التواصل معهم حول فرص التشاور والمشاركة. تعمل الشبكات الاجتماعية كقناة إعلام للشباب وكوسيلة للتشاور وجمع البيانات حول توقعاتهم واحتياجاتهم. يُظهر عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[60]) خاصة أن الشبكات الاجتماعية يمكن أن تشكل مصدراً ثميناً للمعلومات يستغلها صناع القرار العمومي في تحديد الاتجاهات الرئيسية المتعلقة بمشاغل الشباب، واستباق توقعاتهم واحتياجاتهم، وإعداد الردود التي يمكن تقديمها. أخيراً، أصبح التضليل الإعلامي اليوم ظاهرة مجتمعية حقيقية. لذلك فإن الوجود القوي للسلطات العمومية على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يساعد في الحد من تداول الأخبار الكاذبة التي تصل إلى الشباب، وهو أمر ضروري في أوقات الأزمات مثلاً ما هو الحال بالنسبة لتبعات جائحة كوفيد 19 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[60]).

طوّر العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استخدام قنوات الاتصال الجديدة هذه على جميع المستويات (الإطار 6.9). في فرنسا مثلاً، تسجل مدينة بوردو حضورها بنشاط على فايسبوك بينما في اليونان، حشدت الحكومة صانعي المحتوى على اليوتيوب للتوعية وإشراك الشباب في مكافحة الفساد. شددت هذه الحملة اهتمام الشباب بسبب الشكل ومنصة الاتصال المستخدمة والشخصيات العامة التي شاركت فيها، ولاقت نجاحاً كبيراً عند إطلاقها.

الإطار 6. 9. الاتصال الموجه للشباب على وسائل التواصل الاجتماعي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

فرنسا

أنشأت مدينة بوردو صفحة على فيسبوك مخصصة حصريًا لاهتمامات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و25 سنة لجذب انتباه الشباب وإشراكهم بشكل أكثر فعالية في السياسات المحلية. هذه الصفحة التي تحمل اسم "Koi29 Bordeaux"، تدار بشكل مشترك من قبل المدينة والشباب المجتمعين في مجالس الأحياء. لديها ما يقارب 5000 مشترك وتتناول مواضيع مثل الرياضة والترفيه والثقافة وتطلق دعوات للتفكير ومسابقات.

اليونان

يهدف المشروع المشترك بين اليونان ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الرفع من مستوى النزاهة والحد من الفساد في البلد وكان أحد أهداف الاتصال الرئيسية هو توعية الشباب بهذه الآفة وتحسيسهم بالمسؤولية وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات ضدها.

بدلاً من التأكيد على حجم ومدى انتشار الفساد، خُير أن يتمّ التحوار مع الشباب والتأكيد على أنّ لديهم القوة والمسؤولية لتغيير الثقافة إلى الأفضل في اليونان.

أطلقت في هذا الإطار الحكومة حملة "كن أنت التغيير الذي تريد رؤيته" على موقع يوتيوب، ولهذا دعت مستخدمي اليوتيوب الذين كانوا من أكثر الشخصيات نفوذاً بين الشباب والذين شاركوا تجربتهم الشخصية مع الفساد. كان الهدف هو إنشاء محتوى إبداعي ومبتكر يجد فيه الشباب صدق لاهتماماتهم ويشجعهم على التفاعل مع منشئي المحتوى، الذين يُنظر إليهم على أنهم أشخاص عاديون لديهم مشاغل واهتمامات مشتركة.

كان التفاعل مع مدونات الفيديو إيجابياً وأثارت الحملة اهتماماً كبيراً بالفساد والنزاهة العمومية بين الشباب اليوناني ووصلت إلى 78٪ ممن تتراوح أعمارهم بين 13 و34 سنة. سجلت مقاطع الفيديو 888240 زيارة وأكثر من 62000 تفاعل. وأحرز فيديو صانع المحتوى على اليوتيوب كونيلاو (Konilo) المرتبة الأولى على اليوتيوب في اليونان عند نشره.

المصدر: (فايسبوك، دون تاريخ[62]) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، دون تاريخ[63]).

إضافة إلى تعزيز وجودها على الويب والإنترنت، ينبغي للسلطات العمومية التونسية ألا تُهمل وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية، والتي لا يمكن استبدالها بالكامل بقنوات الاتصال على الإنترنت. في الواقع، وفقاً لاستقصاء نُشر سنة 2019 شمل الشباب التونسي، فإنّ 65٪ و64٪ منهم يستمعون ويشاهدون، في كثير من الأحيان أو بانتظام، الإذاعة والتلفزيون على التوالي (شباب لايف ومركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2019[54]). كما أن التبادل وجهاً لوجه ضروري أيضاً للوصول إلى فئات الشباب الأكثر تهميشاً.

لذلك من الضروري إيجاد شبكة مؤسسية قادرة على العمل كمحاور متميز للشباب في إطار جهود الحكومة الاتصالية تجاههم. وقد بذلت جهود في هذا الاتجاه داخل المنظمات الشبابية التي تديرها وزارة الشباب.

يمكن للوسطاء، مثل مراكز الشباب وجمعيات الشباب ومجالس الشباب والنشطاء والمدارس والجامعات، أن يساعدوا الحكومة على الوصول إلى جمهور أوسع من الشباب وتكثيف المعلومات المنشورة وفقاً لتوقعاتهم الخاصة. ويلعب المرصد الوطني للشباب أيضاً دوراً مهماً في هذا الصدد. أما المقاربات التقليدية مثل الموائد المستديرة والخدمات الاستشارية فإمكانها أن تُكَمّل أشكال المشاركة المبتكرة، خاصة في المناطق الريفية المعزولة والمناطق الحضرية المهمشة حيث لا يكون الشباب بالضرورة مستخدمين منتظمين للإنترنت.

كما توجد في بعض دور الشباب وحدات إعلام وتواصل مع وسائل الإعلام تعمل كوسطاء بين دور الشباب ووسائل الإعلام وعموم الجمهور. وهو توفر أيضاً معلومات حول مهام وأنشطة دور الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]). لكن هذه المبادرات لم تتقدم كثيراً، أساساً بسبب نقص الموارد المالية وصعوبات التنسيق بين الوزارات المختلفة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[64]).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إنشاء مراكز معلومات للشباب في جميع أنحاء تونس يعكس الإرادة العمومية في التكيف مع التوقعات الجديدة لهؤلاء المستخدمين فيما يتعلق بالاتصال. وهكذا أنشأت الوزارة مركزاً نموذجياً لمعلومات وتوجيه الشباب في رادس. جُهِز هذا المركز باستوديو تسجيل، أتاح للشباب الفرصة للتعبير عن أنفسهم من خلال راديو ويب وتلفزيون ويب، كانوا مسؤولين على تحديد خطتهما التحريري. وبشكل عام، كان هدفه تسهيل وصول الشباب إلى المعلومات، لا سيما الخدمات التي تهمهم بشكل خاص وتوجيههم إلى خدمات الوزارة ذات الصلة

إذا لزم الأمر. تمت برمجة بعث سبعة أقطاب لتغطية كامل التراب التونسي، لكن المشروع لم يستمر. وتقدم الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب أيضاً تدريباً سمعياً بصرياً في أكاديمية تدريب الشباب الراغبين في اكتساب معارف ومهارات متصلة بهذه المحاور (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[64]) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[43]).

في ظلّ محدودية نفاذ الشباب إلى المعلومات التي تنقلها وزارة الشباب تبدو هذه الجهود ضرورية. على سبيل المثال، لا يعرف الكثيرون طريقة عمل مكاتب الشغل المصممة خصيصاً لهم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[64]). وبالمثل، لا يزال الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية يواجهون صعوبات في النفاذ إلى المعلومات العمومية ذات الصلة بهم.

لقد أعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دليلاً لصانعي السياسات لدعم جهودهم الاتصالية ككل (الإطار 6.10).

الإطار 6.10. دليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتصال بشأن الحكومة المفتوحة للشباب

أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دليلاً لمساعدة المتصلين العموميين على إشراك الشباب في مبادرات الحكومة المفتوحة وتقديم توصيات عملية، بما في ذلك:

- الاتصال الذي يستهدف الشباب يجب أن يركّز على السياسات العمومية التي تؤثر عليهم وتجنب الرسائل الحزبية.
- يجب استخدام مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال: الأدوات التقليدية (مثل مجالس الشباب) والمنصات الرقمية (مثل وسائل التواصل الاجتماعي).
- يجب استخدام هذه الأدوات الرقمية إذا كانت أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الاتصال، وليس فقط لأنه يُنظر إليها على أنها الأفضل للتواصل مع الشباب من منظور عام.
- يجب أن توجّه الاتصالات التي تستهدف الشباب أهدافاً سياسية عمومية خصوصية تهدف إلى تحقيق نتائج تتجاوز مشاركة الشباب في حد ذاتها، مثل رفع تأثير الشباب داخل المؤسسة أو تكثيف اللجوء للخدمات العمومية.
- لا ينبغي معاملة الشباب على أنهم "مواطنون قيد التدريب" - بل على العكس، يجب أن يكونوا قادرين على التأثير في النقاشات.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني و"المؤثرين" الذين يحظون بثقة الشباب يوفر أدوات لإنجاح أنشطة الاتصال.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019[65]).

تطوير وتثمين آليات المشاركة المخصصة القائمة

تتوفر اليوم في تونس العديد من الآليات المصممة خصيصاً لمشاركة الشباب، لا سيما على المستوى المحلي، مثل المجالس الشبابية المحلية النموذجية أو مبادرات الميزانية التشاركية التي تم تقديمها سابقاً في هذا التقرير. إن مشاركة الشباب في القرارات والنقاشات حول الحياة العامة يجب أن تكون منظمة ومستدامة ومتاحة لأكثر عدد ممكن من الناس. ولكي يتمتع الشباب بالكامل بالحقوق والوسائل التي تتيح لهم أن يكونوا مواطنين فاعلين ومؤثرين في القرارات العمومية، لا يجب أن ترتبط مشاركتهم بمبادرات عينية. بل يجب إضفاء الطابع الرسمي عليها، وحتى الطابع المؤسسي، مثل مجالس الشباب المحلية التي تم تناولها في الجزء الثاني والرابع.

هذه الديناميكية هي جزء من التطور الشامل لأنماط الحوار التي تعطي الأفضلية للتبادل وللأشكال الأكثر ابتكاراً وآليات المشاركة الخاصة بالشباب. كما أن الهاكاثون ومسابقات التفكير الحضرية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تقدم الإضافة في هذا الإطار.

تعزيز مشاركة الشباب على المستوى الوطني

توفر مختلف الآليات والأدوات الاستشارية التي تم إنشاؤها في إطار اللامركزية وإقرارها في مجلة الجماعات المحلية، فرصاً جديدة للمواطنين للمشاركة في الحياة العامة على المستوى الوطني. يتيح نفاذ الشباب إلى آليات المشاركة المحلية هذه الفرصة للتواصل المباشر مع صانعي السياسات، وهو أمر نادر الحدوث على أعلى المستويات الحكومية.

يمكن للشباب بالطبع المشاركة بالكامل في العديد من الآليات التي تدمج المواطنين في صنع القرار في المجتمعات المحلية. فهم مخولون، كمواطنين، للتدخل في مبادرات مشاركة المواطنين وكذلك في الاستفتاءات التي قد يتم تنظيمها بشأن أي مشروع تنمية وتهيئة ترابية في المجتمع. يمكنهم أيضاً المشاركة في الاجتماعات العامة حول الأمور المتعلقة بالشؤون اليومية للمجتمع. كما يحق لهم الحضور والتدخل

كمواطنين أو ممثلين للمجتمع المدني أثناء جلسات عمل المجالس البلدية والجهوية (الجمهورية التونسية، 2018[66]). أخيرًا، يجب تمثيل الشباب كقناة عمرية خاصة في اللجان المواضيعية التابعة للجماعات المحلية.

ولكي يتعرّف أكثر عدد من الشباب على هذه الفرص وبالتالي يكونون قادرين على اغتنامها، ينبغي مرافقة تطوّر ها باتّصال واسع ومناسب. إنّ نقص المعلومات لدى الشباب حول هذه الفرص هو في الواقع أحد العقبات الرئيسية أمام استخدامها، وهو ما تظهره البيانات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال بعثاتها لهذا المشروع. ستستفيد السلطات العمومية بشكل خاص من اقتراح أدوات التوعية حول هذه الآليات، المتوفرة على الشبكات الاجتماعية وعلى مواقع الويب المؤسسية لزيادة ظهورها لدى الشباب. ولتعزيز أثر هذه الحملة الإعلامية على الشباب، يمكن تقديم هذه الأدوات في شكل مقاطع فيديو أو رسوم بيانية. وكما ذكر أعلاه، من الضروري تعبئة الجمعيات الشبابية والوسطاء الآخرين، مثل دور الشباب والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، من أجل الوصول إلى جميع الشباب، بما في ذلك أولئك الذين ليسوا من مستخدمي الإنترنت المنتظمين.

ومع ذلك، فإنّ خلق فرص مشاركة للمواطنين على المستوى المحلي لا يكفي لإشراك الشباب بشكل فعال في إعداد السياسات العمومية والخدمات العمومية. يتطلّب وضع مقاربة تشاركية في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، مهارات خاصة مثل التفاوض أو الوساطة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[42]). يجب توعية المسؤولين الحكوميين بفوائد المقاربة التشاركية وتكوينهم في هذا المجال. من المهمّ أيضًا دعم تغيير الثقافة والممارسات على نطاق أوسع، لا سيما في المجتمعات المحلية.

وبهذا المعنى، يمكن للسلطات التونسية أيضًا اقتراح مواد تدريبية مختلفة حول المقاربة التشاركية وبشكل أكثر تحديدًا الحوار مع الشباب. يتمّ هنا تدريس وحدات في مدارس الإدارة، وإجراء تدريب مستمر للموظفين والمسؤولين المنتخبين أو تضمينه في الكتيبات أو مدوّات السلوك الموزعة في الإدارات.

التثقيف المدني والمواطني والعمل التطوعي كركائز لمشاركة الشباب في الحياة العامة

تتطلب مشاركة الشباب في الفعل العمومي اكتساب ثقافة الانخراط والمشاركة منذ سنّ مبكرة. تمثّل التربية المدنية والمواطنة - داخل المدرسة وخارجها - وكذلك النشاط الجمعياتي ركائز أساسية للمشاركة العمومية التي تستحقّ التعزيز من أجل المساهمة بعمق في تحسين مشاركة الشباب.

التربية المدنية والمواطنة لتعزيز ثقافة مشاركة الشباب

وفقًا لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "كيف حال الحياة؟" قياس الرفاهية، (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[67])، تركّز التربية المدنية على معارف الأفراد وفهمهم للمؤسسات الرسمية وسير الحياة المدنية (مثل التصويت في الانتخابات) بينما تركّز التربية المدنية على معرفة وفهم فرص المشاركة والانخراط في المجتمع المدني (مثل الاستهلاك الأخلاقي)، والتي تعتبر عناصر مهمة في الديمقراطية. وبالتالي، فإنّ التربية على المواطنة (أوريديس، 2017[68]) تكون أشمل من التربية المدنية.

تكتسي التربية المدنية والمواطنة أهمية بالنسبة للشباب حيث تمكّنهم من فهم أداء الفضاء المدني والنظام السياسي وتحديد فرص المشاركة في الحياة العامة منذ سن مبكرة. تؤكد التربية على المواطنة على قدرة الشباب على فهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، وتبني القيم والمواقف الديمقراطية، واكتساب المهارات اللازمة للتواصل والتفكير النقدي والمشاركة في صنع القرار.

تقرّر توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النزاهة العمومية في هذه الصدد بأهمية إطلاق "حملات لتعزيز التربية المدنية في مجال النزاهة العمومية بين السكان وخاصة في المدارس" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017[69]). وهذا يتماشى مع النتائج التي توصّل إليها تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن التربية على النزاهة، والتي بموجبها سيكون لتعليم الأطفال والشباب في مجال النزاهة ومكافحة الفساد وقضايا أخرى، تأثير إيجابي على السلوك المستقبلي للمواطنين (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018[70]).

إنّ تعزيز تدريس التربية المدنية والمواطنة طيلة المسار المدرسي من شأنه أن يعمّق المعرفة ويطوّر المهارات العامة اللازمة للشباب للانخراط في الحياة العامة.

في السنوات الأخيرة، قامت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتضمين أو تعزيز تعليم المواطنة في مناهج التعليم الوطني. في المجتمع الفرنسي لإستونيا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا واليونان، تعتبر التربية على المواطنة مادة إلزامية لجميع مستويات التعليم العام (أوريديس، 2017[68]). تطلّ المقاربة الأكثر انتشارًا هي تلك التي تدمج التربية المدنية في مواد أو مجالات تعلّم إلزامية أخرى، أو في المناهج الدراسية بطريقة أفقية (أوريديس، 2017[68]). وعلى هذا المنوال، يتمّ عرض مقاربات المجتمع الناطق بالألمانية في بلجيكا والنرويج في مجال التربية المدنية في الإطار 6. 11.

الإطار 6. 11. تعليم المواطنة في بلجيكا والنرويج

المجتمع الناطق بالألمانية في بلجيكا

تهدف الخطة الاستراتيجية الحالية للشباب (Jugendstrategieplan) الخاصة بالمجتمع الناطق بالألمانية في بلجيكا إلى تعزيز ثقافة سياسية قوية بين الشباب، ليس فقط في فترة الانتخابات، ولكن طوال فترة تعليمهم. يدعم المجتمع خاصة فهم الشباب للمجال السياسي من خلال طرح أسئلة مثل: هل نتناول السياسة حاليًا القضايا التي تهتم فئتي العمرية؟ من تمّ انتخابه وماذا يعني ذلك؟ يتم إعداد البرامج الدراسية بطريقة تشاركية مع مختلف الأطراف المعنية.

النرويج

كجزء من استراتيجيتها الوطنية للشباب، تعهدت وزارة التعليم النرويجية بالعمل لصالح تربية الشباب حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، المدرجة في المناهج الدراسية الجديدة على المستويين الابتدائي والثانوي. تهدف هذه المقاربة إلى توعية الشباب بالقضايا الكونية منذ سنّ مبكرة، حتى يتمكنوا من تطوير معرفتهم أثناء مواصلة دراساتهم وتجاربهم غير المدرسية. إنّ إدراج هذا النوع من التعليم في الاستراتيجية الوطنية للشباب يمكن أن يساهم أيضًا في الرفع من فعالية تنفيذها ومراقبتها وتقييمها.

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]).

في تونس وفي بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ظهرت برامج جديدة في مجال التربية المدنية والمواطنة عقب الاحتجاجات سنة 2011. ومنذ ذلك الحين، بذلت الحكومة التونسية جهودًا مكثفة لضمان تربية مدنية جيدة لشبابها، أولاً من خلال تغيير المناهج المدرسية للانتقال من برنامج التربية المدنية ذي طابع إعلامي بحث إلى برنامج يركّز على المعرفة والمهارات الشخصية (اليونيسف، 2017[71]).

يتمّ تدريس التربية المدنية كمادة مستقلة خلال المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية (من 6 إلى 18 سنة) (الجمهورية التونسية، 2017[72]). ثمّ يتمّ التطرّق إلى محاور تدخل في إطار التربية المدنية مثل حقوق الإنسان والآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان والحقوق والواجبات ومسؤوليات المواطنين، أو بشكل أعمّ القيم الإنسانية (التسامح والتعاون والتضامن)، والأنظمة السياسية ودور المواطن في نظام ديمقراطي (بالراشد، دون تاريخ[73]). يتمّ تدريس هذه المادة وفق أسلوب بيداغوجي يثمن المشاركة النشطة للمتعلمين في كلّ مراحل التعلّم، ولا سيما من خلال العمل الجماعي ودراسات الحالة.

من المهمّ ألا تكون التربية المدنية والمواطنة مجرد تمرين نظري أو تقتصر على النقاشات داخل القسم. إنّ مشاركة التلاميذ في إدارة المدرسة، عبر مجالس التلاميذ مثلاً والخدمة الاجتماعية والأنشطة خارج المدرسة، توفرّ لهم مساحة لتطبيق المهارات والقيم المطلوبة لتعزيز المشاركة المدنية. تمّ تأكيد ذلك من خلال دراسة حول موضوع المفوضية الأوروبية (2017 [74]) تفيد بأنّ "الأنشطة التعليمية التي يتمّ تنفيذها خارج القسم لها تأثير كبير على التلاميذ [...] الذين يجب تمكينهم [...] من النفاذ الواسع إلى الإمكانات الموجودة، بغض النظر عن درجة الصعوبة".

لذلك، أطلقت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مبادرات التربية المدنية داخل المدرسة وخارجها لاستكمال التعليم النظري الذي تقدّمه المدرسة. على سبيل المثال، عمّمت الولايات المتحدة في أغلب الولايات تقديم عدد أدنى من ساعات التطوع (خدمة المجتمع) كأحد الشروط الضرورية لاستكمال التعليم الثانوي. في ولاية واشنطن على سبيل المثال، تطلب شبكة المدارس العمومية في سياتل 60 ساعة على الأقل من التطوع (مدارس سياتل العمومية، 2020[75]). تقوم دول أخرى بوضع برامج تجمع بين أدوات مختلفة لتشجيع مشاركة المواطنين الشباب. قامت مقاطعة كيبيك الكندية مثلاً، بإطلاق مبادرة "من هنا الديمقراطية" (Par ici la démocratie)، التي تُطلع الشباب على سير عمل المؤسسات الديمقراطية والبرلمانية (الإطار 6. 12).

الإطار 6. 12. مبادرة "هنا الديمقراطية" في كيبك

تعتمد الجمعية الوطنية لمقاطعة كيبك بكندا، صندوق أدوات "هنا الديمقراطية"، الذي يحتوي على معلومات وأنشطة مصممة لتعريف الشباب بسير عمل المؤسسات الديمقراطية والبرلمانية. تستهدف الأنشطة الشباب من جميع المستويات التعليمية وتعزز المشاركة المدنية. يمكن تنظيمها مباشرة في المدارس الابتدائية والثانوية من خلال برنامج Vox populi مثلًا الذي تم إقراره بالتعاون مع مدير الانتخابات في كيبك، أو جولات الرئاسة.

يتم تنفيذ أنشطة أخرى مثل الجولات الموجهة ومحاكاة الجلسات البرلمانية ومسابقة الشباب الديمقراطي، مباشرة داخل الجمعية الوطنية بكيبك. كما يتم تقديم دورات تدريبية مدفوعة الأجر لطلبة المدارس الثانوية والجامعات أو أصحاب الشهادات الجدد، مما يتيح لهم أن يكونوا فاعلين ومراقبين متميزين للحياة البرلمانية.

لا يتلقى هذا البرنامج أي تمويل من أمانة الشباب ولا يعتبر جزءًا من برمجة استراتيجية عمل الشباب 2016-2021.

المصدر: (الجمعية الوطنية بكيبك، 2020[76]).

تتخذ تونس أيضًا برامج أنشطة داخل المدرسة وخارجها لتمكين الشباب من ممارسة مواظنتهم بصفة نشطة. ولهذا أنشأت وزارة التربية الوطنية سنة 2012، نوادي المواطنة وحقوق الإنسان في العديد من المدارس الابتدائية والثانوية في البلاد. بعضها تم في إطار شراكة مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان، ومنظمة إيريس الدولية أو مركز التنمية المجتمعية والتمكين (بالرشد، دون تاريخ[73]). تضمن برنامج سنة 2017، 18 ناديًا يديرها مدرسون متطوعون يتم تدريبهم مسبقًا على مدار 3 إلى 5 أيام. هذه النوادي توفر للشباب مساحة للابتكار والتفكير حول مواضيع مثل مكافحة العنف والتعصب والتمييز، أو التصويت. تسعى التبادلات في هذا الإطار غير المدرسي إلى تطوير التحليل النقدي للتلاميذ وتعزيز مشاركة الأطفال والشباب في الحياة العامة من خلال مشاريع المواطنة التي يتم تنفيذها بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وهو تعمل أيضًا على تعزيز مهارات المدرسين في التربية المدنية والمواطنة (اليونيسف، 2017[71]).

ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات تعترض تدريس التربية المدنية والمواطنة للشباب التونسي في المدارس وتحدها. أولاً، تعطي المدرسة الأولية من حيث التوقيت للمواد الدراسية، على حساب أنشطة الحياة المدرسية. بالإضافة إلى ذلك، توجد فجوة بين برنامج التربية المدنية كما هو مكتوب في النصوص وما يتم تدريسه بالفعل. أخيرًا، لا يزال التدريب الأولي لهيئة التدريس في مجال التربية المدنية والمواطنة محدودًا للغاية (بالرشد، دون تاريخ[73]). وفيما يتعلق بنوادي المواطنة وحقوق الإنسان، توجد صعوبة حقيقة في الإبقاء على الأعضاء وهو ما يؤثر كثيرًا على نشاطها وعلى مشاركة التلاميذ، وحتى على مشاركة المعلمين المؤطرين الذين يقومون بعملهم من منطلق تطوعي (اليونيسف، 2017[71]) (النيفر، دون تاريخ[77]). لا تزال طبيعة وعدد الأنشطة المقامة داخل الأندية تعتمد إلى حد كبير على انخراط والتزام مدير المدرسة بالمشروع، مما يخلق تفاوتات كبيرة على التراب التونسي (النيفر، دون تاريخ[77]).

يمكن للسلطات العمومية التونسية، إذا أرادت تعزيز مكانة التربية المدنية والمواطنة في التعليم الرسمي، أن تعمل أولاً على تقوية التدريب الأولي للمعلمين في هذا المجال. وهو ما سيزود المعلمين بالمهارات والمعارف اللازمة لتقديم تربية مدنية مناسبة وذات جودة عالية للشباب، ويرفع الوعي بين موظفي المدرسة حول أهمية التربية المدنية والمواطنة وضرورة عدم إهمال تعلم المهارات الحياتية مقابل الاهتمام فقط بالمعارف الأساسية (اليونيسف، 2017[71]).

دخلت جميع جوانب الحياة في مسار رقمنة متزايدة. لذا تفرض مواكبة هذا التطور أن تكون المدارس والمدرسون قادرين على تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لتصفح الإنترنت والمشاركة عبر الإنترنت وخارجها كشباب ومواطنين نشطين ومطلعين. يمكن تضمين وحدة حول التربية الإعلامية في هذا التكوين أو في برامج التربية المدنية والمواطنة ليكتسب الشباب القدرة على تحليل المعلومات بطريقة نقدية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المدرسون وبشكل أعم، جميع الموظفين العاملين في المحيط المدرسي، قادرين على اكتساب المهارات اللازمة لتدريب الشباب على الممارسة الإعلامية، أثناء تدريبهم الأولي.

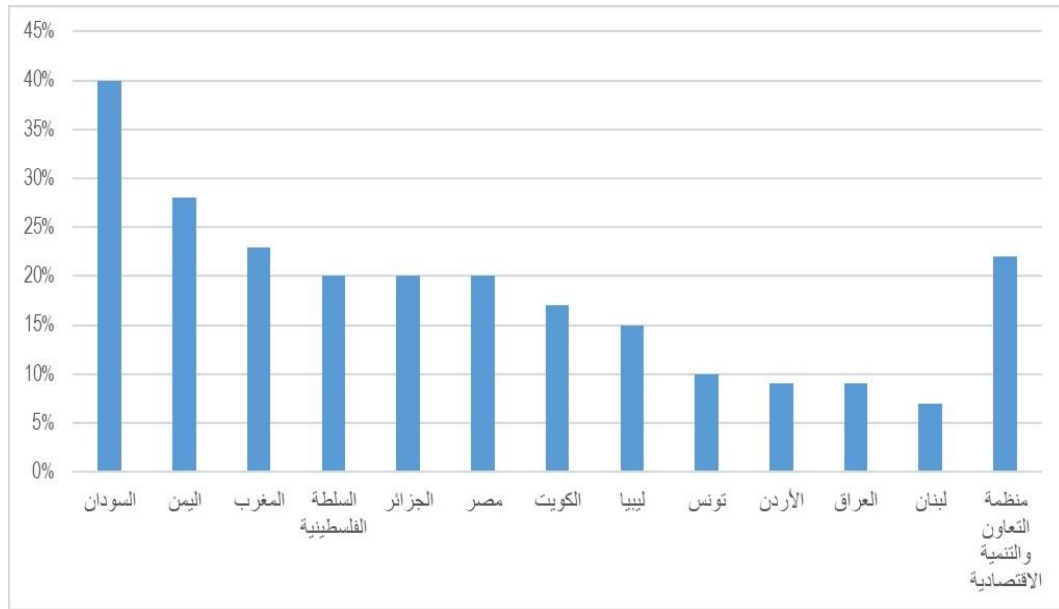
أخيرًا، يجب موازنة المبادرات الخارجة عن المناهج المدرسية والتي تم إنشاؤها في إطار نوادي المواطنة وحقوق الإنسان وربطها بالمناهج الدراسية، وذلك لتجنب التدخلات المتفرقة ولتوحيد العمل في مجال التربية المدنية والتربية المواطنة على المستوى الوطني. يمكن أن يتم ذلك عبر إعداد وثائق توجيهية ترافق تنفيذ الأنشطة الخارجة عن المناهج المدرسية، كما هو الحال في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (المفوضية الأوروبية، 2017[74]). كما يمكن للسلطات التونسية تعميم نوادي المواطنة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد وتعزيز الموارد المخصصة للمدارس لإدارتها وتطويرها من أجل تعزيز دورها في نشر ثقافة المواطنة والمشاركة لدى الشباب.

العمل الجماعي والتطوع، فرصة أساسية للمشاركة المواطنة قابلة للتطوير

يمثل العمل التطوعي والعمل الجماعي بشكل عام تواصلاً للتربية المدنية والمواطنة، وهو أحد أشكال المشاركة المدنية الأكثر حيوية التي تساهم أيضاً في إيقاظ روح المشاركة المواطنة ويمثل أداة قوية لمحاربة التهميش الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشخصية وغرس الحس المدني وتعزيز المرونة المجتمعية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[4]). وهو مهم خاصة للشباب لأن فرص التعلم غير الرسمية وغير النظامية⁵ المرتبطة بالمشاركة في الأنشطة التطوعية تساهم في تنمية الشخصية والمهارات والكفاءات التي ستكون مفيدة لهم في انتقالهم إلى مرحلة الرشد وبصفة أشمل في حياتهم. كما يساهم التطوع وإشراك الشباب من خلال جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في التنمية الوطنية، بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم الشخصية.

ومع ذلك، لا يزال التطوع الشبابي (الرسمي) في تونس محدوداً مقارنة بدول الشرق الأوسط الأخرى ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الرسم البياني 6.4).

الرسم البياني 6.4. العمل التطوعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



ملاحظة: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشير إلى معدل الـ 24 دولة أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تتوفر حولها معطيات في 2019.

المصدر: (البارومتر العربي، 2019^[12])، (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020^[4]).

كما تم توضيحه في الأجزاء السابقة، ساهمت التطورات التنظيمية منذ 2011، في وضع إطار مناسب لمشاركة الشباب في الجمعيات. ومع ذلك، لم تتم مراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بصفة الأنشطة التطوعية منذ سنة 2010 ولا يزال تنفيذ هذا الإطار القانوني صعباً. في أعقاب الحوار الوطني لسنة 2016، التزمت الحكومة بإنشاء إطار محفّز للمشاركة التطوعية للشباب، من خلال وكالة وطنية للعمل التطوعي وقانون خاص بصفة العمل التطوعي. حتى الآن، أعد المرصد الوطني للشباب مشروع قانون ولكن لم تتم مناقشته بعد على مستوى أعلى. إن استكمال هذه العملية يجعل من الممكن تعزيز الإطار المعياري والمؤسسي المتعلق بالمشاركة الجمعياتية في تونس وهيكله وتطوير فرص التطوع والعمل الخيري المتاحة للمواطنين، بما في ذلك الشباب.

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في تشجيع التطوع بين الشباب. وتؤمن المنظمات الشبابية وساطات مهمة بين السلطات العمومية والشباب وتوفّر مساحة آمنة للشباب لاكتساب مهارات جديدة. لذلك يجب على الدول أن تسعى إلى إقامة هياكل حكومية تنكيف مع ظهور وازدهار الآليات والمشاريع التي تدعم منظمات الشباب.

من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقوم الوزارات المسؤولة عن شؤون الشباب والجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل مع الشباب بوضع آليات دعم لمنظمات الشباب. في أكثر من 80٪ من الدول الأعضاء، تقدم الحكومات الدعم المالي لمنظمات الشباب. كما تؤمن نسبة كبيرة منها مرافقة تعليمية وتقنية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]).

في تونس، لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في ثورة 2011 وفي تعزيز الديمقراطية. قبل سنة 2011، بلغ عدد الجمعيات 20 ألف جمعية، كانت 10 منها فقط تعتبر مستقلة. ارتفع عدد الجمعيات منذ 2011 بشكل كبير في جميع المجالات ليبلغ أكثر من 23 ألف جمعية سنة 2020 (مركز المعلومات للتدريب والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، 2020[178]).

ومع ذلك، لا يزال عدد الجمعيات العاملة من أجل الشباب منخفضًا. سنة 2020، تم تصنيف 404 جمعية فقط - أي 1.7٪ من الجمعيات القائمة - كأطر موجهة خصيصًا للشباب (مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، 2020[78]). وفقًا لاستطلاع آخر، 6.3٪ فقط من الشباب الذين شملهم الاستطلاع قد أعلنوا أنهم منخرطون في جمعية (الجويلي وبن سالم، 2020[10]). هذه الأرقام دون المعدل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي يتطوع فيها 9٪ من الشباب داخل منظمة مجتمع مدني كل شهر. تسجل المشاركة المدنية للمراهقين والشباب في المنطقة إحدى أضعف المستويات في العالم (اليونيسف، 2019[79]). وعلى وجه المقارنة، أفاد 22٪ من الشباب سنة 2019 من 24 دولة عضو شاركوا في استقصاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة سياسات الشباب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]) أنهم قاموا بعمل تطوعي خلال الشهر المنقضي.

ومواصلة للديناميكية الجمعياتية التي انطلقت منذ بضع سنوات، فإن تشجيع وتعزيز العمل التطوعي بين الشباب من شأنه أن يشجع على تطوير دورهم النشط في المجتمع. ومع ذلك، يبدو أن دعم الحكومة التونسية للمنظمات الشبابية لتعزيز العمل الجمعياتي لا يزال محدودًا. تظهر البيانات التي تم جمعها أثناء إعداد هذا التقرير أن الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب تقدم الدعم المالي والفني والتنظيمي والتدريب للجمعيات والمنظمات الشبابية، بالإضافة إلى الترويج لأنشطتها. لكن في سنة 2019، تم تخصيص 100 ألف دينار فقط من وزارة الشباب والرياضة التونسية للعمل التطوعي، أي 0.7٪ من إجمالي ميزانيتها (التي كانت حوالي 140 مليون دينار تونسي لسنة 2019) (وزارة الشباب والرياضة، 2019[80]). إن زيادة الحصة المخصصة من ميزانية الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب لدعم التطوع ستساعد المنظمات الشبابية على الاضطلاع بدورها بالكامل كفضاء للتعليم وإشراك الشباب.

من جهة أخرى، تشير دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020[4]) أن تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية عند وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للتطوع الشبابي، يساعد على تعزيز التطوع بين الشباب. في البلدان التي لا يوجد بها هذا النوع من البرامج، يكون معدل مشاركة الشباب في العمل التطوعي أقل من عامة السكان. في المقابل يتطوع الشباب أكثر من إجمالي السكان في البلدان التي توجد بها مثل هذه البرامج.

ينطبق هذا الوضع على 22 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. قامت بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة، على سبيل المثال، بوضع برامج وطنية لتعزيز التطوع - وكذلك التطوع بأجر في فرنسا - وتسهيل نفاذ الشباب إلى فرص التطوع المتاحة في جميع أنحاء البلاد (الإطار 6.13). كما أعطت بعض الدول الأعضاء الأولوية لتعزيز العمل التطوعي ومشاركة الشباب في الأنشطة الجمعياتية من بين محاور استراتيجيتها الوطنية للشباب. وأخيرًا، وإدراكًا منها أن التطوع الشبابي يمكن أن يعالج الأسباب الجذرية للتهميش وبقي التماسك الاجتماعي، فقد تبنت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضًا "قوانين التطوع" أو "قوانين الجمعيات" لضمان الحق في التطوع وتنظيم وضع المتطوعين والسماح للمنظمات الشبابية بتلقي المنح الحكومية لدعم البرامج والأنشطة التطوعية. بهذا الشكل طوّرت إستونيا وأستراليا استراتيجيات وطنية للتطوع الشبابي بهدف دعم وتشجيع العمل التطوعي في المجتمع والاعتراف به رسميًا. وبالتالي يمكن لبرنامج وطني لتعزيز التطوع في تونس أن يساعد على رفع مشاركة الشباب في العمل الجمعياتي.

الإطار 6.13. البرامج الوطنية للتطوع والعمل الخيري في بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة

بلجيكا

تم إنشاء "Bel'J" سنة 2009، وهو برنامج تطوعي يوفر للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و30 سنة فرصة التطوع في مجتمع مختلف عن مجتمعهم الأصلي. يشجع البرنامج الانغماس الثقافي للشباب في المجتمعات المختلفة. فهو يساعد، من ناحية، على تحديد أوجه التشابه وفهم الاختلافات بين المجتمعات، ومن ناحية أخرى، على تحسين مهاراتهم اللغوية. قام كل مجتمع بتعيين وكالة لتنفيذ البرنامج. في المجتمع الفلمنكي، تتكفل JINTvzw بهذه المسؤولية، وفي المجتمع الفرنسي يقوم بذلك المكتب الدولي للشباب، وفي المجتمع الناطق باللغة الألمانية، Jugendbüro der Deutschsprachigen Gemeinschaft VoG.

فرنسا

أنشأت الحكومة الفرنسية برنامج "الخدمة المدنية"، الذي يهدف إلى تشجيع المشاركة المدنية لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و25 سنة، والأشخاص الحاملين لإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 سنة، دون أي شروط تأهيل.

الخدمة المدنية هي التزام طوعي يمتد من 6 إلى 12 شهراً، بنسق 24 ساعة في الأسبوع، لإنجاز مهمة تتعلق بالمصلحة العامة في أحد مجالات التدخل التسعة ذات الأولوية للبلد: الثقافة والترفيه، والتنمية الدولية والعمل الإنساني، والتعليم للجميع، والبيئة، والاستجابة الطارئة للأزمات، والذاكرة والمواطنة، والصحة، والتضامن والرياضة. تدفع الدولة منحة قدرها الصافي 97.472 يورو شهرياً إلى المتطوع مباشرة، بغض النظر عن المدة الأسبوعية للمهمة. تدفع المنظمة المضيفة أيضاً للمتطوع منحة عينية أو نقدية بقيمة 107.58 يورو تغطي قيمة تكاليف الطعام أو النقل. يحصل الشباب أو المستفيدون أو المنتمون إلى أسرة مستفيدة على دخل التضامن النشط (RSA) أو الحاصلون على منحة التعليم العالي بعنوان الدرجة الخامسة أو ما بعدها على زيادة في المنحة بقيمة 106.38 يورو شهرياً. يتمتع المتطوعون في الخدمة المدنية بحماية اجتماعية كاملة. ويتم الإبقاء على مزايا المساعدة السكنية خلال الخدمة المدنية.

حظي هذا البرنامج بإشهار واسع على المستوى الوطني منذ إنشائه من منصة مخصصة عبر الإنترنت لمركزه جميع عروض التطوع في فرنسا والخارج. شارك في البرنامج منذ سنة 2010، 435 ألف شاب.

المملكة المتحدة

الخدمة الوطنية للمواطن (National Citizen Service) هي برنامج المملكة المتحدة الوطني لتطوع الشباب. تجمع هذه المبادرة المدعومة من طرف الحكومة، الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة ومن خلفيات اجتماعية مختلفة لمساعدتهم على بناء ثقة ووعي ذاتي أكبر وتمكينهم من أجل خلق مجتمع أكثر تماسكاً ومسؤولية ومشاركة.

تتم الخدمة الوطنية للمواطن خلال العطلات المدرسية في الصيف والخريف والربيع. يتغير شكل البرنامج قليلاً حسب الفترة من السنة. ينقسم المشاركون إلى مجموعات متكونة من 12 إلى 15 شاباً من خلفيات مختلفة وينتظم البرنامج على عدة مراحل:

- المغامرة - يشارك الشباب في الأنشطة الخارجية لمدة أسبوع،
- المهارات - خلال العطلة الصيفية فقط، يقضي الشباب أسبوعاً بعيداً عن المنزل ليتعلموا كيف يصبحون مستقلين ولكي يكتسبوا مهارات جديدة ويكتشفون المزيد عن احتياجات مجتمعهم المحلي،
- العمل الاجتماعي - تقرر مجموعة الشباب بشكل جماعي القيام بعمل اجتماعي يكون مفيداً للمجتمع المحلي وتنقذه (30 ساعة من التطوع).

يتم تنفيذ الخدمة الوطنية للمواطن في 18 منطقة وتقوم أكثر من 300 منظمة بتنفيذ البرنامج في جميع أنحاء البلاد. وهي منظمات شبابية ومجتمعية تابعة خاصة لمجال العمل الخيري، والاتحادات الجامعية والمؤسسات التطوعية والمجتمعية والاجتماعية والشراكات مع القطاع الخاص. بين عامي 2011 و2018، شارك فيها 400 ألف شاب.

المصدر: (Bel'J، دون تاريخ^[81]) (الجمهورية الفرنسية، دون تاريخ^[82]) (الجمهورية الفرنسية، 2020^[83]) (المفوضية الأوروبية، 2020^[84])

يمكن للسلطات العمومية التونسية دعم تطوير المبادرات لتشجيع وتعزيز العمل التطوعي على جميع المستويات عبر تعبئة أكبر لجمعيات الشباب، ولكن أيضاً للجهات الفاعلة المؤسسية، ولا سيما دور الشباب وغيرها من هياكل الشباب. بالإضافة إلى تسهيل نفاذ الشباب إلى المعلومات المتعلقة بالفرص الحالية للمشاركة الجمعياتية، فإن حشد الفاعلين الشباب حول السلطات العمومية من شأنه أن يدعم تعزيز دور هؤلاء الفاعلين كمحرك لتطوير المواطنة النشطة للشباب التونسي.

المراجع

- Applegate, M. et V. Basysty (2020), *Considerations on Internet Voting: An Overview for Electoral Decision-Makers*,
https://www.ifes.org/sites/default/files/considerations_on_internet_voting_an_overview_for_el_electoral_decision-makers.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 27 أوت 2020). [22]
- Arab Barometer (2019), *Arab Barometer, Wave V*. [12]
- ASDA'A Burson-Marsteller (2017), *Arab Youth Survey 2017*,
<https://www.arabyouthsurvey.com/pdf/whitepaper/en/2017-AYS-White-Paper.pdf>. [2]
- Assemblée Nationale du Québec (2020), *Par ici la démocratie*,
<http://www.paricilademocratie.com/> (تمّ الاطلاع عليه في 18 أوت 2020). [76]
- Bel'J (s.d.), *Bel'j*, <https://www.bel-j.be/bel-j/index.php/nl>. [81]
- Berrached, M. (s.d.), *Education à la citoyenneté dans la région arabe : le cas de la Tunisie*,
 Ministère de l'Education,
<http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/pdf/Tunisie-Mohamed-Berrached.pdf>. [73]
- Central Statistics Office (2016), *Profile 3 – An Age Profile of Ireland*,
https://www.cso.ie/en/csolatestnews/pressreleases/2017pressreleases/presstatementcensu_s2016resultsprofile3-anageprofileofireland/. [28]
- Centre d'Information de Formation d'Etudes et de Documentation sur les Associations (2020),
Tableau Général des Associations au 26 juin 2020, <http://www.ifeda.org.tn/stats/francais.pdf>
 (تمّ الاطلاع عليه في 6 أوت 2020). [78]
- Centre for Law and Democracy (2020), *Global Right to Information Rating*, <https://www.rti-rating.org/country-data/> (تمّ الاطلاع عليه في 19 أوت 2020). [85]
- CESE (s.d.), *Quelle place pour les jeunes dans la démocratie de demain ?*. [16]
- Commission Européenne (2020), *Youth volunteering at national level - England*, <https://national-policies.eacea.ec.europa.eu/youthwiki/chapters/united-kingdom-england/24-youth-volunteering-at-national-level>. [84]
- Commission Européenne (2017), « L'éducation à la citoyenneté à l'école en Europe », <http://https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/e0f2801c-184c-11e8-ac73-01aa75ed71a1#>. (تمّ الاطلاع عليه في 3 مارس 2021). [74]
- Dahmani, Frida et Lafrance, C. (2019), *Présidentielle en Tunisie : Kaïs Saïed devance largement Nabil Karoui, selon les deux principaux instituts de sondages*, Jeune Afrique,
<https://www.jeuneafrique.com/842621/politique/en-direct-presidentielle-en-tunisie-vivez-la-soiree-electorale-du-second-tour-avec-jeune-afrique/> (تمّ الاطلاع عليه في 4 أوت 2020). [7]
- Easy Vote (s.d.), *EASYVOTE.CH La politique accessible et neutre.*, <https://www.easyvote.ch/fr>. [25]
- E-Market (2020), *ONJ Tunisia*, Google Play,
<https://play.google.com/store/apps/details?id=com.amabusiness.onj&hl=en&gl=US>. [56]

- Ennaïfar, M. (s.d.), *Problématiques de l'éducation aux médias en Tunisie*, [77]
<https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/MustaphaEnnaifar.pdf>.
- Etalab (2015), *Les jeunes et l'Open Data*, <https://www.etalab.gouv.fr/les-jeunes-et-lopen-data> (تم [48]
 الاطلاع عليه في 19 أوت 2020).
- European Commission (2019), *E-participation in the United Kingdom*, EACEA National Policies [23]
 Platform, <https://eacea.ec.europa.eu/national-policies/en/content/youthwiki/59-e-participation-united-kingdom-england> (تم الاطلاع عليه في 26 أوت 2020).
- Eurydice (2017), « Citizenship Education at School in Europe », [68]
http://www.webgate.ec.europa.eu/fpfis/mwikis/eurydice/images/9/97/Citizenship_Study_EN_2017.pdf. (تم الاطلاع عليه في 3 مارس [2021]).
- Facebook (2020), *Ministère de la Jeunesse et des Sports Tunisien*, [55]
<https://www.facebook.com/ministere.jeunesse.sport.tunisie/> (تم الاطلاع عليه في 20 أوت 2020).
- Facebook (s.d.), *Koi29 Bordeaux*, <https://www.facebook.com/koi29bordeaux/>. [62]
- Fjeldavli, A. (2015), *Med Rett Til A Stemme*, <https://www.lnu.no/wp-content/uploads/2015/11/med-rett-til-a-stemme.pdf> (تم الاطلاع عليه في 27 أوت 2020). [21]
- Holbein, J. et D. Hillygus (2016), « Making Young Voters: The Impact of Preregistration on Youth Turnout », *American Journal of Political Science*, vol. 60/2, pp. 364-382, [15]
<http://dx.doi.org/10.1111/ajps.12177>.
- Jouili, M. et M. Ben Salem (2020), *Engagement citoyen et jeunesse plurielle en Tunisie*, [10]
 L'Harmattan.
- Jugend Parlament (2020), *Jugend Parlament*, <https://www.jugendparlament.lu/> (تم الاطلاع عليه في [32]
 19 أوت 2020).
- Kulturtaken (s.d.), *BUSK: Barn og unges stemmer*, <https://www.kulturtanken.no/prosjekt/busk-barn-og-unges-stemmer/>. [33]
- Marzouk, H. (2016), *Tunisie – Jeunes et politique : je t'aime... moi non plus*, [9]
<https://www.leconomistemaghrebin.com/2016/01/16/jeunes-classe-politique-desamour/>.
- Ministère de la Jeunesse et des Sports (2019), *Projet de performance 2019*, [80]
http://www.gbo.tn/index.php?option=com_docman&task=doc_view&gid=322&Itemid=124&lang=fr (تم الاطلاع عليه في 10 أوت 2020).
- Ministère de l'Éducation Nationale, D. (2020), *La Boussole des jeunes*, [53]
<https://boussole.jeunes.gouv.fr/> (تم الاطلاع عليه في 19 أوت 2020).
- Ministère des Affaires de la Jeunesse et des Sports (2017), *Stratégie Opérationnelle du Secteur de la Jeunesse : Diagnostic, Orientations, Actions*. [1]
- Nordic Council of Ministers (2017), « Youth, Democracy and Democratic Exclusion in the [24]
 Nordic Countries », <http://dx.doi.org/10.6027/ANP2017-794>.
- Northwestern University in Qatar (2019), *Media Use in the Middle East*, [57]
<http://www.mideastmedia.org/survey/2019/interactive/social-media/who-use-the-following-platforms.html> (تم الاطلاع عليه في 20 أوت 2020).

- Nouabook (s.d.), *Communiquez en ligne avec vos député-es*, <http://www.nouabook.ma/fr/>. [26]
- OCDE (2021), *Guide de la communication publique au Maroc*. [59]
- OCDE (2020), *Combattre la désinformation sur le COVID-19 sur les plateformes en ligne*. [61]
- OCDE (2020), *Comment va la vie ? 2020: Mesurer le bien-être*, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/ab72c502-fr>. [67]
- OCDE (2020), *Innovative citizen participation and new democratic institutions: catching the deliberative wave*, <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/339306da-en.pdf?expires=1597657383&id=id&accname=ocid84004878&checksum=F5A6F05EBF58FF91187048FF6CEEC98D> (تمّ الاطلاع عليه في 18 أوت 2020). [27]
- OCDE (2020), *La modernisation de l'administration locale dans la région de Tanger-Tétouan- Al Hoceima*, <http://www.oecd.org/mena/governance/modernisation-administration-locale-dans-la-region-de-tanger-tetouan-al-hoceima.pdf>. [42]
- OCDE (2019), *Guide de la communication publique : faire participer les jeunes au gouvernement ouvert*, OECD Publishing, <https://www.oecd.org/fr/sites/mena/gouvernance/Young-people-in-OG-FR.pdf>. [65]
- OCDE (2019), *Impliquer et autonomiser les jeunes dans les pays OCDE*, <https://www.oecd.org/gov/impliquer-et-autonomiser-les-jeunes-dans-les-pays-ocde.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 29 جويلية 2020). [31]
- OCDE (2019), *Voix citoyenne au Maroc : Le rôle de la communication et des médias pour un gouvernement plus ouvert*, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264306608-fr>. [60]
- OCDE (2019), *Voix citoyenne en Tunisie : Le rôle de la communication et des médias pour un gouvernement plus ouvert*, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264306622-fr>. [43]
- OCDE (2018), *Education for Integrity: Teaching on Anti-Corruption, Values and the Rule of Law*, <https://www.oecd.org/governance/ethics/education-for-integrity-web.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 20 أوت 2020). [70]
- OCDE (2018), *Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie*, <https://www.oecd.org/mena/governance/Tunisia-discussion-paper-Feb18-web.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 10 أوت 2020). [64]
- OCDE (2017), *Gouvernement ouvert: contexte mondial et perspectives*, OCDE. [34]
- OCDE (2017), *Recommandation du Conseil de l'OCDE sur l'Intégrité Publique*, <http://www.oecd.org/gov/ethics/Recommandation-integrite-publique.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 20 أوت 2020). [69]
- OCDE (2017), *Recommandation du Conseil sur le Gouvernement Ouvert*, <http://acts.oecd.org/RECOMMANDATIONGOUVERNANCEPUBLIQUE> (تمّ الاطلاع عليه في 7 أوت 2020). [3]
- OCDE (2016), *Le gouvernement ouvert en Tunisie*, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264227170-fr>. [35]

- OCDE (2016), *Policy Sharing and Policy Making: The Governance of Inclusive Growth*, [30]
<http://www.oecd.org/governance/ministerial/the-governance-of-inclusive-growth.pdf> (تم الاطلاع
 عليه في 17 أوت 2020).
- OCDE (2014), *Recommendation of the Council on Digital Government Strategies*, [46]
<https://www.oecd.org/gov/digital-government/Recommendation-digital-government-strategies.pdf> (تم الاطلاع عليه في 19 أوت 2020).
- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, [4]
<https://dx.doi.org/10.1787/c3e5cb8a-en>.
- OECD (2019), *Fast Forward to Gender Equality: Mainstreaming, Implementation and Leadership*, OECD Publishing, Paris, [5]
<https://dx.doi.org/10.1787/q2g9faa5-en>.
- OECD (2019), *Society at a Glance 2019*, OECD Publishing. [11]
- OECD (2016), *Financing Democracy*, OECD Publishing, https://www.oecd-ilibrary.org/financing-democracy_5jrqd4012wf5.pdf?itemId=%2Fcontent%2Fpublication%2F9789264249455-en&mimeType=pdf. [14]
- OECD (2014), *Women, Government and Policy Making in OECD Countries: Fostering Diversity for Inclusive Growth*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264210745-en>. [6]
- OECD (s.d.), *Engaging Youth in the Fight against Corruption*, [63]
<https://www.oecd.org/corruption/ethics/youth-anti-corruption-campaign.htm>.
- Open Data Barometer (2016), *Middle East and North Africa*, [49]
<https://opendatabarometer.org/4thedition/regional-snapshot/middle-east-north-africa/> (تم
 الاطلاع عليه في 19 أوت 2020).
- Open Data Handbook (s.d.), *Qu'est-ce que l'Open Data ?*, [47]
<http://opendatahandbook.org/guide/fr/what-is-open-data/>.
- Open Government Partnership (2019), *Open Government Partnership, Germany Action Plan 2019-2021*, [36]
<https://www.opengovpartnership.org/members/germany/>.
- Présidence du Gouvernement (2021), *Les étapes de Co-crédation du 4ème Plan d'Action National-PGO préparé par le comité consultatif mixte chargé de l'élaboration de ce plan*, [40]
<http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/04/16/les-etapes-de-preparation-du-4eme-plan-daction-national-du-partenariat-pour-un-gouvernement-ouvert-2021-2022-par-le-comite-consultatif-paritaire-en-charge-du-suivi-de-la-preparation-et-de-la-mise/>.
- Présidence du Gouvernement (2018), *Plan d'Action 2016-2018*, [51]
<http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2018/10/09/plan-daction-2016-2018/> (تم الاطلاع عليه
 في 19 أوت 2020).
- Présidence du Gouvernement (2018), *Troisième Plan d'Action National PGO 2018 – 2020*, [39]
<http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2018/11/30/troisieme-plan-daction-national/> (تم
 الاطلاع عليه في 18 أوت 2020).
- République Française (2020), *Service Civique : Les conditions pour m'engager*, [83]
<https://www.service-civique.gouv.fr/page/les-conditions-pour-m-engager> (تم الاطلاع عليه في 25
 أوت 2020).

- République Française (s.d.), *Qu'est-ce qu'une mission de service civique ?*, <https://www.service-civique.gouv.fr/page/qu-est-ce-qu-une-mission-de-service-civique>. [82]
- République Tunisienne (2018), *Loi organique n° 2018-29 du 9 mai 2018, relative au code des collectivités locales*. [66]
- République Tunisienne (2018), *Open Government Partnership, National Action Plan, 2018-2019*, https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2018/11/Tunisia_Action-Plan_2018-2020.pdf. [38]
- République Tunisienne (2017), *Décret gouvernemental n° 2017-1275 du 23 novembre 2017, fixant le plafond global des dépenses de la campagne électorale*, Présidence du Gouvernement, <https://legislation-securite.tn/fr/node/56586>. [13]
- République Tunisienne (2017), *Programmes Officiels*, <http://www.education.gov.tn/?p=500&lang=fr>. [72]
- République Tunisienne (2016), « Loi organique n° 2016-22 du 24 mars 2016, relative au droit d'accès à l'information », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. 26, https://www.steg.com.tn/fr/cell_acces_info/loi_organique_N22_2016_du_2432016.pdf (تمّ الاطلاع عليه في 11 أوت 2020). [45]
- République Tunisienne (2015), « Constitution de la République Tunisienne », *Journal Officiel de la République Tunisienne*, vol. Numéro spécial, <http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf> (تمّ الاطلاع عليه في 4 أوت 2020). [44]
- République Tunisienne (s.d.), *Portail de participation du public*, http://www.e-participation.tn/TPL_CODE/TPL_CONSULTATIONPARTICIPATION/PAR_TPL_IDENTIFIANT/162/22-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A9.htm. [41]
- Seattle Public Schools (2020), *Graduation Requirements*, https://www.seattleschools.org/academics/college_career_readiness/graduation_requirements (تمّ الاطلاع عليه في 24 أوت 2020). [75]
- Servicio Público de Empleo Estatal (2018), ¿*Qué es Garantía Juvenil?*, <http://www.sepe.es/HomeSepe/Personas/encontrar-trabajo/Garantia-Juvenil/que-es-garantia-juvenil.htm> (تمّ الاطلاع عليه في 19 أوت 2020). [52]
- Sfaxi, E. (2018), *Independent Reporting Mechanism (IRM): Tunisia End-of-Term Report 2016-2018*, https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2020/08/Tunisia_End-of-Term_Report_2016-2018_EN.pdf. [37]
- ShababLive et Arab World for Research and Development (2019), *Comblar le fossé : Les jeunes et les médias traditionnels (TV/Radio) dans les pays arabes*, <https://shabablive.com/enquete/> (تمّ الاطلاع عليه في 19 أوت 2020). [54]
- Sigrid Faath (dir. pub.) (2017), *Les partis politiques tunisiens : fragmentés, autocentrés et à la recherche d'un profil*, https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=ae804fc7-3fe9-f437-f789-5f779e980fd9&groupId=252038. [8]

- The Citizens' Assembly (s.d.), *About the Members*, <https://www.citizensassembly.ie/en/what-we-do/about-the-members/>. [29]
- The Electoral Commission (2017), *Electoral registration at the June 2017 UK general election Report on the UK Parliamentary general election held on 8 June 2017*, https://www.electoralcommission.org.uk/sites/default/files/pdf_file/Electoral-registration-report-July-2017.pdf. [20]
- The World Wide Web Foundation (2016), *Tunisia: Country Details*, https://opendatabarometer.org/country-detail/?_year=2016&indicator=ODB&detail=TUN. [50]
- UNICEF (2019), *MENA: Generation 2030, Investing in children and youth today to secure a prosperous region tomorrow*, <https://www.unicef.org/mena/media/4141/file/MENA-Gen2030.pdf>. [79]
- UNICEF (2017), *Analytical Mapping of the Life Skills and Citizenship Education in MENA*, <https://www.unicef.org/mena/reports/analytical-mapping-life-skills-and-citizenship-education-mena> (تم الاطلاع عليه في 20 أوت 2020). [71]
- Youth Wiki (s.d.), *Youth Policy in Scotland*, <https://national-policies.eacea.ec.europa.eu/youthwiki/chapters/united-kingdom-scotland/overview>. [18]
- Youth Wiki (s.d.), *Youth Policy in the United Kingdom*, <https://national-policies.eacea.ec.europa.eu/youthwiki/chapters/united-kingdom-england/overview>. [17]
- Youth Wiki (s.d.), *Youth Policy in Wales*, <https://national-policies.eacea.ec.europa.eu/youthwiki/chapters/united-kingdom-wales/overview>. [19]
- Youtube (2018), *mjs tunisie*, <https://www.youtube.com/user/MJSTN2011/videos?view=0&sort=dd&flow=grid> (تم الاطلاع عليه في 20 أوت 2020). [58]

ملاحظات

- ¹ يشير الشباب إلى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة في النرويج وبين 18 و 24 سنة في السويد.
- ² تشير ظاهرة "الركوب الحر" أو "المسافر السري" في علم الاجتماع الانتخابي إلى اختيار البعض من غير الناخبين الاستفادة من المزايا التي توفرها الديمقراطية (إحلال السلم الاجتماعية وسيادة القانون وما إلى ذلك) دون الانخراط في الحياة السياسية. ولذلك فإنهم يستفيدون من المشاركة السياسية للمواطنين الآخرين، ولكن اختيارهم هذا غير قابل للتكرار من طرف عدد أكبر، وهو ما يمكن أن يعطل سير الديمقراطية.
- ³ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (لاحقة)، تمكين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس
- ⁴ في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تضمن جميع الحكومات تقريباً النفاذ إلى المعلومة على مستوى الحكومة المركزية والسلطة التنفيذية. يشمل 70٪ السلطات الإقليمية ويوفر أقل من 50٪ النفاذ إلى المعلومة من الهيئات التشريعية والقضائية وغيرها. فيما يتعلق بالنشر الاستباقي، تنشر جميع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعلومات بشكل استباقي، وبالنسبة لـ 72٪ منها يعدّ هذا إلزاماً قانونياً لفئات معينة من المعلومات (مثل وثائق الميزانية، والتقارير السنوية وتقارير المراقبة). منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (2019)، صوت المواطن في تونس: دور الاتصال ووسائل الإعلام من أجل حكومة أكثر انفتاحاً، تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحوكمة العمومية، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. باريس، <https://doi.org/10.1787/9789264306622-fr>). يشير التحليل الذي تم إجراؤه بالاشتراك مع مركز القانون والديمقراطية وAccess Info Europe إلى أنّ تونس تملك واحدة من أكثر الأطر القانونية صلابة في العالم في مجال النفاذ إلى المعلومة، حيث تحتل المرتبة 13 من أصل 128 دولة. يعتمد هذا التصنيف على نظام إسناد نقاط يتضمّن مؤشرات حول الحق في النفاذ إلى المعلومة ومداة وإجراءات طلب المعلومات والاستثناءات والرفض والطعون والعقوبات والحماية فضلاً عن تدابير الدعم. (مركز القانون والديمقراطية، 2020[85]).
- ⁵ ينبع التعلم غير النظامي من أنشطة الحياة اليومية المتعلقة بالعمل أو الأسرة أو الترفيه. وهو تعلم غير منظم وغير مهيكّل (من حيث الأهداف أو الوقت أو الموارد). غالباً ما يكون التعلم غير النظامي غير مقصود من طرف المتعلم. يتم تضمين التعلم غير الرسمي في الأنشطة المخطط لها والتي لم يتم إدراجها بشكل صريح كأششطة تعليمية (من حيث الأهداف أو الوقت أو الموارد) ولكنها تحتوي على عنصر تعليمي مهم. التعلم غير الرسمي مقصود من طرف المتعلم. <https://oce.uqam.ca/apprentissage-formelinformel-non-formel-des-notions-difficiles-a-utiliser-pourquoi/>

تعزير استقلالية الشباب في تونس وثقتهم

في تونس، يشكل الشباب دون سن الثلاثين 48٪ من السكان. لديهم دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد لكنهم يواجهون تحديات كبيرة في هذه الفترة الانتقالية للتعويل على النفس. أدت العواقب الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد19 إلى تفاقم التحديات التي يواجهونها، وسلطت الضوء على أهمية تعزير مشاركتهم في صنع القرار العام. تقدم هذه المراجعة تحليلاً لآليات حوكمة السياسات العامة الموجهة للشباب في تونس، مع التركيز على خمسة مجالات: (1) إطار قانوني وتنظيمي ملائم للشباب، (2) اعتماد نهج حكومي شامل عند إعداد السياسات الشبابية، (3) الاستغلال الأمثل للقدرات المؤسسية لوزارة الشباب، (4) إدراج "بُعد" الشباب في صياغة السياسات العامة، و(5) وتمثيلهم في الحياة العامة.



PRINT ISBN 978-92-64-84745-3
PDF ISBN 978-92-64-42434-0



9 789264 847453